






17

18

19

صاحب ومالك حافظ محمود

A circular seal or stamp, likely a library or ownership mark, featuring intricate Arabic calligraphy in a circular arrangement. The text is dense and appears to be in a historical script, possibly Ottoman Turkish or Persian. The seal is located in the upper left quadrant of the page.

015



* هذا فهرست الكتاب *

الحمد له معنى ٤ * لله اللام للاستحقاق ٦ * رب العالمين ٦ *
والصلاة ٧ * على محمد ٧ * اجمعين وبعد ٨ *
فهذه رسالة ٨ * الباب الاول ١١ * اعلم اولا
ان الكلمة ١٢ * فعل وهو مادل ١٥ * ومن خواصه
دخول قد ١٧ * واسم وهو مادل على معنى ١٨ *
ومن خواصه دخول التنوين ١٩ * وحرف وهو مادل ٢١ *
ثم العامل ٢٣ * والمراد بالواسطة ٢٤ * فالعامل
يحصل الماني الخفية ٢٥ * ثم العامل على ضربين ٢٨ *
وهو اللفظي ٢٨ * والعامل في اسم واحد ٢٩ * تسمى
حروف الجر ٣٠ * ان في كي ثلاثة اقوال ٣٥ * ولا بد لهذه
الحروف من متعلق ٣٥ * الا الزائد منها ٣٥ * فمجرور
ازائد ورب ٣٦ * ومجرور حروف الاستثناء ٣٧ *
ومجرور ما عدا هذه السبعة ٣٧ * وقد يستند المتعلق
الى الجار والمجرور ٣٨ * وقد يحذف المتعلق ٣٨ *
وقد يحذف الجار ٣٩ * كالجهايات الست ٤٠ * والثاني
المفعول له ٤٣ * والثالث ان وان ٤٤ * ثم القياس
بعد الحذف ٤٥ * وقد يتي مجرورا ٤٥ * ولا يجوز

تعلق الجارين ٤٥ * والعامل في اسمين ٤٧ * حروفا
مشبهة بالفعل ٤٨ * ولا يتقدم معمولها عليها ٥١ * وتلحقها
ما الكافة ٥٢ * ومن ثم وجب الكسر ٥٣ * وفتحت
ان فاعلة ٥٥ * وحيث جاز التقديران جاز الامران ٥٦ *
وتخفف المكسورة ٥٧ * ويجوز الغاؤها ٥٨ * تخفف
المفتوحة ٥٩ * وتخفف كان ٦٠ * وتخفف لكن ٦١ *
والسابع الا ٦١ * والثامن لالتق الجنس ٦٢ * والقسم
الثاني ما ولا المشبهتين بلبس ٦٢ * والعامل في المضارع
على نوعين ٦٤ * والجازم خمس عشرة كلمة ٦٨ * اربعة
منها حروف تجزم فعلا واحدا ٦٨ * واحد عشر منها تجزم
فعلين ٦٩ * ويجوز ضمائر ان خاصة ٧٠ * والعامل
القياسي ٧١ * وهو تسعة الاول الفعل ٧١ * افعال
المدح والذم ٧٢ * والفعل المتعدي ٧٦ * وهو على
ثلاثة اضرب ٧٧ * افعال القلوب ٧٧ * ولا يجوز
حذف مفعولها معا ٧٨ * ومن خصائصها جوارز الالغاء ٧٩ *
واما التعليق بكلمة الاستفهام ٨١ * افعال ملحقه بافعال
القلوب ٨٣ * والثالث متعدد الى ثلاثة مفاعيل ٨٤ *
اعلم انه لا بد لكل فعل من مرفوع ٨٥ * يسمى فعلا ناقصا ٨٥ *
وقد ينضم الفعل التام معنى صار ٨٨ * ويجوز تقديم
اخبارها ٨٩ * ويسمى افعال المقاربة ٩٠ * والثاني اسم
الفاعل ٩٣ * والثالث اسم المفعول ٩٤ * والرابع
الصفة المشبهة ٩٧ * والخامس اسم التفضيل ٩٧ *
والسادس المصدر ٩٩ * والهابع الاسم المضاف ١٠٢ *

فالمعنوية ١٠٤ * وتفيد تعريفا ١٠٥ * واللفظية
 ان يكون الى آخره ١٠٧ * والثامن الاسم المبهم التام ١٠٨
 ومميز ثلاثة الى عشرة ١٠٩ * ومميز احد عشر ١١٠
 والتاسع معنى الفعل ١١١ * فنه اسماء الافعال ١١٢ * الاول
 هازيدا اي خذ ١١٤ * ومنه الظرف المستقر ١١٤ * ومنه
 المنسوب ١١٥ * ومنه الاسم المستعار ١١٥ * والعامل
 المعنوي ١١٦ * الباب الثاني في المفعول ١٢٠ * واما اللام
 الداخلة على الصفات ١٢٢ * والثاني الجملة ١٢٤ * وهي
 على قسمين فعلية ١٢٤ * واسمية وهي المركبة ١٢٥
 ثم المفعول على نوعين ١٣٠ * اما المرفوع فتسعة ١٣٠
 الاول الفاعل ١٣٠ * والثاني نائب الفاعل ١٣٢ * ولا يجوز
 تقديمهما على عاملهما ١٣٣ * واجب الاستنار ١٣٤ * وجائر
 الاستنار ١٣٤ * واما البارز المتصل ١٣٧ * واما المظهر
 فظاهر ١٣٩ * والمؤنث ما فيه علامة التأنيث ١٤٢
 واذا ركبت ثلاثة ١٤٣ * والجمع المكسر ما تغير ١٤٤
 والتثنية ما لحق آخر مفردة ١٤٦ * واذا اسند الى ضميره ١٤٧
 والثالث المبتداء ١٤٩ * وشرطه ان يكون معرفة ١٥٢
 ويجوز حذفه ١٥٣ * والرابع خبر المبتداء ١٥٣ * واصله
 ان يكون نكرة ١٥٥ * ويجوز حذفه ١٥٥ * وان كان
 المبتداء بعد اما واجب دخول الفاء ١٥٥ * والخامس اسم
 باب كان ١٥٨ * والسابع خبر لا في الجنس ١٥٩ * والثامن
 اسم ما ولا المشبهين بليس ١٥٩ * والتاسع المضارع الخالي
 عن النواصب والجوازم ١٥٩ * واما المنصوب فتلاثة

عشر ١٥٩ * الاول المفعول المطلق ١٥٩ * وقد يكون
 بغير لفظه ١٦٢ * ويجوز تقديمه على عامله ١٦٢ * والثاني
 المفعول به ١٦٣ * والثالث المفعول فيه ١٦٤ * والرابع
 المفعول له ١٦٥ * والخامس المفعول معه ١٦٦ * والسادس
 الحال ١٦٨ * وشرطها ان تكون نكرة ١٦٩ * ولا تقدم
 على العامل المعنوي ١٧٠ * وتكون جملة خبرية ١٧٣
 ويجوز تعدد الحال ١٧٥ * والسابع التمييز ١٧٥ * وهذا
 التمييز فاعل في المعنى ١٧٦ * والثامن المستثنى ١٧٧
 والمستثنى منصوب ١٧٨ * ويسمى ذلك مفرغا ١٨١
 واصل الاستثناء ١٨١ * والتاسع خبر باب كان ١٨٢
 ويجوز حذفه كان دون غيره ١٨٢ * والعاشر اسم باب
 ان ١٨٣ * والحادي عشر اسم لا ١٨٣ * والثاني
 عشر خبر ما ولا ١٨٣ * والثالث عشر المضارع ١٨٣
 واما المحرور فائتان ١٨٣ * وقد يحذف المضاف ١٨٥
 واما المحذوم ففعل مضارع ١٨٦ * كالمجازات ١٨٦
 واما المفعول بالتبعية ١٩١ * الاول الصفة ١٩٣ * ويجوز
 تعددها ١٩٤ * ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية ١٩٤
 ويوصف بحال الموصوف ١٩٥ * فالاول يتبعه في عشرة
 امور ١٩٥ * والمعرفة ١٩٦ * والنكرة ما وضع لشيء
 لا بعينه ١٩٧ * والمعرفة ستة انواع ١٩٧ * النوع
 الاول المضمرات ١٩٧ * وهي اربعة اقسام ١٩٧ * العلم
 اسماء الاشارة ١٩٩ * ويلحق اوائلها حرف التشبيه ٢٠٠
 والنوع الرابع الموصول ٢٠٢ * المعرف باللام ٢٠٥ * والمعرف

بحرف النداء ٢٠٦ * العطف بالحروف ٢٠٦ * واذا عطف
 على الضمير ٢٠٨ * والمعطوف في حكم المعطوف عليه ٢١٠ *
 ويجوز عطف شئين ٢١٠ * والثالث التأكيدي ٢١٢ *
 وهو لفظي ٢١٢ * ومعنوي ٢١٣ * واذا اكد المضمير
 المرفوع ٢١٤ * والرابع البدل ٢١٥ * بدل الكل ٢١٦ *
 وبدل البعض ٢١٦ * وبدل الاشتغال ٢١٦ * وبدل الغلط ٢١٧ *
 والخامس عطف البيان ٢١٨ * الباب الثالث في الاعراب ٢١٨ *
 هو اما حركة او حرف او حذف ٢٢٠ * غير المنصرف ٢٢٢ *
 وكلا وكذا كذا بلاثنتين ولو بلا اضافة ٢٢٤ * وهو على نوعين
 سماعي ٢٢٧ * وقياسي ٢٢٩ * ويجوز صرفه لضرورة ٢٣٥ *
 وكل ما لا ينصرف اذا اضيف ٢٣٥ * فالتقدير
 ما لا يظهر ٢٣٧ * واما المحلى ٢٤٢ * والمبنى على
 نوعين ٢٤٦ * مبنى الاصل ٢٤٦ * اى المبنى اللازم ٢٤٦ * نحو
 مبيوه ٢٥١ * كاي فانه مبنى ايضا ٢٥٥ * وقط فنهذه
 خمس لغات ٢٥٥ * والداهر ما بقى على وجه الارض ٢٥٦ *
 غير اللازم مبنى ٢٥٩ * وحروف النداء ٢٦٣ * واما جائز
 البناء فالظروف ٢٦٥ * فانها يجوز بناؤها على الفتح ٢٦٥ *
 واسم لا المكررة المتصل ٢٦٦ * وهذه خمسة اوجه
 يجوز ٢٦٦ * وصفة اسم لا المبنى المفردة ٢٦٦ *

تمت



قوال المعاني باعتبار
ان المعاني تؤخذ منها
وتزيد بزيادتها وتنقص
بنقصانها *
فيه اشارة الى قوله عليه
السلام رفع عن امتي
الخطاء والنسيان اي
حكيمهما وفي ذكره تفال
للاختصاص عنهما للعيشي
الزوي *

عن معنى الصلة اورائدة
اذا كان اعرب بمعنى اظهر
ومفعوله محذوف وعن
معناه اذا كان اعرب بمعنى
اذا له تقدير الكلام اذاله
المساعد عن حجج الدين *
اي جعل مغفرتك بدلا
وعوضا عن غلطنا
وخطايانا *

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوال المعاني * وفضلها على
سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني * وبفضله رفع الخطاء
عن الامة عامة وتكوينه كان الافعال تامة * ولا يسع ظروف
الكتابات تعريف موصولات نعمائه * ولا يتاني بالاشارة اظهار
مضمرات الاله * والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم
من بين المرسلين * محمد الذي اعرب عن حجج الدين للعالمين
وهي آله الجازمين العالمين بمرفوعات احكامه * والمنارين
عن اهل الحفظ بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل
صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع
في الاسلام * وابدل مغفرتك عما جثناه غلطا * واجمعنا مع الموحدين
لا القائلين شططا اما بعد فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير
الشيخ مصطفى بن حزه * اسكنهما الله بفضله في الجنة * ان
كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب امعان الانظار
بديع الفضل في الاعصار * مارات مثله الابصار * خلف السلف
الاحبار * وسند الخلف الاخبار * مولانا الشيخ محمد المحقق
الحقاني * والخبر الحبر المدقق الرباني * الشهير المعروف
بالعسكري * الفائز بالذوال الوقي * اسكنه الله في الجنة

مفتحة الازهار * واركنه في كنفه تجري من تحتها الانهار
لما كان مشتملا على مسائل دقيقة * ونحفيات عميقة * واعتبارات
لطيفة * ورموز خفية * ومرتبيا بالترتيب البديعة * ومنكبا
في الاساليب البريعة * ومقصورا على محض الفوائد ومحدوفا
ما هو كازوائد * مع غاية الاقتصار * ونهاية الاختصار
ولهذا طار كالامطار في الاقطار * وصار كالاستلال
في الاعصار * ونال في الافاق حظا من الاشهار * اشتهار
الشمس في نصف النهار * وكان اظهار اسرارها والتعنيق
في الاغوار * قد اوقد في افئدة الطالبين النار * سألني
بعض الاخوان * واخص الخلان * ان اكتب لهم شرحا يحمل
عقد الفاظه ومبانيه * ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه
ويبين ماله وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت دقيقة * ورموز
خفية * موجزا غاية الاجازة بلا اخلال * سهيلا للضبط والحفظ
بلا املال * فقلت لهم اني قد وهن العظم مني * ووهنت الطبيعة
والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * ولجيت ولا رخي عدة اعمل
ووجبت وقارني علة الاجل مع انكدار اواني * وانتشار جناتي
من ثبات وحول * وابن الصقاء هيهات ابقاع الامل * وقد
صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام * اني ان وهب لي
ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام * ثم لما
وهب لي ربي ولدا سميا لفخر الانام * اعادوا الاقتراح على
وجه الاهتمام * فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس * لوصل
الي ضرب الخس باسداس * فلاح لي ان ليس فيه فلاح
سوى اسعاف حاجتهم وانجاح * فنظرت الى ما عندي من البضاعة

جمع قطر اي في الاطراف
*

الهجران مثل ان يموت
الولدان لاسميا الولد العزيز
عبد الله في اثناء قراة
الامتحان *

اي استطاعة الضعيفة
اي ردية اوقيلة

فوجدتها من جادة * وتاملت ضعف استطاعتي فوجدتها غير من جادة
غير اني الهمت بان الضرورات * تبجح المحظورات * فشرعت فيه
معتزفا بان شروع مثلي في مثل هذا من الضعاعة * كما ان كتابة
الاشل من الضياعة * ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير
وما من ممكن عليه بعسير * وتوسلت على الحي الذي لا يموت
وكل حي غيره يموت * ومن يتوكل على الله فهو حسبه * ومن يدعوه
صدقا فهو ويحييه * ثم لما وهب لي شقيقه عبد الله لوعده الكريم * بقوله
تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم * لزم علينا الاقدام
على وجه الاهتمام * فلما تسر الانعام * بعون الملائك الغفار
سميته بنتائج الافكار * سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان
وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ثم اقتضى
الحكمة الالهية * انتقالهما الى دار الآخرة * انا لله وانا اليه راجعون
لا يستل غما يفعل وهم يستلون * جعل الله بفضله جنة الماوى
لها ماوى * وجعل كلا منهما فرطا شافعا مستغفرا وذا ذرا لبا
في العقبى * والمرجوع من اخوان الصفاء * ان لا يتسوها من الداء
لانها كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة
لمن دعا * لئن ادركت في نظمي فتورا * ووهنا في بيان السعائي
فلا تنسب بقصتي ان رقصي * على مقدار تنشيط الزمان * ولما اراد
الافتتاح بالبسملة والحمد لله كما هو اسلوب الكتاب المجيد
وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد * صيانة لتسايفه
عن الاقطعية والاجزمية * على ما نطق به المقالة القاسمية
على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية * قال
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل

تَعْظِيماً

حامد

ومحمود

ومحمود عليه

ومحمود

تَعْظِيماً على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر
بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي
وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر
وعرفي وهو صرف العبد جيع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح
هو الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر
بالانعام فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره
وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص
مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي اعم
من وجه منهما ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل واعم مطلقا منه
بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي
ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح
بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا في الامعان
شرح المصنف للمقصود ولامه الجنس او الاستغراق وايما كان
فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما في التوكل على الله
والكرم في العرب فيكون جميع افراد متصفا بالمسند اما في الاستغراق
فقطا هو واما في الجنس فلان المسند اليه هو الماهية في نفسها
لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج
فلا يوجد فرد من الحمد بدون الانصاف بالكيونة لله تعالى كما لا يوجد
فرد من الاربعة بدون الانصاف بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى
ظاهرا فراجع الى الله تعالى في الحقيقة والمصنف اختار الثاني
في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على
وجود المحامد وحدها له تعالى بخلاف معنى الجنس ادلا وجوده
في الخارج فيكون في الافادة اوفى * وبمقام الثناء اخرى * فان قلت

ووجد
او هو الامم المفضل الاول
من الحمد والمحمود من هذه

تعظيماً بقصد او قصد يا
احترار عن الاستهزاء
اي على ذات من يكون
شاكرا عند صدور الفعل
المتبني عنه لاجل هذا
الانعام فلا تطلق مجازي
اولى فافهم ومنهم من لم
يشترط كونه على الشاكر
فكون مرادف الحمد
العرفي عنده
من جهة عدم اختصاصه
بكونه في مقابلة الانعام
بخلافها
اعدم اختصاصه بكون
الانعام على الخاء بخلاف
الشكر اللغوي واما عموم
من الشكر العرفي فغني
عن البيان
لانه كلما وجد الصرف وجد
الوصف لا العكس

قوله المقالة الخ حيث المنقول
عن النبي عليه السلام
قال النبي عليه السلام كل
امر ذي بال لم يبدأ فيه
ببسم الله او بحمد الله فهو
اجزم اوفى واقطع

في أي معنى الحمد اعتبر الجنس أو الاستغراق يكون بعض أفراد
الأحرار خارجا عن التخصيص الذي يفيد تعريف المسند إليه
بلام الجنس أو الاستغراق فلا يكون حتما لمخصص على وجه
أكل قلت فإن اردت الأكل فذلك بعوم المجاز اعلم ان الحمد
في بدء تصنيفه اما حامدا لغة فقط ان لم يقابل حده بنعمة وحامدا
لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابله بها او حامدا لغة وعرفا وشاكر كذلك
ان جعله جزءا من شكر عرقي بان صرف سائر ما انعم عليه
الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الخامدين (لله
اللام للاستحقاق للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر
الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين
نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللأختصاص عند من لم يفرق
بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من قليل
الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار
عند المصنف قال في الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات
واجب الوجود واصله لا من لا يليه أي تسترثم ادخل عليه الالف
واللام فجعل علما معهما وخذفت الف لا في الخط لئلا يكون
على صورة النقي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا
يلتبس بالنقي ولا ملام لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا اكل ما في اوله لام
ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو الحمد ذكره في الامعان
رب العالمين (أي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم
اسم لما بعلم به كالحائض والغالب غلب فيما بعلم به الصانع وهو
كل ما سواه من الجواهر والاعراض انما جمع ليشتمل ما تحته
من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون

اذ لو جعل على اللغوى خرج
ما لا يعقله وفعلا الجوارح
غير اللسان وان جعل
على العرفي خرج ما لا يكون
في صفة لا نعم الله
بان يريد الحمد ما يطلق عليه
وهو معنى مجازي عام
الحمد لعرفي واللغوى شهد

أي اشتراك اللام في المعاني
شهد

يعني في مشتق من العالم
لام العالم كمداب
بصفة بل هو اسم لما
يعلم به العالم الشيء أي
شيء كان صانعا أو غيره شهد

كسائر واصافهم وقبل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والنفوس
وتناوله لغيرهم على سبيل الاستنباع (والصلوة) هي في اللغة
الدعاء أو التعظيم تنوع بالاضافة الى محلهم اعلى ثلاثة انواع تنوع
الاحساس بالفصوص فقه قبل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد
المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد ههنا المعنى
اللغوي المتعارف على انواع الثلاثة ولا ملام كلام الحمد في تحمل
الجنسية والاستغراق وإفادة التخصيص ذكره مولانا صاحب
الهوادي ومراده الله تعالى اعلم بقصر ادعائى والاستغراق
العرفي اذ جنس الصلوة اوجبها غير مختص بتبينا عليه الصلوة
والسلام ولذا قال في الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده
في ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه لا شهد الذمى وبحمل
ان يكون مراده ما زاده مولانا المزبور فالعنى جنس الدعاء اوجبه
اوجنس التعظيم اوجيبه وارد او نازل (على حمد) ودعاؤه
تعالى ذاته العلية مغفرة تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه
تعالى اليه وكذا تعظيمه ودعائه للملائكة والمؤمنين وتعظيمهم
طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة
معنوية بين انواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد
كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظيا فضلا عن العموم
فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون المضرة فكيف يصح
استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مختص
بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد في الاصل يقال

أي القدر المشترك بين
اجناس ذوى العلم فطلق
على كل جنس من تلك
الاجناس وعلى مجموعها
فلما احتص بذوى العلم مع
بآياه والنون شهد

وتناوله لغيرهم
من غير حاجة الى التعليل
لان تربية العالمين تستلزم
تربية غيرهم اذ لا بد لهم
من غيرهم شهد

من كون الصلوة من أي
مصل دعاء شهد

لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله
الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عَمَّ اَتَكَ اَعْلَى
خَلْقٍ عَظِيمٍ وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (والله) اى اتباعه صحابة
او غيرهم فلذا ترك عطفها اول تركه عليه السلام في تعليم كيفية
التصلي عليه حيث قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم
صل على محمد وعلى محمد الخ حيث والجملة الصلواتية عطف
على الحميدة بجامع ان الاول ثناء على الله والثانية على رسوله
وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى (اجمعين) تأكيذا لاراد رفع
احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه
على انها للاستغراق (و بعد) اى بعد الفراغ عن البسملة والجملة
والتصلي والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة له مع سابقته
على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على الفقرة فهذه
الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها بحرى المحققة (رسالة
وهي الوساطة بين المرسل والمرسل اليه في اتصال الاخبار والاحكام
ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد
العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك كاطلاق
القضية والقياس ونظائرهما على القيلتين لما فيهما من اتصال كلام
المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ
والعبارات التي تتلى بعد والتي بين الدفتين وعلى الثاني يكون
اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن اوفيه وفي الانفاذ
اوفيهما وفي الكتابة ولو عكس لا حرج الى حذف المضاف في المبتداء
او في الخبر فافهم (في) بيان احوال (ما يحتاج اليه كل معرب
او في تحصيل ادراكها والتفصيل يطلب من الباب الاول

او حال من محمد واله اى
مجمعين على ما في مرآت
الاصول وصفة الله بحمل
اضافة على العهد الذهني
على مفي بهمة في منه

بسم الله

اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو
اد من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد (اشد الاحتياج
وهو) اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلاثة اشياء العامل
والمعمول والعمل) ذما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي
اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة
واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر
والمؤنث والتنبيه والجمع والمعرفة والتكرار وغير ذلك فليس بهذه
المشايخ ولذا لم يجعل اكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها
في اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع الامم
اى الاعراب) انما فسر به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر
لا المعنى المصدري الذي هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب
حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف الاصلية
واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها
المقتضى لبيان كل منها في باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى
جعل الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا نصيب
هذا اذا حل على المعنى اللغوي وهو جعل اشياء متصفا بالرتوب
وهو الثبوت وان حل على العرف وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها
وتأخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة
فيعلق على به باعتبار نصيب معنى القصر او الاشتمال اى فوجب
ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب او قصرها
او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبيين قال الفاضل
العصام اختلفوا في حقيقته فقبل انه حذف متعلق ما هو اخصي
عن العامل المذكور واورد عليه انه حيث هو الحذف

كما جعل المطرزي نظرا
الى انه يحتاج اليها في الجملة
بسم الله

في قوله تعالى وهو الد
الخصام في سورة البقرة
بسم الله

مقصودة هذا على ما سياتي
في التضمنين من القولين
الاخرين بيان لحاصل
المعنى لا تقدير في النظم
بسم الله

في جعل المذكور اصلا
والمضمن قيدا او بالعكس
والاول ارجح لان الضمني
احق بان يجعل قيدا او رجع
الثاني بان ذكر صلة المضمن
ولا صلة المذكور يدل
على ان المضمن مقصود
اصلي فلا يليق به ان يجعل
قيدا ورد بان ذكر صلة
المضمن انما يدل على كونه
مقصودا في الجملة
لا مقصودا اصليا اذ اولاه
لم يكن مرادا اصلا

فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع يانه لا بعد في تسمية قسم منه
 شايع في كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق
 ذلك الاجنبي ورد بان المعنى المكني به قد لا يقصد ثبوته
 وفي التضمين لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له
 اذ لا بعد في ان يلزم في بعض الكتابات شي لا يجب في جنسها
 وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو عبارة عن
 ان يقصد بالمدكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه من غير
 استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر
 متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق معولا من غير تقدير
 عامل لجرد فهم معناه في ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق
 هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال في معناه
 وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققة
 في نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين
 من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشروط فضلا
 عن تحققة وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط
 لا تحققة واما على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه
 للتخلص من ان تحققة شرط فلا تخفى بوجاهة الى الدفع ولكن
 رد ان الموضوع له في الكتابة لا يقصد لذاته بل للانتقال
 الى المكني عنه واما في التضمين فمعنى المذكر والمعنى المضمن
 مقصودان لذاتهما واو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم
 ان يراد باللفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا
 لذاتهما وهو غير صحيح كما شرح في شرح الفرائد والعلامه المتفاني
 في التأويل لا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه

في جاني القوم خلا ريدا
 في حقه لازم لما ينصب
 المفعول به بلا حرف الجر
 والخلف في مثله غير قياس
 فضمن معنى جاور فلو كان
 معناه كما ذكره يلزم جعل
 المفعول به القوي معولا
 لا على من غير تقدير
 لا انفي الجس وسمى بمعنى
 اصل معناه مضاعف الى
 المسمى وهو هنا اذا
 انضاف الى كانه بارادة
 اوان ما هو كناية غير
 هو صيغة ما بعد ما يدل
 منها على لا يتغيرين
 غير متغيرين

فلا يلزم

فلا يلزم ما يلزم في الكتابة قوله ومن غير تقدير لفظ آخر فلا يكون
 حذفا حتى يرد الابرار المذكور (الباب الاول) الذي اعهد بجزء
 من الالفاظ او معنى كان في بيان احوال (العامل) ومسوق له
 وجعل المعاني ظروفا لالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتباره
 كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شي يحيط بها لاجل اطراف
 مظهره كجمل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعاني
 باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد زيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح
 هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محلا لالفاظ
 توسعها حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة
 والمجاز ان الموضوع له بمسئلة المحل للفظ واشي الواحد
 لا يكون مستقرا في محله وتجاوزا عنه في حالة واحدة اوفي تحصيل
 ادراكها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتخصيل
 كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مداولات هذه الالفاظ
 يحصل بغيرها فكانه شي يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في
 اوجود معناه هنا وهو الاحتصاص على ما قاله السيد السند
 او التعايل على ما قيل حتى قيل ان في هذا ايضا للتعليل كما في قوله تعالى
 فذلك ان الذي لم يمتني فيه فيقدر متعاق يصلح ان يكون معولا لا لما بعدها
 فلا حاجة حيث ان ما ذكر من التوسع في صحيح الظرفية وهكذا
 سائر العبارات المعنوية بها المتباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة
 قدمه لتوقف اكثر تعريفات المفعول على بحثه كاشين ولشرفه
 اكونه مؤثرا بخلاف المفعول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال
 العامل موقوفا على معرفته ومعرفته اقسامه ومعرفته موقوفة
 على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضها فعل وبعضه

ان كان المراد بها الالفاظ
 والعبارات على ما هو المختار
 ان كان المراد بها المعاني
 والمدلولات على ما قيل
 قوالب يصب فيها المعاني
 كانه ذهب والفضة

اذا المراد بالمعنى التي عبر عنها
 بالباب ما به يحصل ادراك
 احوال العامل لا نفس
 الاحوال المعلومة

فلا يلزم
 في حقه لازم لما ينصب
 المفعول به بلا حرف الجر
 والخلف في مثله غير قياس
 فضمن معنى جاور فلو كان
 معناه كما ذكره يلزم جعل
 المفعول به القوي معولا
 لا على من غير تقدير
 لا انفي الجس وسمى بمعنى
 اصل معناه مضاعف الى
 المسمى وهو هنا اذا
 انضاف الى كانه بارادة
 اوان ما هو كناية غير
 هو صيغة ما بعد ما يدل
 منها على لا يتغيرين
 غير متغيرين

اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة او لا معرفاتها ولكل قسم
 من اقسامها او يبين كون كل منها عاملا كلا او بعضيا في اثباته ويعرف
 التعامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم) بخطاب عام (اولا) اي قبل
 الشروع في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اول
 صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
 تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
 قبل هذا العام (ان الكلمة) لامها الجنس من حيث وجوده في ضمن
 الكل اذا المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راي
 البعض والتعريف يعني فلي هذا في الضمير استخدام او من حيث
 هو هو اذا التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه
 الفاضل العظام في اوائل شرحه للكافية وتأوؤا للوحدة
 الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين
 الجنس لان حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما
 التنافي بينهما وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
 ثم الكلمة والكلام ما خوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح
 للتأثير في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد (وهي
 الواو اعتراضية (اللفظ) هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف
 صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعرفه المشهور
 وهو ما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف اللفظ
 على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون
 المراد مما في التمهيد لفظا بالما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير
 الاصطلاح به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال الاربع
 كالخطوط والعقود والاسارات والصب عرفه باللام للتخصيص

ثم ان التنافي موحدة كلمة ولا تنافي
 مفرقة وقد ذكر من ذلك ولا تنافي
 عدة ولا تنافي كافية ولا تنافي
 من علامة تنافي من
 علامة تنافي

اي غير المعينة احراز
 عن الشخصية المعينة فانها
 ليست مع التاء اصلا
 منه

فخرج به الضمائر المسترة
 لكنها في حكم اللفاظ
 فيجب خروجها عن
 ف يلفظ كالمجب
 خروج زيد الشجاع
 عن تعريف الاسد

على الجد ينفذ لما به ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع)
 ولا اسم المفعول اذ دل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر
 منه بخلاف الماسني فانه يفهم منه بالاستصحاب وان الاصل
 في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شئ لشيئ اذ رك الاول
 فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان مخصص
 هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله ياراة
 ونوع هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق
 هو الوضع التخصصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع اي فهم معناه
 او مناسبة فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص
 لان استعمال الوضع باللام دون الباء ياباه ويشمل التعريف
 وضع المشترك والمرادف لا تكلف قوله للعالم به اي بالتعيين رائد
 على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال
 وسائر المشتقات والمصرف والنسب والمثنى والجمع قوله او تركيبية
 كما في المركبات كلامية وغيرها وخرج بهذا القيد المهملات
 كالديز والميز ومقتصات الطبع كاخ والحركات عن الوضع غلطا
 كالبيشوم المحرف عن المشوم فان المحرف الاول لم يصد عنه لامي
 بل قصده به بنوهم انه مجعول له ونفى الحرف لان احتياجه
 الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لافي التعيين والجعل المذكورين
 فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا
 ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
 لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعبرة
 لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تعينة وضعها فلا مشاحة
 في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال بعينها

مر حيث كره
 تفهيم يجوز

مر حيث
 تفهيم يجوز

ذو حجة خمسة

على ما قاله العلامة
 الغنسا زاني الوضع عند
 الاطلاق براديه تعيين
 المادة او الهيئة

بقبح الهمزة او ضمها والحاء
 الهمزة بدل على وجع
 الصدر ولا تقبح والحاء
 المجهمة بدل على مطلق
 الوجع وبالضم والحاء
 المجهمة بدل على التلذذ
 والسرور

والجواز والكناية (المعنى) هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء
او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما بعد بشئ او اسم زمان او مكان
ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل معنى كرمى ثم خفف ونقل
قال لفاضل العصام وهو اقرب الوجود بحسب المعنى لكن
لا نظير التحقيرة خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
لا ازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الرضع مع كونه داخلا في مفهومه
تصريح بمسلم لزما لان دلالة الالتزام مبهمة في التعريف
فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع
عليه التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عاينها
لذكره في مفهومه كما سبق والمصنف في هذا المقام تحقيق مذکور
في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في هذه الرسالة
ابن الحاجب في ترك الدلالة لان لكل مقام مقال (مفرد) صفة لمعنى
وهو ما لا يدل جزء لفظي على جزئي فان قيل هذا يوهى ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان انصافه
بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز
كما ارتكب في مثل من قتل قتلا وذا لما لا يجوز في التعريف قلت
لا يجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع وانصاف المعنى بالافراد
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان
حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع
تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية
كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي
حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالتقت حقيقة صحتها
حققة المصنف فيما علقه دلي الامتحان في بحث المعطوف وخرج

فيكون نقل اسم السب
الى لا يجب او اسم اللازم
الى المزوم او اسم المتعق
بالكسر الى المتعلق بالفتح
م

لا معنى على التجريد كما راع
العاض الجدي م

ولا مجال لجعله صفة اللفظ
لانه معرفة ومفرد مكررة م

بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصري مما له معنى
بدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه بعد لفظيا واحدا
فان قبل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل
منها كما تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فيتقضى
تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف كالحركات
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف
لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ بن سينا فيصدق عليه تعريف
المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب
من الامتحان (ثلاثة قيل) سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحديث
قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل
وهو اصل في العمل ولان كلمة عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به
وهو (اي الفعل) ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة
بالهيئة وكان ظاهرا عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة
غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظيه مع انه ليس كذلك ولذا
اخرج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيدا اقتران المعنى
فوجب حينئذ ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف
لا يشعر به للفظ عدل عنها فقل (ما دل) وما عبارة عما كان الكلمة
عبارة عنه فتذكر الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه
الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه
كما زعم الفاضل الجامي (بهيئته وضعها) اي دلالة وضع او زمانه
او لالة وضعية ارحال كونه موضوعا او وضعيا (على احد الازمنة
الثلاثة) اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئته لافراجه له

حيث قال انه كيفية تعرض
للصوت بها يمتاز عن مثله
في الحدة والنقل فميسرا
في المسموع م

كثرة معرفة في غير زمان او غير جارية في اولها اجمال ثانيا
تفصيل باحد اركانها ما يبين انصافه لا يجوز
ثانيا تفصيل كقولهم حرق تفصيل بوللرد
ابتدائية او استثنائية
او اعتراضية م

كعبارة ابن الحاجب
واليضاوى في وجه الحصر
م

كعبارة ابن الحاجب
في تعريفه الصريح م

بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر
دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج
اليه لانه مما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا
كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على زمان اصلا كرجل وضرب
ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كاسس وعدا والان
وكذا الصبوح والغروب وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل
والمفعول لان هيئته كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه
وضعا بل انما يدل ككل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال
وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلاً من اسمي الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وبخارج الاستقبال بالاتفاق
يشعر بكون هيئته موضوعة للزمان فيتقضى التعريف به متعاً
قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن
في الحال فلا يلزم كونه موضوعة للزمان ولا يخرج الافعال المسلحة
عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئته كل منها في الاصل عليه
وضعا ويخرج نحو زيد علماً لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان
كما لا يخفى على من له الاذهان فان قيل ان المضارع لكونه دالا
على زمانين يخرج بقوله على احد الارمنة فيتقضى التعريف
به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الارمنة في اصل الوضع
والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج
ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه
اعم منه واما اذا لم يكن مشتركاً اصلاً بل كان في احدهما حقيقة
وفي الآخر مجازاً فلا اشكال اصلاً ولما كان تمييز الافراد بالخاصة
اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد

لان دلالتها على الزمان
ليس بالهيئته
لان الدلالة على هذا المنوال
كثير في الاسم

يعني ان المضارع مشترك
لأنه على ما هو الاصح
كما سرح به في الامتحان
لكن الاشتراك في الوضع
بل هو عارض في الاستعمال
فبطل عليه في اصل الوضع
صريحاً

اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادة التمييز الذاتي
ولذا قدم قال (ومن خواصه) خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد
اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول بمجموع هذه الاشياء الثمانية
وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فاعطف
قبل الحكم او على ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقد رتبة
مقدماً فيكون الخبر المجموع كما اذا كان معه مقدماً لفظاً كزيد
وعمر وبكر في الدار وان من التبعض والا فلا دليل على بعضية
المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على
تقدير كون من التبعض وحده وهي ليست بمرادة لكونها
من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضاً فلا دليل عليها ايضاً
في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع
بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كالثاني الساكنة
والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التاكيد وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء بما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراد او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون
الاشاملا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب
والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها
ذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونهما لتحقيق الحدث
الفعل او تعلقه او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشئ
منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص
اذ لم يخبر به الواضع واوصف الاختصاص به لزم الدور قلت
ذلك معلوم بالاستقراء لامن الاختصاص فلا دور فافهم

اي وان لم يكن احد
الامر من مراده ولم يكن
من التبعض

الذي راجع الى القيد فيكون
ماله ما يوجد فيه ولا يوجد
في غيره فيكون تفسيراً
لكلا معني الاختصاص
اعني الایجابي والسلبی
لا الجزاء السلبی فقط كما توهم
البعض كذا ذكره الفاضل
العصام

اي على الدخول وقد

والسين) اى سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف) وبسبب
 حرفي التنفيس لكنه في الثاني زائد وجه الاختصاص كونها
 لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان
 لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي (ولم ولما) لانها لتفي بالحدث
 الفعلي (ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلي (ولاء النهي
 لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة
 بتكبير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز
 نحو زيد الشجاعة كما هو رأي الرضى او الوصف او البيان
 بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في جواشي
 الكشف ان امثاليها اذا اراد بها نفسها قد يزداد في آخرها الهزة
 كما تزداد اذا جعلت اسما وقد لا تزداد فاحفظه (وكله عامل
 على ما سيجي) في بحث العامل القياسي (واسم) ما خوذ من السمو
 وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه
 وتركب الكلام منه وحده بخلافهما (وهوما) اى كلمة بقرينة
 جعله قسما منها (دل على معنى) وضعا اذا المتبادر من الدلالة التي
 وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة
 الوضعية واكتفى بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كون المعنى
 في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية
 وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله
 مستقل بالفهم (اى بالمفهومية تصرحا بالمقصود وايضا لما مراد
 يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه
 او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
 على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل

بناء على ان زيادة الحرف
 قد على زيادة المعنى
 وبهذا اندفع السؤال
 السابق فلا تعقل

قاله من السمو لان الوسم
 كما قيل لانه رده جمعه
 على اسماء وتصغيره على
 معنى حاشية الامتحان

كما سيجي (غير متزن) وضعا تركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل
 فيه (اى في الفهم بما دل عليه) (باحدا لازمنة) والظاهر المناسب
 لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احدا لازمنة بل الاظهر الانسب
 ان يقول ما دل بمبادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته
 على احدا لازمنة لكنه اراد التقييد على انه يمكن اصلاح عبارة القوم
 في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح العاضل لجامى عبارة
 ابن الحاجب به يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم
 ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران
 صكون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب
 والضارب مع ان الضرب انما يقع في احدا لازمنة فيقترن به
 في الواقع لكونه غير متزن في الفهم ولا يكون مفهوم ما قبل
 فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا
 زيد ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وتخرج بهذا القيد
 الفعل ودخل به ما خرج عن نعت الفعل مثل رجل وزمان وامس
 ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكر في الفعل (دخول التنوين
 وهونون ساكنة تنوع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى اليزم
 والعالى فانهما غير مختصين بالاسم لم يستثنيهما كما استثنى اليضاوى
 لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به
 في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه يمكن مدخوله اى
 لتقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا
 ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتكثير المعنى
 المطابق للمستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك
 معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه

على ان يكون حالا
 من ضمير دل

حيث قال في الفهم عن
 لفظه الدال عليه

وليس المراد بالاعراب هنا
 اثر العامل بل المراد به
 استعداد في الاخر للحركات
 العاطمية وعدم الامتناع
 عنها لفظا او تقدير او يقابله
 البناء

فلا اختصاص الاضافة به وسيجي وجهه واما اختصاص تنوين
المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد
الافى الاسم فانه لما وجد فيه حرف بسقط بالاضافة جعل في مقابلته
في الجمع المؤنث السالم حرف بسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذي لا يوجد الا في الاسم
بشهادة الاستقراء هذا على راي ابن الحاجب وانكر الزمخشري
تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر
لانه لا فضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا بد حل
الا باهما وورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين
للتعدية فانهما مع كونهما لا فضاء بدخلان الفعل فلا يصح جعل
الافضاء وجها للاختصاص وكونها جزءا من حروف المباني
وحروف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كل منها
ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما يجي والمقصود
بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار
عند المصنف في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء لبس الا
كما صرح في الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام
لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد
نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة المبندى ثم ان في هذا اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام
وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه
المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام لافرق بينها وبين همزة
الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص
انه لتعين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء

عدل عن قول الفاضل
الجاسمي فينبغي ان يدخل
لانه يفيد الاول
الاختصاص

اي فلا يقرب الدليل على
المدعى
وما عداها كلام الابتداء
وجواب لو لام الامر ولام
جواب انفسم لا يختص
بالاسم

وهو لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاستناد اليه كونه
مسند اليه وهو معنى التزاي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه
الى قوله (وكونه مبتداء وفاعلا) وانما لم يقل كونه مسند اليه مع كونه
اشتمل واخصرتنيها على ان الاصل في المسند اليه المبتداء
والفاعل والبواقي فروع قديم الاول اشارة الى ان حقيقة التقديم
وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد
عليه ان الاختصاص حيثئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه
من خواصه وان معرفته بعدم معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم
بالخاصة كما سبق اشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع
الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فينبذ لا يلزم المحذور ان
وانما يلزم ان اورد جمع اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون
الشيء مبتداء وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد
مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه مبتداء وفاعلا لا يكون
الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتداء وفاعلا يلزم الخروج
عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معاني حالة
واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجي
ثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اي كون الشيء
مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف
او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية
فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به (وبعضه عامل كاسم الفاعل
سيجي في بحث العامل القياسي) وبعضه غير عامل كانا وانت
والذي وحرف وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل

على اختلاف الرايين

حيث قال ولما كان تميرة
لافراد بالخاصة اوضح
لا بد من معرفة المعرف
بهذا القدر قبل التعريف
لئلا يلزم طلب المحمول
ثم يحصل به التمييز عما عداه
فيفيد الخبر ويحصل
الغرض بلا اشكال فافهم

الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه
وفي الاصطلاح (مادل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود
بالاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم) حال (غيره) وهو متعلق
حتى اذا قصد بالاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا
معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ
من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالها ولذا
لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار
معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء
تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لم يكن معنى
الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لم يذكر
المتعلق للاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة
وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما يكن هذا ظاهرا
من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضا واظهارا المراد وخرجه
عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقة
لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل
والنسبة الغير المستقلة فالجوع غير مستقل لانه في دلالة عليه
من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد
اعدم صدقه على الحرف لعدم دلالة على معنى تضمني غير مستقل
مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل وهو
النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقة قلت
المراد الاعم ولفظ فقط مقيد بمقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما
صرح في الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل

بان وتفسير لما في طرف
الكلام وجانبه او حال منه
او من ضميره واحترابه عن
المستند والمستند اليه فان كلا
منهما جزء منه وداخل
فيه وليس في جانبه منه
عطف على جزء ولا تأكيد
لشيء واحترابه عن مثل
زيدا في مثل ضربت زيدا
فسانه وان كان في طرف
الكلام لكنه لا استقلاله
صكبه ليس في جانبه
ولا منعاه به

اي المجموع من الحدث
والنسبة منه

وقد تم

وقد تم اعلم اني بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها
ان مفهوم (العامل) الذي هو المقصود فتم للتراخي الزمان
او الرتبة اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا
وللتنبه على المغاربة اذا المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم
وما قيل ان لمعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس
على الاطلاق بل اذا لم يوجد صار في وهما وجد لما عرفت (هو ما
اي شيء لفظا او غيره) (اوجب بواسطة) بالتبيين زيادة على قول
الجمهور ولا بد منها ولا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا
كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة (كون
بالنصب) (آخر الكلمة) فعلا واسما حقيقيا او حكما معربة
او مبنية (على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه بخصوص
وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بسبب التكلم في مثل غلامي
فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا
لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة
المعاني الحفية او المشابهة التامة المقضية للاعراب على ما بينه
فيخرج به التكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة
قلت كون المراد بها ما ذكرنا ففهم من الاعراب ولولا لم يفهم
فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما بعد
الان يقال ان هذا تعريف لفظي بقصد به تعيين صورة حاصلة
وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود
والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا
اسميا بقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له
لان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها

من ان التعريف انما الى آخره

من ان التعريف انما الى آخره

من كون المراد بالواسطة

معاني الحفية منه

كتعريف المؤنث كما يجيء

من كون المراد بالواسطة

معاني الحفية منه

وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي المذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعة (والمراد بالواسطة مقتضى) بالكسر (الاعراب) فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصل من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصل فيلزم كون ذكرها فيما سياتي استطراد مع كونه من مقاصد الفس ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حل عليه لأصاب كذا اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبة بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما ينبغي هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث الجرورات في الامتحان (وهو) اي مقتضى الاعراب (في الاسماء) حال من المبتداء والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر (توارد المعاني المختلفة عليها) اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد فالمقتضى في التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الى آخره وقوله وهي تقتضى الى آخره لا تواردها لكن اضافة اليها اشارة الى ان اقتضاء هاله بسبب تواردها عليها (فانها اي المعاني المختلفة) امور خفية تستدعي اعلام (اي كل امر منها يستدعي على ملاحظة ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا في آخر الكلمة فتقديرية وار في نفسها فعملية كما ينبغي في الباب الثالث (لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو

عما لا يتعلق بشئ كما
يجب

اي معنى الفعل

اي الاعراب

فضرب

فضرب اوجب ككون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية (اي بواسطة الفاعلية الواردة) على زيد (وبواسطة ورود) المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني (واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوب الى غلام) بسبب تعلق به (فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء) بسبب تعلق بها (وهي) اي المعاني الخفية (تقتضى نصب اعلام هي الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل للعامل محصلا وموجبا للمعاني وعلائمها انما هو اعتبار التحوين واما في التحقيق الفاعل المؤثر هو المنكلم والعامل هو الالة وجعلها التحوين كانهما هي الموحدة على ما هو راي الرضي وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل الالة مبني على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاء عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص الاعراب اللفظي والتقديرية وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفي الافعال) اي مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اي اسم الفاعل كما سيجي التصريح به (وهي في المضارع فقط) لاني سائر الافعال وانما لم يقل وفي المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالحمد المطابق والمستغرق الى غير ذلك اول للفظ الى الافراد (فانه متساو لاسم الفاعل) ولو صورة

من قبيل اضافة الصفة الى
موصوفها كما اشار اليه
الشارح بانفسير

متعلق باقتضاء احوال من
فاعله لا بعروض والمعنى
العارض اعم من المشابهة
فيصح لتفريع بقوله فيوجد
الى آخره ما فهم

مع انه لو قال وفي الفعل يوجد
حسن المق
لا يخفى

كافي صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى ككاسمجي
لفظا ومعنى واستعمالا (اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا
فما وزنته (اي المضارع) (له) اي لاسم الفاعل (في الحركات
اي في مطلقها وافق في نوعها اولا) (والسكنات) في عددهما
وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد والمشاركة قال المصنف
واما التفسير بالمفرد لا ضم لال الجمعية باللام فليس بمفيدة اذ ليس
معنى الا ضم لال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال
جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه
وكونه بمعنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد منه مكان ليس معه
غيره (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج) مثل بمالين
من الاصلين (واما الثاني) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما
اي المضارع والاسم الفاعل) (الشيوخ) والانتشار بين المعاني
والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشائع في كلامهم
اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوخ بعيد
والتصريح به اولى (والخصوص فان الاسم) اي اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام يفيد الشيوخ (بين الافراد) وعند دخول
حرف التعريف عليه بتخصص (انما قال حرف التعريف ولم يقل
عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر
وعلى مقتضى الظاهر للتنبه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف
ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة
والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له
بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو رأي الجمهور ككاسمجي

انما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه
عند التجرد ثم ان في اختيار اللام اشارة الى ان اختلاف الجارى في
حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار في الموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب
سبويه كافي حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيدا وعمر
وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف
التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صليته معلومة
عند المخاطب (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال
والحال) قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد
في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادل الاستقبال
عند التجرد عنها بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة
الى حرف الحال (يحتمل الحال والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني (نحو يضرب وعند دخولهما
اي دخول احدهما) عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب ولبادرة الفهم فاما عند التجرد عن القرائن) حالة
او مقابلة وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس في الاسم
وحرف الحال والان وغدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما
الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل منهما
صفة لنكرة) بحسب الظاهر واما في التحقيق فجزء اول منهما
نحو جاءني رجل ضارب او يضرب) فانها في الاول مركبة
وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور
المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (وادخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا الضارب او يضرب فهذه المشابهة

اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضي تطفل المضارع
اي تبعيته (للاسم فيما) اي في شيء (هو) اي الاسم (اصل فيه
وهو) اي ذلك الشيء (الاعراب) والمراد به هنا استعداد الآخر
للحركات العاملة وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا وبقيته
البناء لا اثر العامل كالا يخفى كما يقتضي تطفل اسم الفاعل المضارع
فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما
والقوم اعتبروا الشبه الثاني بين اسم الجنس ونظر
المصنف ادق وبالقول احق لانها لو كانت كما اعتبر والم يكن
مشابهة كل منهما تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط احد
الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن
المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في صكلا
الجانبيين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس
بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين
السببين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز
في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس
بالاصالة فاذا قل ان يضرب فلان اوجب كون آخر يضرب
مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل تم) اعلم اي بعد ما علمت
مفهوم العامل وما يتعلق به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصل
وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرها اولانه
راد به فمما سبق المفهوم وهما الافراد (على ضربين افظى
ومنهوى فاللفظي ما يكون للسان فيه حفظ) ولا يكون معنى
يعرف القلب (وهو) اي اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي
فاسماعي في الاصطلاح (هو الذي يتوقف عمله) بخصوصه

هذا هو الملازم للسياق
والموافق لكلامه
في الامحار في بيان وجو
احصا ص التووين
في الاسم ومن عكس فقد
تكرر فافهم منه
اي اشارح الاول منه

على السماع) والمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر
في هذه قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يبادر
من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته
سماعية قياسا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة
كما سيجي وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة
ضبط افراد المقصود معرفتها ليخبري الاحكام عليها لفظها
والتحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان
من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه
وهو حرف الجر كما نظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف
معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج
في العمل في بعض العمولات الى حرف جر وهو من تمام العامل
لا الممول كما سيجي فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر
يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجي كما تحتاج اليه
فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم
مما سبق ومن حيث الضيغة من الضرف الذي يتعلم عادة قبل
التحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا
ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما
تقديم سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر (وهو) اي السماعي
ايضا (اي كانه لفظي) على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع
والعامل في الاسم ايضا (اي كاسماعي) على قسمين عامل في سم
واحد وعامل في اسمين اعني لمبتداء والخبر في لاصل (اي قل دخول
العامل) ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبراله (اي يسمى الاول
اسما والثاني خبراله) والعامل في اسم واحد قد يكون معمولا واحدا

وكونه أكثر استعمالا واكثر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره
 على القياسى للاطراد له (حروف تجر) اى اسما واحدا معا
 ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى والعمل عليه
 فى غيره (تسمى حروف الجر وحروف الاضافة) لوجودهما
 فى مفهومهما وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او الموصول به
 او حمل عليه (وهى عشرون الباء) هو (للاصاق) اى لافادة
 لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى نحو به ذاء وامسكت الحبل
 بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب
 منه زيد ومنه القسم والذات لا يذكر به وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس
 فاذا قلت اشتريت الفرس بصرجه لا يلزم ان يكون السرج
 ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الاصاق اصلا
 وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكنى به ولم يذكر
 سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لبيان معانيه
 قدمه لىساطته وكثرة فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه
 حروف الجر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف انلام فانه يخرج عنه
 ويكون للابتداء الامر ولذا لا يكسر فى المضمر الا فى بابه المتكلم
 (من) هى (للابتداء) فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند
 كوفيد كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ابراد الى او ما
 يفر فائدتها فى مقابلتها نحو اعود بالله منه اى اتجنى اليه منه
 فيه لا تشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه
 بعض الكمل بان عدم التشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو
 فى تقدير رضى الفضل منه اليه واقول النعم مكابرة والتقدير المذكور
 ناسخ ولا كمال هذا المعنى غايبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل

وهو ما دل على الحدث
 كالاسماء المتصلة بالفعل
 والظرف منه
 اى على ما وضع فيناول
 الزوائد ومثل رب ووجه
 الحبل سيجى منه
 فان ان الكمال الكامل فالباء
 فيه لا نعنية فيكون سكميل
 متعلقه منه

صاف حروف
 مدح
 حروف
 مدح
 حروف
 مدح
 حروف
 مدح

والبواق راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول اكنى بذكره
 وقد عرفت ان المقصود بيان العامل لانتفاء المعانى قدمها
 ليناسب معانيها فى الجملة (واي) هى (للانتهاء) فى المكان
 نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتوا الصيام الى الليل
 بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلى اليك اى منه ميلة وشوقه اليك
 لم يذكر ككونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
 اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معانيها بتضمين
 معنى الضم كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن
 لمقابلتها لم ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها الكثيرة مجتمعا بمعنى مع
 ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا يستحق التقديم على ما قدم عليها
 وعن (هى) (للبعد) لم يذكر البصريون لهما معنى سوا ذكره الدقمانى
 فى شرح التسهيل (والجائزة) اى لتعديته شىء عن شىء الى شىء آخر
 وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصول الى الثالث
 كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لهما ولما كان
 بالوصول بالزوال كاحذت عنه العلم او زال وحده كاديت عنه
 الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكرها
 من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم
 لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قد منها لنا نسبتها
 لمن اذ قد يجوز استعمالها فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه
 عن الغيبة اى بعده عنها بالارواء ويجوز بمن بمعنى سقاه من جهة
 الغيبة قال ولانا السرورى يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع
 اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هى (للاستعلاء) اى استعلاء
 شىء على شىء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان

دعاه

ولا يجوز استعمال من فى
 موضع لا يصلح الالمعنى
 التعدية كما لا يجوز
 استعمال عن فى موضع
 لا يصلح الالمعنى الابتداء
 بالغين المعجمة العطش
 وحرارة الجوف مثلا

ثقة يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لما سبقتها
 اعن في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه ومجئها
 بمعنى عن كقوله اذ ارضيت على بنو قيس اي عن الله العجني
 رضاهنا (واللام) هي (للتعليل) اي لبيان علة شيء ذ هنا
 كضربت للناديب او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها
 للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا الموت
 وابنوا للخراب لان المحققين على انهما للتعليل مجازا كما ذكره
 في الامتحان (والتخصيص) اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه
 للعجزور اما باعتبار الملكية نحو المال زيد او التبعك نحو وهبت
 زيد او الاستحقاق نحو الجمل للفرس او النسب نحو الابن زيد
 فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله
 مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكر
 الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف لمستدالية فانه يفيد
 اختصاصه بالمستند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام
 التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر
 تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على في بساطتها
 وفي (للظرف) اي لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز
 او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولا ضلبيكم في جذوع
 النخل فان التعقيل انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة
 تمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها
 فيه معنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال
 والاستعلاء يصلح اني وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم
 في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك

اي من جانب يميني
 اي من يوقه

قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة
 في المرفوع نحو ما انا كانت ويكون امما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا
 بخلاف في (والكاف) هي (للتشبيه) نحو زيد كالاسد قدمه على
 حتى بساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا (وحتى) هو
 للغاية (نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو عمت البارحة
 حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب (ورب) هو
 للتعليل (اي لانشائه نحو رب رجل كريم لقينه ويستعمل غالبا
 للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب تال يلغنه القرآن قدمه
 على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو
 ولو جوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو
 بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا (وواو انقسم وتاؤه
 ولم يذكر باؤه لما عرفت من ان مقصده بيان العامل لا المعنى
 وانه داخل في الاصل اقدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية
 بخلافهما (وحاشا) هو (الاستثناء) اي لاستثناء ما بعده عما قبله
 ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب اليه المستثنى منه بحر ضرب القوم
 عمرا حاشا زيد اي هو مبرزة عن ضرب عمرو وهو فعل في الاقل
 كما يشير قدمه على منذ ومنذ لانه وان شاركا هما في الخروج
 عن الجارية لكنه لا يخرج عن العالمية بخلافهما (ومنذ
 قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به
 على منذ ووجهه على امتداد لحقته ولانه امة عامة العرب بخلاف
 منذ فانه مختص بالجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على
 ان قولهم المذكور غير متوقف به لما قل صاحب المعنى انه غير متقول
 عن العرب (ومنذ) هما (للابتداء) اي لابتداء زمان الفعل

اقوله يضحكن عن كالبرد
 المدهم اي عن اسنان مثل
 البرد الذائب للطلافتها
 وانقرينة دخول حرف
 الجر

اي غير معتد به ولا معتبر به

حال كونهما (في الزمان الماضي) يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضي فمعناهما ان مبداء زمان الفعل مثبتا او منقيا هو ذلك الزمان
الماضي لاجبهما كما اذا قلت سافرت من البلد او ماريت مدينته كذا
ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبداء مسافر في او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الان واما اذا اريد بما بعدهما الزمان
الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعناهما ظرفية
لفعلهما مع النسابة كما اذا قلت ماريت مدينتي او يومنا وكنت
في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا
الشهر او اليوم الحاضر لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبداء له (وقد يكونان اسمين
بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتداء وما بعدهما خبرا
فهذا البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدلان خروجهما
عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا (وخلا) قدمه لتقدم الحاء (وعدا
هما) للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر) يجيء التفصيل في بحث
المستثنى قدمهما على اول لان كونها حرفا مختلفا فيه مع قلتها
في الاستعمال (ولولا) هي (لامتناع شيء لوجود غيره) فانها
يجز بها (اذا اتصل بها ضمير) كما ورد في بعض اللغات نحو اولاك
لهلاك عمرو فسيبويه تصرف في العامل لثلاث بلزم التاويل في الفاظ
كثيرة فجعل اول احرف جر يعني زل منزلته لانه في المال واقع موقع
لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو ووجودك والاختفاء تصرف
في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتاويل فجعله مستعارا
للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير
لكونه مبتداء حذف خبره وجوبا وكثرتها بالنسبة الى كي قدمها

وهي لولاك لولا كما لولاكم
الى آخره

عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها
اكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية (وكي) فانه يجز به
اذا دخل على ما الاستفهامية (هو) (للتعليل) نحو كيم فعلت اي
لاي غرض فعلت وبدل على كونه حرف جر حذف الف ما كافي لم
وعمل قال الدمامي في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها
انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه جر دائما
وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل
تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) هو (للترجي) فانه يجز به
في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين مصغرا ذكره الدمامي قوله
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل اي المغوار منك قريب
(ولا بد) اي لا فراق حاصل (لهذه الحروف) اي لحروف الجر
من متعلق (بفتح اللام) ولو محذوفا والظاهر لا بد لظهور تعلق
الجارية بكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن
الظاهر يجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يشتدي
بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خيرا
عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى
لا تريب عليكم اي حاصل عليكم وحكي ابو علي عن البغداديين
جواز تعلق الظرف بالمنى المبني وفيه نظر اوجوب اعراب المشابهة
بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه
انزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه لمخصاه (فعل او شبهه
وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل) (او معناه
والمراد به ما سبذ كره من ان كل لفظ يفهم منه معنى فعل كاسماء
الافعال والظرف وسبغ تحقيقه (الا الزائد) بالجر او النصب استثناء

وهو يد هنا

وقال الفاضل عن بعض
البغداديين

من هذه الحروف منها (نحو) في الله (مثال للفاعل
وبحسبك درهم) مثال للبنداء (و) الا (رب وحاشا وخلا
وعدا ولولا وعل) فان لها بدا من التعلق (فانها) اي هذه
المستثنيات (لا تعلق) اصلا (بشئ) من الفعل وشبهه ومعناه
اي لا توصل في ذلك نشئ الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشئ بنفسه
اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك
وفائدة رب التقليل او التكميل لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل
على غيره مما هو لا فضاء للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور
معانيها فيها بضرب من التأويل ورب اما على الزائد للاشتراك
في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على
من الاستغرافية للاشتراك في افادة التاكيد ذهب الى هذا الرماني
وابن طاهر وتبعهما المصنف وذهب الجمهور الى انها معدية
لما يليها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل
المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفى بموله كما في رب رجل
صالح لقيه فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو
حصل او مثله كما سرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه
معنى الكلام ولم يلفظه قط وايضا لو كان كما ذكرنا لم يجز العطف
على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصح كيقال رب
رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتها ولا يجوز يزيد
واخاه مررت او واخوه مررت بهما (فمجور الزائد ورب ياق
على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر
او حيا كما يريد بفتح او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيه اولقيت فمجور بها مفعول

في الثاني

في ثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل يريد صرته لكن
يقدر الناصب بعد المجزور لان رب صدر الكلام (ومجور
حروف الاستثناء) وهي حاشا وخلا وعدا (كما يستثنى بالا على
ما سيحكي) في بحث المستثنى في وجوب النصب واو محلا في كلام
موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل واو محلا في كلام
غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في محله
ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب وتبعه المصنف
واستصوبه ابن هشام وقال لا يها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله
كلا حملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال
الدقائي كونه معنى التعدية فاذكره ممنوع بل معناها جعل
مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجور بل اتصاله
اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاء عنه
واقول المنع مكارة والابتقاض تعريف حرف الجر منعاً بآداة
الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب
بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجور
لو لا وعل مبتدأ) مرفوع المحل (وما بعده) لفظا كما في الثاني
او تقديرا كما في الاول (خبره) فهما خبر متعلقين بشئ ومجولان
في العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق (نحو لولاك) موجود
لهلاك يريد وعل يريد قائم (كما سبق) ومجور ما عدا هذه السبعة
منصوب المحل على انه مفعول فيه متعلقة اي ما عدا هذه (ان كان
الجر في اوما) كان (بمعناه) كالباء (نحو صليت في المسجد
او بالمسجد) هذا على رأي ابن الحناجب واما على رأي الجمهور
فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في

من قبيل الاضمار على
شرطه التفسير

لان ما بعده لا غير خبر
بل خبره مقدرو هو موجود
فهو بعده تقديرا
من الاشتراك في عدم
التعدية ومن افادة المعنى

(او) على انه (مفعول له) متعلقه (ان كان الجار لاما او ماعدا
ككبه (نحو ضربت زيدا لانا ديب وكبه عصيت) وهذا
كالمفعول فيه في الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح
ان كان الجار ماعدا هما نحو مررت بزيد وقد بسند المتعلق
الى الجار والمجرور) اي بسند المتعلق الى المجرور بواسطة حرف
الجر في العبارة مسامحة اذا جاز آله ووسيلة في انقضاء معنى
المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي هو العامل
فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل المفعول
كما حققه في الامتحان (فيكون) اي مجموع الجار والمجرور على ما هو
الناسب للسباق فعلى هذا يكون في قوله (مرفوع المحل) تسامح
او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط
لقربه فحينئذ لا تسامح ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر
زيد ويجوز تقديم ماعدا هذا) اي ما يكون نائب الفاعل من الجار
والمجرور (على متعلقه نحو بزيد مررت) لانه معمول ضئيف يعمل
فيه العامل ايما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالجملة
فيدخل فيما لا يدخله الا جانب واما نائب الفاعل فكالفاعل
كما يجيء في بحث المرفوع وقال العلامة التفناني في شرح مختصر
عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا
او مجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به مرور لانه ذكر
في قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤولا ان عنه فاعل مسؤولا قد
عليه (وقد يحذف المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا
اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث
فيه) اما (لكل الموجودات كالكاثر والحاصل والموجود

بين الحاجب والجمهور
س

وتمام التحفيق المذكور
في حاشيته له رزقك الله
تعالى بمطالعتهما س

والمستقر (متضمن في الجار والمجرور) اي مفهوم ما معناه مستقر
بسمكان اي الجار والمجرور في الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار
معنى العامل وعمله واعزابه وضميره فيهما اما اول فظ هر
واما البواني فبانتقل كل منهما منه اليهما لقيامهما مقامه فقد وقع
ركنا وقد لا (نحو زيد في الدار) اي حصل او حاصل (وار لم يكن كذلك
اي ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما) (اولم يحذف متعلقه
اي الجار ولو عاما) (بسمكان ظرفا لغوا) اي فضلة مستغنى عنه
ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انقال شيء
من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لهما اعراب في انفسهما
واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق (نحو زيد في الدار
اي اكل) او اكل بقرينة حاله او مقابلة وما حذف بها فكالمذكور
والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع
الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص
المحذوف بها يكون مستقرا (ومررت بزيد) ووجد زيد في الدار
وقد يحذف الجار وهو (اي حذف الجار) على نوعين قياسي
اي مضبوط بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات
لم ينتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعي) اي غير مضبوط
بضابط كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزء بخصوصه
فالقياسي في ثلاثة مواضع (الموضع) الاول المفعول فيه فان
حذف في (لاما بمعناه) اذا لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز
القاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اي قياسي
ان كان (المفعول فيه) ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذا الاول
جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمنصدر واما

بان لم يفهم معنى العامل
منهما عرفا بل احتاج
انفهامه منهما الى قرينة
س

أو زيد في الدار

نصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها
فبالجمل عليه والثاني محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية
نحو سرت حينا (او زمانا) (وصمت شهرا) او يوما الاول الاول
والثاني للثاني (او) كان (طرف مكان مبهما) للحمل على الزمان
المبهم لاشتراكهما في صفة الابهام (وهو ثابت له انهم
بسبب امر غير داخل في مسماه) بل خارج عنه فيهم ومبهم في ذاته
بتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنيكرة ورد بانه
غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل
غير جامع ايضا لخروج نحو خلقك عنه ورد بان الجهات الست
مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بالم
باعتباره حد ونهاية ويخرج عنه المقادير المسووجة مع انها مما يحذف
منه في ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف
مسلكهم واختار ما هو المرص عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل
العصم ولقد اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت
عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضوي (كالجهات الست وهي امام وقدام
وخلف وبين ويسار وشمال ووقى تحت) بكلمت امامه
فان تسمية المكان اما ما شلا بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره
واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه
غير داخل في ذلك المكان وفس عليه غيره (وكعند) نحو جلست
عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب او ما في حايته
كداره ومملكته اعاد الجارية بين العطف على الجهات ولا يتوهم
العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه
من الجهات الست واسب كذاك (واى) بمعنى عند الا انه يخص

وهو جزء من الحين

وما ذكره في الكافية فليس
الى غيره حيث قل فسر
وما ذكره فيها لكونه اقرب
الى فهم المبتدى ذكره
في شرح

اي رول
او اسم

بالحضرة

بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكور السين) بمعنى
بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط
بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين
وازاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة لاختيرة بمعنى الجهة وتطبيقها
بالمثل ظاهر (وكالمقادير المسووجة) اي المطلومة بالمساحة
اما الدار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى طس البعض انها
خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او محدودا (نحو فرسخ) فانه
مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي
امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف
بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو
ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه
امقرا باثني عشر ميلا (الاجانيا) يعني يحذف في قياسا من المكان
المبهم الاجانيا (وجهة ووجهها) كلها بمعنى (ووسطا بفتح السين
وهو محدود على التفسير الثاني لانه اسم لعين مما بين طرفي الشيء
ومبهم على تفسير المصنف لكنه مخرج عن حكمه (وخارج الدار
وداخل الدار وجوف البيت) الار كل اسم مكان (هو في العرف
طرف مشتق بزيادة اليم في اوله (لا يكون) ملتصقا (بمعنى
الاستقرار) بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة (نحو القتل والمضرب
فان كلا من القتل والمضرب اللذين اشتق منهما القتل والمضرب
عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما طرفا لمضمونهما فضلا
عن كونهما عاملين اذ معنى الظرفية كون الشيء مستقرا لاخر
فلا بد من في التنصيص على الظرفية (وكذا) اي كما يستثنى

اي القتل والمضرب
اي مستقرا فيه

كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان
بمعناه) اي الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان
فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونيهما لكن لم يظهر كونهما
ظرفا لعيان ملتهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار
فلا بد من في التنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه المستثنيات
لا يجوز حذف في منها) مع كون كل منها منهما اما مثل جانب فلانه مما
ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان
فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم المكان بسبب اعتبار الحدث الواقع
فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره
في اسم المكان ولعل سره في مثل جانب انه كمثل خارج لبس باصل
في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك
اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم
المبهم ما اضيق الى محدود بجانب المصرو خارج الدار وجوف
البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم
المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل
الجانب كما يدل عليه ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسرفه
انه لبس باصل في اللفظ في بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد
من في التنصيص على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة
البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالقبح كما نص عليه سبويه
او مضرب زيدا ومقاديل (يقال اصككت) في جانب الدار
او في مضرب زيدا او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير
وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار
كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الى افع فيه او لا

اي عدم حذف في منها
ملا

يجوز حذف في منه) لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه ويشعر بكونه
ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في (نحو وقت مقامه وقعدت
مكانه) الاول للارل والثاني للثاني (وان كان ظرف مكان محدودا
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه) غير خارج عنه
نحو دار (وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء
داخله فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف
في البيت (فلا يجوز حذف في) منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم
لاختلافها ذاتا وصفة ولا على المحدود لعدم اصله (فلا يقال
صلبت دار ابل) يقال صلبت (في دار الاما) اي من كان محدود
وقع (بعد دخل وزل وسكن) فانه يجوز حذف في منه على الحذف
والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة
ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه
مفعول به وليس كذلك لحي استعماله في على ان مصدرها
على فاعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم
الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما
كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا بعد بذلك متعديا عرفا
نحو دخلت الدار وزلت الخيا وسكنت البلد (الموضع
الثاني المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان
فعلا) اي حدثا لاني كحشنتك للسمن (افاعل الفعل المعلن) به اي
انحدفا عليهما (ومقارناله) اي للفعل المعلن (في الوجود) بان يتخذ
زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب جينا ثم ان المراد

اي القيام المفهوم من وقت
والفعود المفهوم من قعدت
ملا

يكسر الميم وسكون الراء
ملا

زعموا

فان زمان الفعود بعض
من زمان الجين ملام

بالوجود اعم مما في الواقع اوفي قصد الفاعل فلا يرد ان مثل
شهدت الحرب ابقاعا للصالح صحيح وان لم يوقعه لشهدا للمقارنة
ابست مما لا بد منه لوجودها في قصده وجه الاشتراط حصول
المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق
المصدر (نحو ضربت زيدا تاديبا له) اي ابقاعا للادب عليه
فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل
بالضرب ويترب عليه ذاتا قبل التاديب عين الضرب فكيف
يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو
اجداث الادب وما يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة
له كالتم والنصيحة وغير ذلك (مخلاف اكرمك لا كرامك) لعدم
الاتحاد في الفاعل (وجئت اليوم لوعدي) بذلك (امس
لعدم المقارنة في الوجود) وفي هذين الموضعين اي المفعول فيه
والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينصب الجار
ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعني لا يبقى مجرور
لا قياسا ولا شذوذا (بالاتفاق) ثم ان الرفع على تقدير النيابة
وقوع في الاول وفرضي في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب
نائب الفاعل (والثالث) من لموضع الثلاثة (ان) بالسكون
وان) بالتشديد وفتح الهزة فيها (فالجار يحذف منها قياسا
لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما
في تقدير الاسم) نحو قوله تعالى عيسى وتولى ان جاءه الاعى
اي لان جاءه الاعى (و) قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
اي لا المساجد لله (والسماعى فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع
من العرب فيه حفظ ولا يقاس عليه) اي بعد بيان مواضع

اي بالشروط المذكورة
منه

حذف

حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسا او سماعى (في غير
الاولين) من السماعى والثالث من القياسى اذ في الاولين لا يبق
مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر (ان توصل متعلقه الى المجرور
فان) تظهر الاعراب المحلى (فيه) لزال كونه مدخول الجار
وهو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في اشياء
لمانع آخر منه ثم ان كونه القياس فيه ذلك ما ذهب اليه
سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه
ما اتيهم حاله وذهب الخليل والكسائي فيه الى ان القياس بعده
الابقاء على ما كان من الجر لان ما اتيهم حاله ينبغي ان يبقى
على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذ قليلا
وقس عليه ما لم يظهر فيه لما منع آخر من بعض السماعى (وهو النصب
على المفعولية والرفع على استايبه وبسمى) اي ما ذكر من حذف
الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهر الاعراب المحلى فيه
حذفا وايصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعى
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه و) مثال الرفع منه
نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه
حذف الجار ورفع المجرور وانصب نائب الفاعل واستتر ومثال
النصب من الثالث القياسى مر ومثال الرفع منه نحو انجبت ان ضربت
او انك ضارب (وقد بينا في) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض
مجرورا على الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب
او الرفع وهذا يختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون
قاسوا عليها سائر المقسمه ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع
الى شرح التسهيل (نحو الله) بالجر (لا أعلن اي والله ولا يجوز

على صبغة المجهول منه

تعلق الجارين (ملفوظين او محذوفين حال كونهما متبنيين) بمعنى واحد بدون العطف) والابدال اذ بالبعية يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمرة من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واول (بفعل واحد) اصطلاحى بقربة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعنيها لان مبنى العمل على الاقتضاء واذ تعلق احدهما به اشتمل بالفعل في مجروبه عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغى عن الآخر حيثئذ (فلا يقال مرتب بزيد بعمره) بل يقال ويعمره ولو جعل بدلا لكان بدل الفلظ وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مرات بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلأ الى قره ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت) بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا به على عكس ما بانى من المثالين قبيل الان يلزم في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما متمتعان وفيه ان ارد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمرة من تفاحه فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انها لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول وبكونه مبدء او ناشئا من الاول في الثاني

اي كلام المص وهو قوله
بمعنى واحد بدون العطف
م

ع
فان الاول بدل الكل والثاني
بدل الاشتمال م

فكان الاول متعلقا بفعل عام والثاني بخاص فلا تتحد لتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كما لا اول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى والعلامة التفاتراى ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية بمجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكتفى لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمرة مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والتخصيص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل في اسمين بمعنى المبتداء والخبر في الاصل) على قسمين ايضا (اى كالعامل في اسم (قسم) منهما) منصوبة قبل مرفوعه وقسم على العكس اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) ولقد احسن في اختيار القلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجهها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوم ما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة نلاحظ معهما اجالا او باعتبار

انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل
 الماضي) لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا (اي لكونها
 منقسمة الى الثلاثي كان وان وليت والرابعي كاعمل وكان
 والخماسي كلكن (ولقمح او اخرها) اي لبنائها على الفتح (و
 معنى واستعمالا بالفعل مطلقا) (اوجود معنى الفعل) وهو
 الحدث (في كل منها) مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتعني
 والترجي ولم يلزمها الاسماء وبالتعدي خاصة في دخولها
 على الاسمين ولذا عملت عملها الا انه قدم منصوبها على مرفوعها
 وهو عمل فرعي له تنبيهها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي
 بانه مشترك بينهما وبين ما ولا المشبهتين بلبس مع انه لم يعمل به
 فيهما والجواب انه لما شابه لاني الجنس لان في التاكيد
 وملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي
 وايضا لما شابه بواسطة الفعل عمل عمل الفرعي مثلها فلو عمل به فيها
 لالتبس بها لا المشبهة بلبس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل
 الاولى اولا لكثرة وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا
 غير متصرف على انه يلزم حيث يزعم الفرع اعني لاعلى الاصل
 اعني ان وحل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
 للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل
 نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاء
 وذا غاية في العمل فاعطى ذلك انها تنبيهها على كمال مشابهتها له
 وقال انفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها
 شبه بالتعدي اقيست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب
 واما ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (ان وان

قال الفاضل العصام يزيفه
 انه لم يخبر عنها الا بالاسم
 مه

نظر الى قوله واستعمالا
 وبافعال القلوب خاصة
 في تعلقها نسبة بين اسمين
 فانه لفاضل العصام
 في حاشية انوار التنزيل
 ففهم مه

هما (للتحقيق) اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه
 في الثاني كما سيجي (وكاب) هو حرف براسه على الصحيح جلا
 على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو (للنسبية) اي لانشاء
 تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا
 نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للسك
 لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
 اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف
 غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء
 وقال الفاضل العصام دابل لزجاج قوى والجواب ضعيف
 لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه
 وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد بنا فيه
 ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط
 غير موجود هنا والمصنف كان الحاسب لم يتعرض لكونه
 للشك متابعة للجمهور او جلالة على التوسع (ولكن) ايضا
 مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك) اي لدفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم دفعا تشبيها بالاستثناء ومن ثم قدر
 اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم
 ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم
 بقولك لكن عمرا لم يجي ذكره الرضي وفي القاموس استدراك
 الشيء بالشيء حاول ادراكه به فالعني ان لكن للدلالة على
 استدراك التكميل وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم
 الكلام السابق تقيضه فطلب افادته بما ذكره بعد ذكره
 الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب درك السامع

لغوي

سمى به لانه صانع الزجاج
 او بابه فالصنعة للنسبة
 مه

لان ضمير المشتق عين
 الاسم والمشتق عين الضمير
 مه

في شرحه للكافية مه

يحل على المجاز مه

بدفع ما عسى ان يتوهم ورده الفاضل العصام بان المستدرك
وهو المتكلم هو من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك
غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا
معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب اولفظا ايضا
بجاءني زيد لكن عمرا لم يجر (وايت) هو (للمنى) اى لانشاءه
وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فدخل على المستحيل كلبت
الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع
الرجاء ايت لي مالا فاحج به (ولعل) هو (للترجي) اى لانشاءه
هو ارتقاب شئ لا يثوق بمحصله فيدخل فيه الطمع وهو
ارتقاب محروب كذلك نحو املك نعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو امل الموت الساعة كذا قل الرضى ورضي به
المصنف على ما هو الظمه او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض
للثاني بناء على ما قبل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام
صاحب الكشف حيث قال وامل للترجي او الاشفاق قال المحقق
الحقاني العلامة التفارزاني في شرح الكشف ان هذا قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان امل اذا وقعت في الكلام
علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سبويه وهو الحق
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب
الكشاف ان امل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه
بما حاصله ما ذكره العلامة لثاني المحقق التفارزاني انها للاطماع
في محل التحقيق والتعير عن التحقيق بطريق الاطماع اما البديل
على انه لا خلف في اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام

قال الرضى ما به التمني محبة
حصول الشئ سواء كان
مع ارتقاب حصوله او لا
فيستعمل في الممكن المرتقب
والغير المرتقب وفي التحل
فلا بد ان لعل الشمس
تغرب

كلا والمفيدة للشك اذا وقعت
في كلامه تعالى بحمل
على التشكيك والابهام لانه
تعالى تعالى عن الشك

تعبير

تعبير العظماء

العظماء اوليئبة العباد على ان لا يتكلموا على العباد وقيل انها
للتحقيق كان ورده الرضى بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المنقوع احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان
العلامة التفارزاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي
الحصول وما قبلها بما يناسب ان يملل بذلك بحيث يكون ما بعدها
بمترلة الغرض لما قبلها زعم ابن اليناري وجاعة من ائمة العربية
ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها
التزجي سواء كان اطماعا مثل لعنكم تفلمون او امثلا لعنكم
تشكرون ولعنكم تفنون ورده المصنف بمعنى صاحب الكشف
بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي
والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والفرضية
بما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي
اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضى القائل
بالعليل فطرب وابوء على وردهما بانه منقوض بقوله تعالى
وما يدريك لعل الساعة قريب اذلا معنى فيه للتعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى
اى شئ يحتمل لك داريا بحالها يحصل قرب انبائها في نظرك
فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل
قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم
ولا يتقدم معمولها (اى هذه الحروف) عليها (لئلا يبطل
الصدارة في غيران) واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية
ومدخلها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول

وقيل القائل به الاخفش

ط
لم يذم سبويه
لم يذم الزجاج

لكونها كالجزء الاخير وقبل لضعفها في العمل لكونها بالمشابهة
وهذا غير ملائم لما ذكره الرضى والفاضل العصام في وجه العمل
فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اي الكلام الذي دخلت
هي عليه مقصودا لذاته كان زيدا قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم
ليعلم من اول الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام تأكيدى
ام تشبيهى ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه
وجوب صدارة ان ان الجملة في المال فاعل لمضمونها لانها
حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقيق قيام زيد والفاعل لا يتقدم
على الفعل فيظور فيه (غير ان) المفتوحة ولما لم يقد هذا
الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لهما الذي هو المقصود
افاده بقوله (فلا تقع في الصدر) اي في صدر الكلام (اصلا
اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزءا منه كما في
مثل عندي انك قائم لا لتباسبها بالمكسورة لا مكان الذهول
عن الفتحة لحقائها وجواز الجمل على سبق اللسان لان الصدر
موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خيرا آخر
او ظرا لخبرها (وتلقها) اي الحروف المذكورة (ما) الكافة
ففي اي يطل عملها (وتدخل حيث تدعى الافعال) ولا تختص
بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حيث تكون مدخولها
صالحا للمعوية (نحو انما ضرب زيد) ونحو انما زيد ضارب
(فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) الى المفرد بل تؤكد
(وان) المفتوحة (مع جملتها) اي اسمها وخبرها والتسمية بها
باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى

اي غفلة المخاطب

كقوله تعالى انا الله لا
واحد منه

ملايسة بل حقيقة عرقية (في حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها
مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبني
ان زيدا قائم اي قيامه واما في الجامد فبالحق الياء المصدرية
نحو اعجبني ان زيدا انسان اي انسانيته كذا في الرضى
وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ
من الخبر بل يؤخذ من صفة مصدر ان يضاف احدهما
الى الآخر وهو الى الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم
قوم لا يفقهون اي بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه
مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان
تعطيه يشكرك ابوه اي شكر ابيه اياك على تقرب اعطائك اياه
وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم
اي قيام ابيه (ومن ثم) اي من اجل عدم تغير المكسورة
وتغير المفتوحة (وجب الكسر في موضع الجمل) لا الى اما
جمع المفرد او افراد الجمع على طق قوله (والفتح في موضع المفرد
فكسرت) ان اي مادتها هذا خبر في مع وقع الامر وهو ان بلغ منه
كما تقرر في محله قاله الفاضل العصام (في الاستداء) اي حال كونها
في ابتداء الكلام ولو تقدير ايا بان يكون اسببا فانحو قوله تعالى
ولا تحذرك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهرا
نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم (لانه جملة مستقلة لا محالة
خلافا لا كوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام فانهم يجوزون
الفتح فيه حيث تساويلهم بالمفرد واستبعد الرضى بانه لا يقع
المفرد الضريح جوابا للقسم فكيف يؤول به (نحو والله ان زيدا
قائم وفي اصلة لانها لا تكون الا جملة كما يحكى) نحو قوله تعالى

اي خبر

اشارة الى ان نائب الفاعل
راجع اليها ان كانت
الصيغة للغير والى ان
المفعول محذوف ان كانت
المخاطب
فلا يلزم تحصيل الحاصل

بعد عد ايلرى

آتياء من الكسور ما لم يمتنع من شغل العصبية وفي الخبر
 عن اسم عين (لانها لو فتحت لا يصح الجمل بخلاف الخبر عن اسم
 معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى لك قائم ^{البدن} كما يكسر في نحو العلم
 انه حسن (نحو زيد انه قائم وفي جملة دخلت) فيها (على خبرها
 اي ان (لام الابتداء) لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة
 فكيف موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح
 كما سمع (نحو علمت ان زيدا قائم) حال كونها (بعد انقول
 امرتي عن الظن) لان تعلق القول بجملة مما هو لحكايتها
 فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعولة لان مفعوليتها انما هي
 باعتبار لفظهم افهم بالقياس الى معناها باقية على حالها وانما
 لا يدخل في قوله مفعولة لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها
 وانما قل العري عن الظن اذا لم يترعرع له كان في حكم افعال القلوب
 فتفتح بعده (نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتداء) اي اني
 ابتداء بها الكلام قيد بها لان العاصم طرفة انما تكون لمطف المفرد
 على المفرد والجره انما تدخل على الاسم حقة او حكما فتفتح
 بعدها (نحو انقول ذلك حتى ان زيدا بقوله) وجه الكسر
 هنا ظهري (وبعد حرف التصديق) مثل نعم ولي وغيرهما
 نحو نعم ان زيدا قائم (لمن قال زيدا قائم او زيدا قائم) وبعد حروف
 الافتتاح (اي حروف يبتداء بها الكلام وهي الاو او او قد تغلب
 هن ثبوتها وعينا وقد يحذف الالف في الاحوال الثلاث ذكره
 الفاضل العصام فيكون الجمع بلا حطة فروعها والا فالظاهر
 حرفي الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى
 وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب **ك** كون ما

الذي هو معنى التلطف

في قولنا جيرة

بعد

بعد هذه الحروف جملة (وفتحت) ان حال **ك** كونها (فاعلة
 مع جملتها والناثبة اما داخلة فيها لكونها في حكمها لا للجرى
 على اصطلاح الغير كما زعم لفاصل العصام او في المفعولة نظرا
 الى اصلها (نحو بلغني انك قائم ومفعولة) معها نحو علمت ان زيد
 قائم (اي قيامه) ومبتداءه نحو عندي انك قائم ومضما اليها
 نحووا جلس حيث ان زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا
 وما يضاف اليه حيث وان **ك** ان جملة لفظا لكنه مفرد معنى
 فاذا دخله ان تفتح لا محالة (و) حال كونها (بعدلو) قدمها
 لبساطتها (لانه) اي ما بعدها (فاعل) المحذوف لامبتداء كما جوزه
 الكوفيون بناء على نحو يزعم دخول حرف الشرط على الاسم
 نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا في الجاني والصواب فت بالخطاب
 لوجوب **ك** كون خبرها حيث لا يشتق ليكون كالعوض
 عن المحذوف واما الواجب اذا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا
 في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر
 في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة ليس بصواب لانه مع كونه
 تكلفا رد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حيث اذا الخبر
 في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى
 اي لو ثبت قيامك **و** بعد اولا) لامتنع التعميم للخصخصة
 لا يستأخذه قوله (لانه) اي ما بعدها (مبتداء) لفاعل كما زعم
 الكسائي والفراء اي لا وجددها لك فان ما بعدها فاعل لامبتداء
 للزومها الفعل (نحو اولا انك ذاهب كان كذا اي لولا ذهابك
 موجود وبعد ما المصدرية اتوقفية) اي المنسوبة الى التوقيت
 بدلائلها على الوقت واختصاصها بالثبوت عنه صرح به الرضي

وليس بعوض حقيقة تكونه
 خبرا منه

اي حين وقع بعدلو منه

تعليل اعدم المساعدة منه

ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل لعمل فيها (لانه) اي ما بعدها (فاعل لاختصاصها بمصدرية) توقية او لا ولذا اظهر وانما قيدها اولا لانها لو لم ردها التوقيت لم يحجج لي ارادها حصول المصدرية بان كالمحكي (بالفعل) لفظا او تقديرا عند سبويه ونعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو تقوا في الدنيا ما بقية قال الرضي وهو الحق (نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضي ان صلتها ماض مثبت او مني يلم غالبا والمعنى على الاستقبال في اغلب) بمعنى مدة ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقية ما ومصدريتها (وبعد حرف الجر نحو عجت من انك قائم) للزوم كون ما بعدها مفردا (وبعد جنى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها واحتراز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف وكلام العلامة المذبور قبل التصريح المذكور والخيار على ما قبل هو الاول لان شرط العطف يحكي الذي ذكرت في محله لا يتحقق في الجمل على انه او ثم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم) نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ) الاسمين لدخول الحرفين في حرف الجر لانها حينئذ يكونان مبتدئين وان مع جلها خبرا عنها بتقدير زمان مضاف ليصح الجمل والمضاف اليه لا يكون الامفردا فتأمل نحو ما رايته مذ انك قائم وحيث جار التقدير ان) اي تقدير كون

وتجمل كلاميه
في المحلين مولانا حسن
جلي على القولين

شرط

ان مع

ان مع جلها جلة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالحوار ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلق عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام (جار الامران) اي الكسر والفتح (كان) لي وقعت بعد فاء الجزاء) او اذا المفاخاة (نحو من بكر مني فاني اكرمه) او اذا اني اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لما مر فالعني فانا اكرمه) لما عرفت ان المكسورة لا تغير (وان فتحت فالعني فاكرامى اياه ثابت) فان مع جلها مبتداء محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال لفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالعني فتثبت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب ادفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس بقوت به وجوز الفاضل الجاسمى كون التقدير جزاؤه اني اكرمه فيكون المحذوف مبتداء غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يفهم بعد الفاء الجزائية اراد الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني جزاؤك اني ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركاتها ثقل الشدید وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالفاء عند سبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحارث لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقدير والمحل والما في القطعي فلا طراد (اللام) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف المنى كان زيد لي يقوم واقتضا المقام الاثبات كقوله

عند المدح وان مالك كانت كرام المعادين وتمتع عند وجودها
 صرح به الفاضل اعصام ثم امر بها لام الاشياء كما هو المتبادر
 ومذهب سيبويه والاختشيين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت
 للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب الكوفيين
 كما سيجي نحو قوله قلت يمينك ان قلت لمسلم واعدم التعليق بها
 في باب علمت كما في المثال الاتي فافهم (في خبرها) لفظا او معنى
 اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما
 كما يجوز قبل التخييف (ويجوز الفأؤها) اى ابطال علمها
 وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز افعالها
 على ما هو الاصل، لذالم يصرح به (ودخولها) مبتداء خبره
 على دل من افعال المبتداء والخبر كالأفعال الناقصة وافعال
 القلوب لثلاث خرج بالكتابة عن اصلها الذي هو الدخول عليها
 بان تدخل على ما يقتضيها والكوفيون يعمون ويمكن عطف
 دخولها على اللام بمعنى انها اودخلت على فعل بناء على جواز
 الانفاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لا يدخل على الاسم
 اصلا ولم نجعله عطفا على الفأؤها مع القرب والظهور لثلاث عشر
 باختصار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره
 لندوره او شدوده كالمعذوم كذا في الامتحان (نحو قوله تعالى
 وان كانت لكيرة وان نطقك لمن الكاذبين) ويجوز دخول اللام
 على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في التبيين
 لان الخبر ان كان لها لفظا لانه المكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد
 لغائبا ان زيدا القاسم صرح به الدمامي في شرحه وكذا المفعول
 الثاني لباب علمت ولذالم يعاق هو بدخولها عليه ولانه انما يعاق

الاختشيين احدهما سعيد
 بن مسعدة لا امام النحوي
 البصري ذوالنصايف
 الجيلة لشهر بابي الحسن
 وهو الاوسط احذ النحو
 من سيبويه وكان اكبر
 منه سنا والآخر على بن
 سليمان بن الفضل هو
 صغير العينين مع شوقه
 البصري روى عن المسرد
 ونعلب وغيرهما ولم يكن
 نفسه في علم النحو ولبس له
 تصنيف فيه وهو الاصغر
 واما الاختش لا كبر فابو
 الخطاب عبد الحميد بن
 عبد الحميد اخذ عن سيبويه
 ونوع بيده منه

لودخلت

لودخلت على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب
 اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاختصار
 كذا في الرضي (تخفف المفتوحة فتعمل) اى المفتوحة المخففة
 في ضمير شان مقدر (وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة
 العاملة جوارزا ولم يوجد عملها في ظاهر مقدر في مقدر وجوبا
 للاليزم ترجيح الاضعف (وليزم) حيثئذ ان يكون قبلها فعل
 من افعال التحقيق) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى
 انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها
 فلا يرد مثل قوله تعالى وآخرو دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
 وما سياتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج
 في الدفع الى تعسف حل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة
 في التحقيق وهي وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها
 بشهادة الاستقراء ثم ان كان قبلها الظن فتحمل المخففة
 باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالة على الوقوع
 والناصب باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت ان ريد قائم
 اى انه) وتدخل اى يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال
 المبتداء او لا متصرفا او لا شرطا او دعاء او لا اى يجوز كون مفسر
 ضمير الشأن المقدر بجملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم
 كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من التواسخ واما اذا
 دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول
 في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم (وليزمها مع افعال المتصرف
 غير الشرط والدعاء) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق
 بقريضة الامثلة (حرف النفي) لا وما وان ولم وما وان (نحو

واما التي كان قبلها فعل
 التحقيق لحيثي فلا تحملها
 لان الفعل المصدر بهما
 لكونها للطمع والرجاء غير
 مقطوع به فلا يناسب
 قبلها التحقيق منه

علمت ان لا تقوم (بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى
 يحسب الانسان ان لن يقدر وقوله تعالى يحسب ان لم يره وظنت
 ان لم اتقم وعلمت ان ان تقوم (او السين نحو قوله تعالى علم
 ان سيكون او سوف) نحو قوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا (او قد نحو علمت ان قد يقوم) ليكون كل منها
كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه
الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها معها بتاويل المصدر
والفصل بها بنا فيه الابل ولا ينها لضعفها لا تقوى على العمل
بالفصل الابل فانها لكثرة دورانها تدخل في نواضع لا بدخلها
اخوانها نحو جئت بلامال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان
ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبه والا فالمخففة او بالمعنى
فانه ان عني به الاستقبال فالناصبه والا فالمخففة ويمكن ان يكون
الفارق حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام
الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر
في الجملة فافهم (ولو كان) اي الفعل الداخلة هي عليه (غير
متصرف او شرط او دعاء لا يحتاج الى احده هذه الحروف) بل لا يجوز
لعدم الالتباس حينئذ بالناصبه لانها مع مدخولها في حكم المصدر
ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر
نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون (قد اقترب اجلهم مثال غير
المتصرف) وقوله تعالى تبين الجن لو كانوا يعلمون (الغيب
مثال الشرط) وقوله تعالى والخامسة ان في قرارة نافع غضب الله
عليها (مثال الدعاء) ونخفف كان فتلقى (اي يبطل عملها) على
الاستعمال (الا فصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر

قوله فعلم المرء جلة معترضة
 وان سوف ياتي مفعول
 واعلم والالف في قدرا
 للاشباع س

نحو قوله كان نديا حقان (صدره وصدر مشرق النحر
على ما في الرضى ووجه مشرق النحر على ما في شرح السهيل ونحو
مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب واو علمت على الغير
الا فصح لقيل ندييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشأن
لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره
وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في اسم مقدر
الا انه لا يلزم ان يكون ضمير الشأن ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها
اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه
وصرح به الرضى مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كان
قد وردت الاطعمان (ونخفف لكن فيجب الفاؤها) لفوات
بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر ولما ايهتها العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها لبس لها
ما اجريت هي عليه (نحو ما جاني زيد ولكن عمرو حاضر) الواو
لحذف الجملة على الجملة او للاعتراض (ويجوز حينئذ) اي حين
التخفيف والالغاء (دخولها) اي المخففتين (على الفعل) لانتفاء
المانع عنه وهو العمل (نحو كان قد قام زيد) لانه مما لا بد منه
كما ذكرنا (و) نحو (ما قام زيد ولكن قعد والسابع) من الاحرف
الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها (الا) الواقع (في المستثنى
المتقطع) لانه في المنصل لبس عامل على الصحيح بل العامل الفعل
او شبهه او معناه على راي البصريين (وهو الذي لم يخرج
على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدوله
في المستثنى منه باعتبار المفهوم كثال المتن او المراد كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعه خالية عن زيد والخروج

كالكاف في قوله تعالى
 كان لم تغن اي كانت س

الظعن وهو الناقة التي
 فوقها الهودج ك
 في الصحاح س

وهو المرضي عند الرضى
 من حيث المعنى ووجه بانه
 لا يتعلق بما قبله وبجي به
 لغرض من الاغراض
 وهما كذلك لان استدراك
 منها وفيه ان كونه
 للاستدراك الذي هو دفع
 التوهم في آخر الكلام
 مرجوح كما بين في المعاني
س

يستلزم الدخول (الموضع) فعمل عملها باثبات
 المتأخرين (فقد رآه الخبر) في الاغلب (نحو جاءني القوم الاحبار
 اي لكن حار لم يجيء) وقد يظهر (والثامن) من الثمانية (لا
 الكائن) لاني جنس) اي لبي الحكم عنه ذكره في الامتحان
 فالاضافة لاد في ملايسة (وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة
 لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية) مضافة او مشبهة بها
 لانها لو كانت مفردة حقيقة بدني على ما تنصب به كما سيحي
 عرف مفصلة سن) اي لالانها اضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال
 المضافة (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ما هو
 الظاهر فيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنى الجلوس
 عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا يجعله مستقرا ليطهر
 عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر
 فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
 المشبهة نحو لا عشرين درهما لك (والقسم الثاني) وهو
 ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان
 بلبس في كونهما للنفي) لكن مشابهة ما اكثر لانها
 لنفي الحال كلبس بخلاف لا فانها لنفي المطلق اولنفي الاستقبال
 وللدخول) اي دخولهما (على المبتداء والخبر) قال الفاضل
 العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبرها كما في
 خبر لبس برده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من
 قال ما واعتبر مشابها بلبس (وشرط عملهما ان لا يفصل
 بينهما وبين اسمهما بان) زائدة عند البصريين وتسمى عازلة
 ونافية مؤكدة عند الكوفيين والافني النفي اثبات وفي هذا

ومن اراد التحقق في الرجوع
 الى حاشيتنا الامتحان
 اي سواء كانت مفردة
 او مضافة

وهو المرضي عند الرضي
 مه

اختيار

اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الأندلسي انه قال ينبغي ان يرعى
 في عمل لا الشروط المعبرة في عمل ما بل هي في لا اولي منها في ما
 لكونها اضعف منها وتنبه على قصور النجاة حيث لم يذكرها
 في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانها مبهمة
 دلالة والتصريح اولي وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير
 ان ان لا تزداد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجه لان الشرط
 عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان
 على ان عدم الوجود ان لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرصنه
 ولا بخبرها) مطلقا خلافا للبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا
 على ان (ولا بخبرها) اي ان والخبر كعمول الخبر (وان لا ينقض
 النفي بال) اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء اذا انتقاضه
 لا يضر عملها لوجوده قبله وامكان التبعية للمحمل بالا قيدها
 لانه لو انتقض بغيره معناه لا يبطل عملها بل يعملان فيه نحو
 ما زيد غير قائم بمعنى الاقائما ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل
 العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
 الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بلامعناها فانها مثلها في ابطال
 العمل واقل تركه لتدوره (وشرط في لا معها) اي مع عدم
 الفصل وعدم الانتقاض (ككون اسمها نكرة) لانها لكونها
 اضعف علام من لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة
 بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولا في الاغلب اني جنس
 وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها في عدم العمل
 الا فيها وانما صح وقوع النكرة مستندا اليها لعمومها فان لا
 لنفي جنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل

عبر بالجمع يجعل عدم
 الفصل بغير شرط احسن
 مه

حيث قال قبل مه
 لجواز ان يكون الاستقراء
 غير تام مه
 الفاضل الجامي حيث قال
 قبل مه

لكثرة مشابهتها بلبس مه
 لقلة مشابهتها بلبس مه

عليها عدم القرينة الصارفة واما عند هـا لارجل بل رجلان
 تكونها مـ صوفه باله حدة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
 وان لم يوجد احد الشرط) المذكورة (لم تملأ) اي ما ولا
 لضعفها في العمل لامع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم) ولا
 بخبرها (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجلا ولا غيرهما نحو
 ما زيد امر وضارب ولا مع اتقاض النفي الذي هو العمدة
 في المشابهة (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر ولا
 مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبدل
 رجل زيد (ولا يتقدم معمولها عليها) لما مر (والعامل في
 الفعل (المضارع) من السماعي (على نوعين ناصب وجازم
 اذا جار في الفعل والرفع معنوي كما يجيء) فالناصب اربعة
 احرف (بالاستقراء) ان (مناسبتها بان في المادة لاسيما عند
 التخفيف وفي كون الجملة معها في تاويل لمصدر وهي اصل
 في هذا النوع واخواتها محولة عليها لما استبتها لها في الاستقبال
 بالمصدرية) اجتاز عن الزائدة قائما لان العمل خلافا لا خفش
 كقوله تعالى ومالهم ان لا يذهبهم الله اي لا يذهبهم وعن المفسرة
 صك قوله تعالى واوحينا الى مك ابوحى ان افذوه وعن الخففة
 ولين (اصله لا كلم عند القراء بدل الالف في احدهما نونا وفي الآخر
 ميم) لان غدير الخليل كائش في اي شيء وحرف برائه عند سيبويه
 وهو لظاهر اذا لو وجد رده الى اصله واورد فالظاهر ما خطر
 بدل الالف الى الحق به النون الخفيفة لا اكيد فصار ان كذا
 قاله الفاضل العصام هي (للنفي المؤكدة) في الاستقبال لا المؤيد
 كما زعم المعزلة كقوله تعالى فلن ارجع لارض حتى اذن لي ابي

لكونه بمثابة فعل غير
 متصرف مشابهة ضعيفة
 اما في الخبر فظاهر لوجود
 الانتقاض فيه واما في الاسم
 فللا يبقى الخبر بلا مبتداه
 سـ

بعد في الالف لا انتفاء
 التماسكين سـ

لان حتى الانتهاء وهو يناقض التأييد قل الفاضل العصام
 ولا يكون الفعل معهاد عام اذا لم يستعمل في لدعاء غير من حروف
 التي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (وكى) هي (للسببية
 اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب خراج اوسية ما بعدها
 لما قبلها بحسب الذهن اوسية كل منهما بالآخر بالاعتبار بن
 نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله
 كى اتقضى رقية ما وعدتني فاللام بدل وان تاخرت كما في قوله
 تعالى لكى لاتاسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تاكيد في الصورتين
 وقد يذكر بعلمها ان نحو كى ان تقوم فقبل هي زائدة وقيل بدل
 منها وبدل هذا على ان كى يحمل المضارع مصدرا وقد يدخل
 عليه ما يقال كذا يضرب برفع فقبل ما كافة وقبل مصدرية وكى
 جارة والمعنى لمضمره ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره
 الفاضل العصام واجاره الكسائي على ما في الرضى (ودين) عند
 سيبويه والمروى عن الخليل تقدير اريد بها وكتبها بالنون مطلقا
 مبنى على ما نقل عن المسارنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف
 نكواها حرفا كان وهو المضارع عند المصنف وما نقل عن القراء
 انه قال اذا الغيتها فاكبتها بالنون فلا يلتبس باذا الزمانية
 واذا اعملت عليها فاكبتها بالالف اذا عمل بغيرها عندها فبنى
 على ما نقل من المتروك انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
 اخرها عن كى على عكس ما في الكافية اطول بحثها واشترط عملها
 بشروط بخلاف كى هو (للشرط والجزاء) في الغالب مثل
 اذن اكرمك لمن قال آتيتك فهو جزء لفعله كما انه جواب لقوله
 وشرط عمله) وجوبا او جوازا مراد به الامكان العام (ان يكون

بان يكون تحقق ما قبلها
 في الخارج سببا لما بعدها
 سـ

بان يكون تصور ما بعدها
 سببا لما قبلها سـ

الدخول اعم لا علا على شيء
 وما جاء بعده عكس الحق
 فلا يرد ان ما في المثال هذا
 لم يدخل على كى سـ
 كذا على غير ذلك

فعلة (المدخول عليه) (مستقبلا) لاحالا اذا الغالب في اذن
معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن
عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب
اذ قد تجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا وجزءا وهما لا يمكنان الا
في الاستقبال (غير معتمد) اصلا او كاملا على ما قبله اي فعلة
غير متعلق بما قبله لبس على المعارض وان لا يفصل بينهما وبين قوله
بغير القسم والدعاء والابتداء ليسهل عمله اضعفه واما بها نحو اذن
والله او رحك الله او يارب اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح
هذا في اخواته (وان ازيد به الحال او اعتمد) فعلة (على ما قبله
اعتمدا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا لقسم او شرط قبله
فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقرار في هذه الثلاثة او فصل
بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فله عدم كونه على حاله
الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه
ومطلوبه بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق
عليه حكما وهو اضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه
عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل
العصام بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع
اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع
نحو اذن اظنك بالرفع (كاذبا لمن قال قلت هذا القول) مثال
لما اريد به الحال (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب

الفاضل الجامع

حيث جزم بكونها جوابا
وجزأ ونفي الامكان في غير
الاستقبال مع كونها واقعين
فيه

اي عدم العمل بالاعتماد
ب

الذين احدهما احق
بالاحرمه

بالرفع ونحو ان تاتي اذن اكرمك بالجرم قال الفاضل
العصام وقد يكون ما يعمل ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب به
مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب ان لا يرضى باسلامه
وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع
بعد الفاء والواو ونحو ان تاتي آتاك فاذن او واذن اكرمك فيجوز
اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة
والفاؤه بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل
ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه (ويجوز اضممار ان
قد خص (خاصة) وحال كونه مخصوصا من بين النواصب
بجوار اضممار لما مر انه اصل في هذا النوع (فينصب المضارع
به) اي بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول
عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد تحويلها
من العطف الى السببية لان تغييرا للفظ يدل على تغيير المعنى
وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونه عاطفة ظاهرا
وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين
وهو اما امر (نحو زرني فاكرمك) اي ليكن منك زيارة فاكرم
مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور
وقال الرضي التقدير زرني فاكرمني ثابت بحذف الخبر وجوبه لان
ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الاجلة والفاء السببية لا يكون
لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة
وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها
تهيبه للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حتى الظهور فلو ورد
الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما قولهم نسمع بالمعدي

فيكون ما بعدها ومجزوما
او مرفوعا
ما يقصده كونه ما قبلها
سببا لما بعدها

ولان المنصوب بان مفرد
ولا يصح عطف على الجملة
السابقة

خير من ان يراه فساد هذا وكان الجمهور يحكموا بكونه جوابا
مع كونه في تقدير لمفرد عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرني
فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يحزم بعد سقوط الفاء فتقول
في زرني فباكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم
على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهى نحو لا تسبني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تنواخذني فاهلك والحق الكسائي
بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم
فعل بمعنى الامر نحو عليك ريذا فاكرمك والامر المقدر نحو
الاسد الاسد فتبحر ووافقه ابن جني في مثل زال لانه في حكم الامر
في الاطراد ولم يرص به الجمهور لما سيجي اوتى وهو في حكم الانشاء
في استدعائه جوابا نحو ما تابتنا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان
فتحديث ويلحق به ما جرى مجراه نحو فلما تابتني فتكرمني ولولا
التخصيص لا تلزمه اني فعل تحولولا ازل عليه ملك فيكون معه
نذرا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقته اي ليت لي ثوبت مال فانفاقا مني
بالنصب او عرص نحو لا تنزل بشا وتصب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اي هل يكون منك ماء فشرب مني ولما كان مقصوده بيان
عالمية ان مضرة لاضبط المواضع التي يضمن فيها اناسكتي
في التمثل بالامر الذي هو اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف
امثلة تلك المواضع على ما هو دانه في هذه الرسالة (والجاء في خمس
عشرة طمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما) هما

في اقل من سنة
الذي هو نهى ولذا قدمه
على النفي
قدمه لمناسبة النفي
قدمه لمناسبة النفي

لنفي

لنفي الماضي (بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق
ارمة الماضي من وقت الاستغناء الى وقت التكلم والنفي المتوقع كثيرا
دون الاولى (ولام الامر) احتراز عن لام الجر والابتداء (ولاء النفي
هما) (لاطلب) اي لطلب الفعل وتركه استعمالا او خضوعا
او استواء فبدخل لام الدعاء والانتهاض ولاهما وانما عمل كل منهما
الجزم لمناسبة بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله
واحد عشر منها تجزم) لفظا او تقديرا (فعلين ان كانا مضارعين
وان ماضيين فحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا في احدهما
تسمى كالم الجازاة) اي الجزاء على ما في القساموس فالعني كالم
تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى لشرط فلبس فيها
تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهي ان) هي
للشرط (يتمنى به لانه شرط للتحقق الثاني) (والجزاء) مجاز بطريق
التشبيه من حيث انه يبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل
فان لاقتضائه اباهما وجعلهما كشي واحد المقتضيين طولا
في الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية انضمتها معنى
ان لمناسبة اباه في الابهام (وحينما) لا يجزم به بلما وهي كافة
عن الاضافة لتصير مهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود
والعدم في الابهام ويحسن تضمنها معناه (واي) يجزم بما وبدونها
وهي ليست بكافة بل مزية لزيادة الابهام وذكره بدونها ليست
الجزم بها بالطريق الاولى (واني) كل من هذه الثلاثة (لما كان
واذما) قل السرا في ما علمت احدا من التولية اثبتت الاحتمال
واستحاطت وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلى
كما ان مهمما فعلى وقال المبردي اذ الضرفية كفيها الحاق ما عن طلب

اما الاولان فكسا عرفت
واما الاخيران فلانهما
يقلبان معنى الاخبار الى
الانشاء كما ان ان يقلب
المجزوم الى المشكوك
وجوبا او جوارا فاقهم

لنفيين بدل النفيين
ضمير
لنفيين بدل النفيين
ضمير
لنفيين بدل النفيين
ضمير

الاضافة وهيئها للشرط كما هياء حيث وجعلها بمعنى المستقبل
وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب
المبرد حيث قال للزمان (واذاما) لا يجوز بلاما الا على قلة لقلة
مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو للقطع المما في الابهام الا انه لما احتمل
في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال
لناجاز تضمينها معنى ان الجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة
كافي حيث (وتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها الوجود اصل
الابهام كل من هذه الثلاثة (للزمان ومهما) بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره
معها قال بعض الكمل اصله ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام
فانقلب الضمير هاء لاستكراه تنابع المثليين وقيل مركب من مه
بمعنى استكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان
الميراثين زعموا انه مثل كليا ومتى حيث جعلوه سور القضية
الكلية مثلها (وما) وما في التسهيل انه قد ينجي ظرف زمان
ومنه قوله وماتك يا ابن عبد الله فينا فلا ظما تخاف ولا افتقارا
ومن واي) اي مع ما وبدونها لما مر (ويجوز اضمار ان خاصة
لاصالتها في هذا النوع) فيجزم المضارع بها) اي بان المضرة
بعد الامر انظروا بدون الفاء (نحو زرنى اكرمك) اي ان زرنى اكرمك
فان المطلوب زرنى الزبارة وفائدتها الاكرام وهي تصلح
للسببية له وقصد ادائها وقدر ان مع الفعل الماخوذ من زرنى
فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج
وبعد اسم فاعل نحو زال اقاتك وبعد الدعاء على لفظ الجبر
نحو غفر الله لك ثم دخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها
عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب فانه

يكون

وقصد ادائها ولم يصد
يجب الرفع في المضارع
الواقع بعده وهو امانعت
نحو قوله تعالى فهبل من
لذلك وليسا يرتي فيمن قراه
مرفوعا ولي وارثا وحال
مثل قوله فذرهم في خوضهم
يلعبون اي لاعبين او
استئناف وقطع عما قبله نحو
ثم يدعوك الامر

يكون مع الفاء وما بعده قدر ترفع فلا يكون وحده ذابلا على
اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا
بعد ساژما ذكر في ان المضمر غير النفي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب
لمعنى الشرط ولما قرع من السماعي اراد ان يشرع في القياسي
فقال (والعامل القياسي) ما لا يتوقف اعلمه بخصوصه على السماع
بل (يمكن ان يذكر في) بيان (عمله قاعدة كلية) اي قضية كلية
يعرف منها الاحكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي
موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها
غير محصور) افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت (ولا يضرب
اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغة
سماعية) كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم
التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب وعسى ولبس
وفي معنوه بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب
المفعول به كما في فعل الارم ومثل الانشاء كما في افعال القلوب
ومثل التعلق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب
كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك
ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع
وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها
سماعيا كما جعلوا على انه غير محصورة فيما ذكرنا بل قد زاد عليه
المحققون المتبعون كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة
ترفع الفاعل) فان افراد موضوعها وان كانت محصورة
بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي
فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا (وهو تسعة الاول

مع بقائه على معنى السببية
نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون

كما اذا اردت ان تصرف
ان ضرب مثلا برفع الفاعل
نقول انه فعل وكل فعل يرفع
الفاعل ينتج ان ضرب
يرفع الفاعل

كلافعال الناقصة وافعال المدح والذم
القلوب وافعال المدح والذم
واسماء الافعال

الفعل مطلقا فكل فعل (لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل
 قلب اولا (برفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة
 الى المرفوع ماحوذة في مفهومه وضعافلا يكون بدون مبنى العمل
 على الافقضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيل او غيرها
 كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم
 لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم
 منصوبه عليه) لقونه في العمل وما يجيء من عدم جواز التقديم
 فكلا استثناء منه (وهو على نوعين لازم ومتعديا) لفعل (اللازم
 قد مة اكون مفهومه وجوديا (ما) فعل (يتم فهمه) اى فهم
 مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) اى بلا مدلول مفعول به صريح
 نحو قعد زيد ولا ينصب (اللازم) المفعول به بغير حرف الجر
 لعدم الافقضاء بدونها (فنه) اى اللازم (افعال المدح والذم
 لصدق حده عليها اى افعال موضوعه لانشاءها وهو الاظهر
 على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله
 الفاضل الحامى ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها
 ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوصل بها
 الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد
 استغنى بالعد عن الحد ولما كان هذه الاعمال غير متصرفة ولها
 احكام تختص دلما عدها بعضهم من السماعى قال فنه اشارة
 الى هذا الفرق واتصرتنا للرد (وهى) اى افعال المدح والذم
 مبتدأ خبره (نعم) وما عطف عليه الكائنة (المدح) اى لانشاءه
 وقال من مثله حال واعمال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
 الى مبتدأه رد بان الخبر مجموع وقال المصنف وايضا لم تر

كما اذا كان الفعل تاما
 كما اذا كان لفعل ناقصا

الاول على تقدير ان يراد بها
 المعنى الاصنافى والثانى على
 تقدير ان يراد بها دلت
 على التفسير الاول على ما
 اورد الفاضل العصام
 المردية من الاستغناء
 لا اله الا الله
 من الادب من الفاضل
 المردية من الفاضل

من ذهب

من ذهب الى جوارها من الخبر لى جماعة من الحساة منهم
 ابن مالك جوزوها من المبتدأ وجعلوا الفاعل ماذكر ويمكن
 ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا والمدح حالا من فاعل
 الفطرف او العكس والجملة خبر الاول (ونس) الكائنة (للذم
 وهما اصلان فى الباب فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث
 العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا باللام) للعهد
 الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا
 بذكر المخصوص فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال
 فيكون اوقع فى النفس وقبل الجنس وقبل للاستغراق ورده
 الرضى بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال
 نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك
 بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو
 او فى ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء
 ان المدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او فى ضمن
 فرد ما او جميع الافراد انه متحد معه لا مفارقة بينهما اصلا
 لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب
 او المثالب وباعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل
 اذ لا فرد له الا اياه فإى فرد فرض فهو هو واختار المصنف هذا
 لان كلاما من لام الجنس والاستغراق لكونه معرفة بفوت نوعا
 من الابهام فلا يلائم المقام (او مضافا اليه) اى الى المعرف باللام
 ولو بالواسطة ولو اريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله
 هذا هذا فى حكم المعرف باللام (او مضمرا ميمرا) بفتح الباء
 اى مضمرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا

والوجه ان يجعل صفة
 بتقدير المعرف كما شربنا اليه
 وان كثر التقدير رعاية لجانب
 المعنى

مخلاف لام العهد الذهني
 فانه فى حكم النكرة

اجالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمير
لا نعلم لانه لا بهامه في حكم اسم نكرة ثم بالتوبين (ويذكر بعد ذلك
الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو
مقتضى اسم الإشارة ولذا ذكره في موضع الضمير (المخصوص
بالمدح او الذم لانه للتعين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على
ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لاعلى
مدخول ان فافهم وبما اشترنا من اشارة الاشارة ظهر عدم
الانتقاص بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد
التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان
المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص
مطابقا (في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس
للفاعل) المعمود الذي هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضر
اكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا بد من نعم
رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق
للفاعل الذي هو المضمير المفرد المذكر لانه وان كان غير
مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر
بالجمع او المؤنث اوجب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر
بانسان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعملية الوصف المذكور
للكم وهو المطابقة وعليه الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف
ما سبق كما اشترنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب
مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اي المخصوص (مبتدأ وما قبله
خبره) مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا مستأنف عما قبل
من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل

من كونه معرفا باللام
او مضافا اليه او مضمرا
مبينا بنكرة

من ان المراد بذكر
المخصوص بعد الفاعل
كونه مذكورا بعد الفاعل
المميز بنكرة مثلا

زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصص
مطابق له في الافراد (ونعم غلاما بالرجل الزيدان) مثال لما كان مضافا
اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف
اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قبل العيائد اللام اما باعتبار
العهدية او لاشتغال مدخولها على المبتدأ ورد المصنف بانه
لا يمتشي في المضمير المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان في حكم اللام
فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل
عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا اميرا
بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون
الامفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلاف فهمها كالمخصوص
كامر مثاله لان الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد
والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب (وقد يحذف
المخصوص اذا علم) بالقرينة نحو قوله تعالى انا وجدناه صابرا
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان الكلام في ذكره (وقد يتقدم
اي المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل في المبتدأ
التقديم وتأخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا
يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف (نحو الزيدون
نعم الرجال وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل
بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بش فصار جامدا هو (مثل
بش) في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء
ملا القوم الدين كذبوا اي مثلهم (وحيدا) يقال حب كطرف
اي صار حبيبا الكائنة (المدح وفاعله ذا) من اسم الاشارة

ولو ذهنية لان تقدم المبتدأ
حكما قرينة للصرف اليه
فيكون في قوة العهد
الخارجي
على تقدير كونها للجنس
او الاستغراق
مضمرا كان او معرفا باللام

التي هي من المبهحات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام أولاً
والتفسير ثانياً وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذارعا
منه ان حيزاً يتأمله فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال احميته (ولا يتغير) حيزاً
بان يتغير فاعله او فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق
المخصوص الذي هو احدهما لجره مجرى الامثال كذا ذكره
المصنف قال بعض الكمل لان المفرد المذكور ادل على الابهام
الذي هو المقصود في الباب لدلالة غيره على معنى زائد بقصر به
الابهام فلا يقال حيزان زيدان ولا حب اولاء الزيدون ولا حيتاهند
بل حيزاً في الكل (و) يذكر (بعده) اي حيزاً او فاعله او ذا
المخصوص (بعديّة غالبية كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره
المصنف او بعديّة مطلقة فلا يجوز تقديمه على حيزاً رأساً
على ما ذكره الفاضل العصام (واعرابه) اي مخصوص
حيزاً (كاعراب مخصوص نعم) في ان رفعه على الابتداء
لا على الخبرية لحيزاً كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما
زعم ان شدة امتزاج حب مع ذارعتيهما اسما لغلبة ذا الشرفه
على الفعل فصار مبتداء وجه الردفوت الغرض كما في الزعم السابق
نحو حيزاً زيداً (الفعل المتعدي ما) فعل (لا يتم فهمه) اي فهم
مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) وهو مدلول المفعول به
الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه
بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل
عن التعريف بما يتوقف تعمله على متعلق لربه الرضى بانه
يدخل فيه مثل قُرْبٍ وَيَعْدَمُ لهُ معنى نسبي لانه لا يتعلق الا بما هو

منسوب

منسوب اليه مع كونه من لوازمه وان اجاب عنه الفاضل العصام
بان المراد بما يتوقف تعمله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة
تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر
هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقاً اجزائاً فلا يدخل
لان هذا مما لم يشعر به الحد والحد على المتبادر واجب فيه
(وهو) اي المتعدي (على ثلاثة اشرب الاول متعدي الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمراً ويجوز حذف مفعوله بقريته) او منوباً
كقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه (وبدونها
او منسياً فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قريته نحو فلان يا كل
ويشرب اي يفعل الاكل والشرب) والثاني متعدي الى مفعولين
وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول منها (ما كان مفعوله الثاني
مباشراً للاول) اي لا يصدق احدهما على الاخر (نحو اعطيت
زيداً درهماً ويجوز حذفها) معا (وحذف احدهما) فقط
مع قريته (لومثوباً نحو سأل زيد عمراً درهماً فاعطى) وبدونها
او منسياً نحو فلان يعطى (القسم الثاني) منها (افعال القلوب
اي افعال مشهورة بهذا اللقب (وهي افعال) اصطلاحية
دالة على فعل) المراد به القسام بالغير لا بالتاثير فان العلم مثلاً
اما كيف او اضافة او افعال ولا يتصور فيه التاثير او قال
على احوال القلوب كما في الامثال لكان اظهر (قلبي) خرج به
غيره (داخلة على المبتداء والخبر ناصبة ايها) مع انها بمنزلة
اسم واحد في الحقيقة كما يحى دفعا للتحكم (على المقعولة
فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم) نحو
علمت ورايت ووجدت) هذه الثلاثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن

ان فسر بنحو حصول الصورة

✽

ان فسر بالصورة

الحاصلة في العقل مثلاً

ان فسر بان ش لصورة

الحاصلة في العقل مثلاً

والعلم (وظننت وقلت وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب
 على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا) بمعنى احسب (زيدا
 منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو) (غير متصرف) لا يستعمل منه
 ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليهما معا او احدهما
 بدون قرينة) او مفعوليا اذ هو لا يعلم بذونها او حذف فيفوت
 المقصود واما الوصل فيجوز حذفها معا كقوله تعالى
 هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم
 لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حينئذ من المعلوم
 ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف بان هذا
 انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا
 ليس كذلك بل نزل التعدي منزلة لازم لقصد التعميم فيفيد ان
 نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو للجعل بل هو خير منه
 فلو توقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة
 على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفي العلم
 عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع قرينة كثر
 حذفها معا) نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا (وقل حذف
 احدهما فقط) نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخلون بما
 اثم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول
 الاول فيه محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلافهم هو خيرا لهم ونحو
 قول النساء كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا خال
 التلافيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا ووجه القلة
 كونها بمنزلة اسم واحد اذا المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني
 مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف

تفخني خبر

اي علة الاستغناء
 عن المفعول بالتنزيل وهو
 قصد التعميم
 اي كما توجد في العلم بمعنى
 المعرفة توحد في العلم
 المتعدي الى المفعولين
 فتسليم احدهما دون
 الاخر يحكم
 القلة تشمل على معنيين
 احدهما عدم الكثرة
 والثاني الجوار فالاجد الاول
 الاول والثاني للثاني
 بتفسير مضاف اي اذ
 مضمون المفعول به او اسم
 مضمون من الثاني والمراد
 بالمضمون المعنى التضمني
 منه

احدهما

احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفها فانه كحذف
 لفظ واحد وهو كثير وعديم لزوم كون المؤول بشي في حكمه
 من كل وجه (ومن خصا نصها) جمع خصيصه بمعنى الخاصة
 جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال
 عملها لاستقلال مفعوليهما كلاما مع ضعفها لبقاء اثرها لكونها
 قلبية (والاعمال) لكونها افعالا مع قطع النظر عن قليتها
 اذا توسطت بين مفعوليهما في الجملة بان يصح عملها فيهما حال
 التوسط او التاخر واختر بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل
 ومفعوله ككسبت بكرم لا يحسب زيدا وبين مفعولي ان كان زيدا
 احسب قائم وبين سوف ومفعوليهما نحو سوف احسب يقوم
 زيد وبين العاطف والمعطف نحو جاءني زيد واحسب عرو
 وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيدا فان الالغاء واجب
 فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا
 لعدم شوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم
 الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على مافي التسهيل
 واختر زيدا ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد
 قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما
 تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حينئذ
 لان لها حينئذ نوع تقدم لفظي وانها قوة لكونها افعالا فيرجع
 او تاخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والالغاء حينئذ اولى
 لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد
 ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق
 بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا اضعفه لما مر وما قال الرضي

نحو مكان

هو
 ميم نفس بوب
 عن بوب ضمير
 مبتدأ والمفعول

الى افعالا قلوب

الى متد الخبر

اي وجوب الالغاء فيما
 ذكرت

اي خاصة اخرى

ف

ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده اليه
لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما
غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمسك في مثل
هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره
واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيهها
آخر مذكورا قبله لا يمكن كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعلة
اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين
والى الاخر في الاخر (ومنها) اي ومن خصائصها (جواز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير متصلين يتحدى المعنى
تكلما وخطابا وغيبة (نحو علمتني) وعلمتك وعلمه (قائما) ولا يقال
ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب
غالبة فاذا اتحدوا زادوا النفس تصريحا وتنبها على ما عيبي
ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانبياء
بحاله اعلم منهم بحال غيره فالانجاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة
النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل
تنبيهها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر
بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا
حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زينه
المصنف في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه (وحل
عدم وفقد في هذا الجواز على وجه) حل التقبض او النظر
فانهما نظيره في عدم التأثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني
ومهما) اي من خصائصها (جواز دخول ان) المفتوحة

لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة

انما هو في قوله
الدرجته

حل التقبض اي عدم وجوده
ففيه فقد وجد كذا في قوله
يفقد في قوله وجد واربع

على مفعولها) في الجملة (نحو علمت ان زيدا قائم) قال الفاضل
العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قلبل والسرفيه
ان ما لهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي
تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق ومجتمعة
في الثاني فهي ليست باحق به بل بالنسبة وتلك الافعال حينئذ
مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيويه لانها حين نصبت
المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الامفعولا واحدا وهو
مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني
كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاخذش قدر فيها مفعولا
ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصل وعلمت قيام زيد
حاصلا (واما التعليق بكلمة الايهفهام) الداخلة على الجملة
او الجزء الثاني حرفا او اسما (او) كلمة (التي) الداخلة ايضا
على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان (اولام الانباء او) لام
القسم او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الانباء) انما شرط
دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا وجه التعليق
بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها
وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب اتوفيق بينهما فزعمت
حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى
فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كغيره فلا يضيع حقوقها
من كل وجه (اي ابطال العمل على سبيل الوجوب
لفظا لا معنى) تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة
معلقة لمفقودة لزوح لاهي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة
حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لاهي عاملة في اللفظ لوجوب

نهي خلاصتها
من

ابطل العمل اللفظي ولا ملغاة اوجه العمل المعنوي حتى
يجوز العطف على المحل في نحو علمت زيدا قائم وبكر افعالا
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز في لاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني
ان الالغاء ابطل العمل في اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين
الذي صرح به الرضي هو التعليق ابطل العمل في اللفظ فقط (فيم
خبر لا تعليق) (هذه الافعال) افعال القلوب (نحو علمت زيدا
عندك ام عمرو) اختلف هذا المسال لانه اوضح امثلة الاستفهام
وابعدهما من الاشياء لانه مال الى ما قبل البعض انه لا يقع بعد
فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت زيدا قائم
او هل زيدا قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال
فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة
وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشي منها ليس بمجمله بخلاف
جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيدا عندى او عمرو عندى فلا بد
من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة
لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس
بمجرد نعم بل هو توطئة الجواب وجوابه زيدا قائم على انه او مال
اليه لقان همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مسال
لداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا
من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين وفي الثاني
الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا
بان الاستفهام يسرى في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني
لان هذا منقوض بان الثاني ايضا يسرى فيها مع انه لا يبطل العمل

لان معنى علمت زيدا منطق
علمت انطلق زيدا كما كان
كذلك عند انتصاب
الجزئين
وما على الاحتمال الاخر
الذي صرح به الفاضل
انصام و اشار الى الرضي
فلا بد من الالغاء يكون
في اللفظ لا في المعنى كما في
التعليق فافهم
ومنه علمت هل زيدا منطق
وعلمت ابن جلوسك واى
الجزئين احصى

اي في المسال الاول وهو
علمت ازيد عندك ام عمرو

في الاول

في الاول بدخوله على الثاني انما افاد انما علمت زيدا ما هو قائم
كذا ذكره الفاضل العصامي نذير (ورايت ما زيد منطق
وظننت لا زيدا في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيدا ذاهب) ووجدت
زيد منطق (وقوله لقد علمت لياتين ميثي) وعلمت ان زيدا قائم
(و) نعم (كل فعل قاي غيرها) اى هذه الافعال (نحو سكت) ازيد
قائم (ونسيت) هل زيدا حاضر (وبيدت) ابن جلوسك (و)
نعم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت) ما زيدا جاهل (وسالت
هل هو حاضر) ومنه (اى من الفعل الذى يطلب به العلم
افعال الجواسيس الخس) الظاهرة (كلمت) اهولين ام خشن
وانصرت) ما زيدا اسود (وسمعت) ان صوتة كريمة (وشممت
اهو طيب) ونفت) اهو خلوصا كان المطلوب منها
العلم نزلت منزلة في هذا الحكم (والقسم الثالث
من اقسام المتعدي الى مفعولين (افعال المحقة بافعال القلوب
في مجرد الوجود على المتعدي والخبر) تصبها على المفعول
(و) في مجرد (عدم جوار حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة) لومنويا (و) في مجرد (فلة حذف احدهما
فقط) لافى خصائصها انما تعرض لكثرة حذفها لانها
لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجهه الا لحق
نحو صير وجول (بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعله
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناسا يفتقدوهم اناسا او بمعنى صير
كقوله تعالى فجاءه عبادهم منثورا وماذا كان بمعنى خاق فلا يكون
من هذا القسم ومثال ما حذف حذفه كقوله زيد او جعل
زيد حقا لى قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه (وترك) معنى

وجهه ان فيه مخالفة
لما نقلناه عن الرضي في بحث
تخفيف المكسورة وان
الراجح ما هو المذكور هنا
فافهم
وعلاصة لام القسم لحوق
نون التاكيد بدخوله

ال

صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان معنى خلى فلا يكون من هذا القسم (واخذ) كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خلیلاً والى معنى وجد كقوله والى قولها كذبا ومينا وعبد معنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت أعداء فقيرا فبان غنياً ورجلاً وأرى مجهول أرى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهباً وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكره كما زعموا حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد مما ذكره المصنف في بعض تعلقاته فافهم (و) الضرب (الثالث) من المتعدي متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وأرى (وابناء وبناء واخبر وخبر وحدث فالاولان هما اصيلا ن في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها اليها لاشتغالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانیهما بالباء قال الله تعالى انبؤني باسماء هؤلاء (وهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول (وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تاخيرها كما علمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هذا اخته زيدا (كسارول) مفعول باب اعطيت) في كونه مبيانا للثاني وفي جواز الاختصار عليه نحو اعلمت زيدا كما عطيت وفي الاستفهام عنه كما علمت عرا فاضلا كما عطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عرو فاضلا لبطان الصدارة حيث قد فافهم والاخيران (اى الثاني والثالث) كفعولي باب علمت) في كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما

ظاهر

اى اعلمت زيدا اياه فاضلا وزيدا هذا اخته

نحو قولهم

ايد

بدون

بدون قرينة وكثرة حذفها وقلة حذف آخرهما معها وفي جواز دخول ان عليها وجوز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تاخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيدا عرا فاضلا ثم) اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلاثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر وهو (انه لا بد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اى ان صار الفعل بمرفوعه ككلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمستند اليه (ولم يحتاج الى غيره) لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) لتمام مرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكأنه مؤثر معنى فيه وموجد اياه او وجود التأثير في اكثره (و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب للمفعول بدون حرف الجر (مفعولا) اى مفعولا به لا لتصاق معنى الفعل به ووقوفه عليه (كالافعال السابقة وان احتج الى مفعول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه) يسمى (فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مملوك الدلالة على الحدث فانما يدل على لزوم فغرض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التعمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جذيرة بان يسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالة لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لهما وشئ منهما

ومعروف

لا بد

ومفعوله

لا يفهم بدونها ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعماله
 لا وضعي حتى يلزم كونه حرما (و) يسمى (مرفوعه اسماله
 ومنصوبه خبره) اشعارا بانحطاطها عن حكمي الفاعل
 والمفعول (ولا يدخل) اي الفعل الناقص (الا على المبتداء
 والخبر في الاصل) لان وضعه يعطى الخبر حكم معناه كالانتقال
 والاستمرار وغير ذلك ولا يحصل الا بال دخول عليهما وينصب
 الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبهه
 بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه شيئين (وهو) اي الفعل الناقص
 على قسمين (لقسم الاول ما لا يدل على معنى المقارنة) اي القرب
 من الحال (وهو السابغ المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
 نحو كان) وهو ثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد
 فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فاقترع وبمعنى صار (وصار
 للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة
 الى حقيقة نحو صار الطين حرقا قد منها لبساطتها واصالتها
 ولغاية الاول قدمه على الثاني (و) كذا (ال ورجع وحال
 واستعمال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد
 مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا
 وفي هذا وما سياتي من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة
 غير محصورة في المذكور اعلموا حيث عدوها من السماعي
 وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية
 بالي تقول صار الى الفقر (وجاء) قال في الامتحان بمعنى كان
 وفقد اذا كن) اي المذكورات من آل الى قدم (بمعنى صار
 ولو كانت التامة بصار قدمها على السائر واخر الاخبار في

من غير دلالة على عدم
 سابق وانقطاع لاحق
 م

مجبها

مجبها ناقصين حتى قال الالندلسي لا يتجاوز ان لم يضعين الذين
 استعمالهما العرب فيهما هي قولهم ما جاءت حاجت وفعدت
 كأنها حربة فكان ابن الخطيب احتاره وقال الفراء يتجاوزانهم
 لمجي قولهم عند الكيل جاء البرق فربما في كل المصنف اختاره
 (واصح) قدمه لدلالة على اول النهار (ومسي) قدمه لدلالة
 على ضد ما يدل عليه الاول (واضح) واوقدمه على ما قبله لكان له
 وجه لكن عكس رعاية مناسبة التقابل ويكون اضحي نسب ما بعده
 لدلالة على جزء من او ثل النهار الذي يدل عليه ما بعده (و)
 هو (ظل) ولذا قدمه على ما بعده (و) هو (بات) قدمه كونه
 من الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة
 لا فزان مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بما وادها وقد يكون
 بمعنى صار بلا دلالة عليها (واض وعاد) يقال أض او عاد زيد
 من سفره اي رجع (وعدا) يقال عدا زيد اي مشى في وقت الغداة
 وهو من اول النهار الى الزوال (وراح) يقال راح زيد اي مشى
 في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب
 في هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى
 صار فيكون من الملحقات كما صرح في الامتحان فينبغي ان يذكر
 في جنبه مع سائر الملحقات نكن يمكن ان يقال اخر الاخبار ان كونها
 نظيري اضح وامسي في كونها طرفي النهار واخر الاولين ليكونا
 في هذا المحل كالمسافر الذي هو في صدر الرجوع الى محل على ما
 هو المناسب لمعناهما الاصل ولما فرغ من البسائط اراد الشروع
 في الماويات فقال (وما زال) من زال زال فان ما صارعه يزول
 فقام فلا يقال لا زول اميرا (وما فني) بفتح الفاء وكسرهما (وبما همزة

رفعها الى انها اسم حلت
 وحيد ما عدت نصها
 مع الاستفهام ونصبها
 على انها خبرها واسمها
 ضمير راجع الى ما باعتبار
 كونها عبارة عن الحاجة
 او مانافية والضمير راجع
 الى ما تقدم من الفرعية
 ونحوها اي لم يكن هذه
 على وفق مرادك م
 اي قول الاصرابي ارهفت
 شفرته اي حدد سكينه
 العظيمة حتى قعدت
 اي صارت هذه الشفرة
 كأنها حربة اي رمح صغير
 م

منه

مجمع من

اي عبد القاهر بن
 عبد الرحمن بن جاني

وقبل بالياء (وما برح) في الاصل بمعنى زال عن مكانه (وما افتاء
 من الافعال (وما برح) بالياء من وفي بالامرني بالكسر اي ضعف
 يقال فلان لا يني بفعله اي لا يزال بفعله (وما يرام) من رام يرم
 اي برح قال الدمامي نقلا عن صاحب السهيل ان الفعلين
 الاخيرين غريبان لا يكادان ان يعرفهما من النحاة الا من عني
 باستقراء الغرائب (كلها) اي كل واحد من المذكورات
 من مافتي الى مرام (بمعنى مازال) الا ان مافتي يختص بالجمد
 على مافتي مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعي
 مازال زيد عالما مثلا لدوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة
 فلا يضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول وزمه
 النقي في كونه ناقصا (وما دام) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
 لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان مافيا مصدرية
 وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في آتيك خفوق النجم ولذا
 احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير
 مستقل بالافادة كما اجلس مادام زيد جالسا (وليس) لنقي
 مضمون الجملة حالا او ملطفا اخره مع اصالته وبساطته لعدم
 كماله في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف
 وقد يتضمن الفعل التام معنى صيار (اي يدل عليه مع دلالة
 على معناه الاصلى واذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير
 ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن (ناقصا) محتاجا الى خبر
 منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا
 لهذا الخبر في المال للتاكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة
 كاملة كما اشير اليه في تفسير المثل وقد يكون خبرا مضافا

لان نقي النسق يفيد دوام
 الوجود
 اي كل واحد
 من المذكورات
 وقد تكرر تأمة كثيرا ما دلت
 السبوت والارض

عند سبويه ومن تبعه
 مشدداً آتية تارة بفتح الحاء
 وقارة بزمان الماضي وقارة
 بزمان المستقبل

الى المنصوب

الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى
 فقتل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله
 اي صار مثل بشرا لوجه التخصيص الفاضل العصام بكونه
 حالا وانكار كونه وصفا وسكونه عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة
 المعنى في كل منهما وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره
 اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل
 التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن
 فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل
 ان يكون حالا وتعبيرا او مفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله
 تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا (نحو تم تسعة بهذا عشرة
 اي صار عشرة تامة) ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكمل
 زيد عالما اي صار عالما صلا ولا وغير ذلك) مثل عدل زيد
 اميرا اي صار اميرا عادلا (ويجوز تقديم اخبارها) اي هذه
 الافعال الناقصة (على انفسها الا) تقديم خبر (ما) اي فعل
 ناقص (في اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام اما اذا دخل ما
 او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يحز التقديم عليه
 معها لكن يجوز بانفصل بينه وبينهما نحو ما قاما او ان قاما
 كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما
 لشدة امتراجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز
 التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قاما مازال زيد) ولا نحو اجلس
 جالسا مادام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
 فيما قبلها او مصدرية وسيجي ان معمول المصدر لا يتقدم عليه
 وكذا لا يجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كافي اقتضاء

اي قد يروى

اي انحر

او يروى قريب

المشهور

اي قد يروى

او قد يروى

قوله

صفحة

في الباب الاول اسم فاعل
 في

كالاستفهام
 خلافا لابي كيسان
 لا انقلاب النقي ايجابا

الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به
الدامني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه
في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان ^و واما كلامه
في بحث الافعال الناقصة من ان العدة في اقتضاء ما صدر الكلام
خاصية فيها لا مجرد كونها للشيء الذي ان لم ولما وان ولا
على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للشيء فيدل على انه جرى
في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان يدل لم) لم يذكر لما
لا تفهم حكمه بالمعيارية على لم (ولن فيجوز نحو قائما لم يزل
اولما يزل اولن يزال) زيدا اما في لم ولما فلا تنهما لامتراجهما بالفعل
حتى يغيران معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما خرجا
عن كونهما حرفي نفي فانه لا عن اقتضاء الصدرة واما في ان
فللمحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم مدخوله عليه بل التقبض
على التقبض كذا في الرضى وبقى لامرلا قال الدمامني ينبغي
ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضى
لا صدارة لم لانه اكثر في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار مبتدأ منعزلا عن منصب
الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيجوز في بحث المفعول
المنصوب من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ (والقسم الثاني
من القسمين) ما (اي فعل ناقص) يدل على معنى القرب
من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع
واما كون ذلك مرجوحا كما في عسى او يجوز وما كما في كاد او مشروعا
كما في مساحبه فيخرج من الحد وظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها
كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المصارفة) لدلائلها عليها

لان ان الاستقبال المتي
وسوف للاستقبال المتي
منه

ولانكون

ولا تكون اخبارها (اي خبر كل منها) (الافعال مضارعا) لا اسما
ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال
مرجوحا او يجوز وما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها
ما يدل على الاستقبال والحل ويصلح لان يدخل عليه ما يدل
على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا (نحو عسى
وخبره افعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء والاستقبال
توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استعمالا (غالبا
نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) او اذا ان يخرج ليصح الحمل
فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره
المتأخرون فكانه قيل بربحي حال زيد كاشا ان يخرج او زيد كاشا
ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم
صححة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبهة بالمفعول لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء
والمفعولية وان لم يبق حيث لا يكتفى بنصب شبهة بالمفعول الذي
كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام
بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه
اصليا وقال الكوفي ان يخرج يدل اشتمال فالمعنى بربحي زيد
خروجه فعنى حيث تامة وارضاء الرضى لان فيه اجالا وتفصيلا
وقد يحذف ان) من خبره تشبيها به كاد فلا يحتاج الى محذوف
لصححة الحمل بدوته (وقد تكون تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب
بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال
الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له (نحو عسى

لا يقال عسى زيد منطلقا
واما قولهم عسى الغوير
ابو سا فساد كما في مختار
الصحيح

تصغير غار بمعنى الشدة
والشر والابوس جمع باس
وهو خشونة العيش
الرجاء توقع وجود الفعل
الذي لم يحصل بعد
ولا عسى زيد انطاق

مدحودات

الرفير

ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا
 ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاستعمال الاسم
 على المنسوب والمذوب اليه كما في علم ان زيدا قائم وانه كان في هذا
 نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين اثاني ايضا
 في الامتحان وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب
 التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
 على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجي (وكاد) في الاصل
 بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره غالبا
 مضارع بلان) لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدلالة على
 الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المتأني للحال
 ورده المصنف بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال
 البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك
 مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد
 نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبها له بمعنى نحو كاد
 زيد ان يخرج (وكرب) بفتح اراء وكسرهما والاول اوضح ذكره
 الدمامني بمعنى قرب في الاصل يقال ككرب الشمس اذا دبت
 من الغروب (وهو مثل كاد في وجهيه) اي في كون خبره بلان
 وبها (وهليل) بمعنى قارب فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد
 في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة
 على الشروع فانزمت كون خبره بلان (وطمق) بكسر الفاء
 وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طمق في الفعل اذ لشرع فيه
 واحد بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال احدث فيه اي شرع
 وانشاء) بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل

د تامة

لدر دفته

لخ زفر

عليه

بشراف الخبر على حصوله
 للاسم
 لان الاستقبال القريب
 لا يشي في الحال

قال الرضي مثل هذا
 التركيب يدل على المبالغة
 كزائل وصرصر

عليه (وهب) على وزن رد قال الدمامني هي غريبة ومن شواهد
 استعمالها قول الشاعر هببت الوم القلب في طاعة الهوى فليج
 كاني كت باللوم اغربه (وجعل) في الاصل بمعنى اوجد
 بكفوله تعالى وجعل الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام
 قال الدمامني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول
 الشاعر اراك علفت تظلم من اجرتنا وظلم الجار اذلال المجير
 ثم استعمل ككل منها استعمال كان لتضمينه معناه
 فصار ناقصا (واخبارها) اي خبر كل منها (الفعل المضارع
 بلان) لمثل مامر (واوشك) في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب
 القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يعني يستعمل بان تاما
 او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد
 يستعمل في الطمع (و) استعمال (كاد) اي يستعمل بلا اداة
 قد يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على
 انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها
 ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يقدم اخبارها
 على انفسها ولكونها افعال لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر
 الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يحز هذا في الحرف
 (و) القياسي (الثاني) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه لكونه
 مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من متعدي واللازم
 بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية
 في كتب الصرف مطولا لها ومختصرا لها وكان البحث عنها
 من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل
 من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادئ كالتعريفات

مع بحث

بافضل

اسماء المتصلة بالافعال كزدر
 مصدر هم الفاعل هم المفعول صفة للتبعية
 هم تشييل هم زدر هم الالة
 لكن بوجه مفصود بشرط
 هم زمان هم مكان هم الالة عامل او متروك
 بوالله بوزن مقصود دكلد

مؤخر

المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركها اليضاوي مخالفا
لابن حاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما او متعديا
لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه
على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل
لموافقة لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به
كاسم الفاعل بخلافه (فهو يعمل عمل فعله المجهول
لاشتقاقه منه) وشرط عملهما في الفاعل (اصلا او اثنا
المنفصل) بارزا او مظهرا لان المنفصل مستتر فيهما داخل
تحت تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل
بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما
يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل
بخلاف المنفصل فانه اثبوت واستقلاله يتوقف عملهما فيه على
وجود المقوي وعدم البعد عنها واما البارز المنفصل فمختص
بالفعل (والمفعول به) الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه
من الافعال الا متعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم البعد
واما في غيرهما من الممولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف
فمع كونه معمول لا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف
التي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجميع للعامل
اعدم خلا ومدة لوله عن زمان ما ومكان ما في الاغلب وكذا
المفعول المطلق لكوبه ملا بسا بعماء دائما واما المفعول له فان كان
محرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يحى
واما المفعول معه فخاص بالمفعول فيكون في حكمه (ان لا يكونا
مصغرين نحو مضروب ومضرب) لان التصغير بمنزلة الصفة

في الباب الاول اسم فاعل
له

ربما تسمى مستغنى

كالجميع له
احترار عن فعل الله تعالى
فانهم منه

والموصوف

والموصوف لان ضو بر با مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير
ولاموصوفين نحو جاءني ضارب شديد (اذ بالصفة بصيران
مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا
اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولي
كما لا يخفى لكن اخرا فلا يفصل عن قوله (وان وصفا بعد العمل
لم يضر عملهما السابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا
ايضا اطال الفصل (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد
ثم ان كانا باللام) اي لام التعريف صورة (لا يشترط لعمليهما غير
ما ذكر) من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حيثئذ
فعل مغير في صيغة الاسم لكرهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها
في صورة حرف التعريف (نحو اضارب) اي الذي ضرب
غلامه عمر امس عدنا وان كانا مجردين منها بشرط الاعتماد
على المبتداء) او بعد النسخ نحو كان زيد ضارب ابا عمرا
او الموصوف (جاء رجل ضارب عمرا) او ذي الحال نحو جاءني
زيد راكبا غلامه او الاستفهام (حرفا او اسما) نحو قائم الزيدان
وهل ضارب زيدا اخواه وما صنع البكران (او النبي) حرفا كما
وان او اسما كغير او فعلا كلبس (نحو ما قائم الزيدان) وغير قائم
الزيدان ولبس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيد المناسبة
للفعل في اقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتداء
لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال
كالخبر في المال والاستفهام والتي لتعلقهما بالحكم دون الذات
اولى بالفعل فالواقع بعدهما كواقع موقعه (وبشرط
مع اشروط المذكورة (في نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل

بين المعطوف والمعطوف
عليه

من الفاعل والمفعول ومبنى
العمل على الافتضاء

من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول
على النيابة (الدلالة على الحال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا
او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي
والزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلمهم باسط
ذراعيه (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا وجه
الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المفعول القوى
وتنبيهها وجهها (صحبا او مكسرا) كفردهما (في العمل
والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد
واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وكذا) اي كالمذكور
من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيهما
وجههما كفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل
فعال وفعل ومفعيل) وزاد سبويه فعلا وفعل بكسر العين
وضمهما كحذر (و) لكن (لا يشترط في عمل هذه الثلاثة
في المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض من هذا
الاشتراط فيها اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلائلها على الحدث
الفعل قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها
لا تعمل لغوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب بفعل
مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جارية لما فات من المشابهة
اللفظية وردة الفاضل العصام بانها لا زيادة التفضيلية
تجمل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل وكيف تكون جارية
واجاب عنه المصنف بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة
على الغير فلا حيلة الغير هي التي بعدت عن المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فقرب لكونه بمنزلة الجدد وبعض

بتمام المشابهة بالموافقة
معى كما كانت لفضا
التي يشابه اسم انفاعل
والمفعول بالمضارع
يل تبعا وانما يدلان قصدا
على الذات فلا بد
من اتقوية بالدلالة على
زمان فعل يوازنه

فانه ساندل عليه قصدا
اذ المبالغة انما تكون
في الحدث دون الذات
فانهم

الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل
على التجدد والانتصيرام كالفعل على ما هو الاصل فيه فثبات
الدلالة هي التي بعدت عنها لا الزيادة (والرابع) من التسعة
الصيغة المشبهة (باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها
عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة
الكمل واذ تحقق المشابهة به (فهي تعمل عمل فعلها) كذلك
بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان
بالشروط المعبرة في اسم الفاعل (من عدم التصغير والموصوفية
ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال) غير
معنى الحال والاستقبال فانه (اي معنى الحال والاستقبال
لا يشترط في عملها) اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول
لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان
نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل (ووجه
على المحذور مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول
لما سبقه لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه
وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف
انصب عمرا (وهو) لضعفه (لا ينصب المفعول به) القوى
بالاتفاق واما من قبله تعالى وهو اعلم من يفضّل فيقدر فيه
فدل انصب كعلم (ولا يرفع انما دل اظهر) لقونه باستقلاله
الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون (اسم التفضيل في المعنى
وفي نفس الامر (وصفنا) تحقيقا (لمنعلق) بكسر اللام وهو

بالبعد عن المشابهة بالدلالة
على الثبوت والزيادة على
الغير
والعجب ككل العجب
من الشارح الاول حيث
قال وصفنا سببا تليق بها
للفاضل الجامي ولم يدركه
لا يصلح شرح كلام ابن
الحاجب دون المصنف
كما لا يخفى على الناظر
المتأمل بادنى تأمل

باللام (لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص
 اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد للكل واما عند البعض
 فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذا ^{او} المؤول ^{او} يشي لا يلزمه
 ان يكون في حكمه من ^{او} كل وجه ومنهم من قال ان المفسر
 بالحال مقدر بما مع المضارع فيثبت الحاجة الى هذا الجواب
 لكن المرضى عند الرضى كونه مقدر بان مع المضارع
 لكونها اشهر واكثر استعمالا فيثبت يحتاج الى ما ذكر من الجواب
 فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة
 ومثال عمل المعروف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة اني كررت
 فلم انكل عن الضرب ^{او} سمعنا فان سمعنا مفعول الضرب عنده
 واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا
 من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة
 وعندهم قائله بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على
 الحذف والابصال اي ضللت وحلت على مسمع وفيه ان حذف
 على قليل لبس للقياس اليه سبيل كما شرح به الشيخ عبد الماهر
 نفلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة
 والتاكيد او مفعوله محذوف للضرورة اي اوجدت الكرة والجملة
 اوجلت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من انكل قوله وهو
 اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقنونة لي على
 حذف المفعول الثاني بقريضة العرف او عرفت انا بحالهم حال
 مسمع منهم من الجوز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة على
 الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعندهم غلط فيميزه
 واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا

ما مصدرية
 وفيه دكل در

قوله اولى المغيرة بضم الهزة
 مؤنث اول اي مقدمة
 الجماعة المغيرة اسم فاعل
 من اغار على العدو ^{او}
 اي لم ارجع ولم اعجز عن
 ضرب مسمع سبقي ^{او}
 اي كررت مسمعا فلم انكل
 عن الضرب به فيه محذوف
 او التقدير من الضرب
 مسمع فان نصب برفع
 الحذف ^{او}

يكون

يكون قوله اني بانكر استقبنا فاكانه قبل ما علمت بعد العلم به
 فاجاب اني كررت عليه فاذا علم حال ^{او} من وعندهم ومعه
 علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول
 الضرب على ترع الخافض توفية فامر وان يكون مفعولا لفعل
 مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اعني
 مسمعا او لمصدر آخر ممنون تقديره عن اضرب ضرب مسمعا
 اي هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت
 على ضيغة القية فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه
 التاكيد فيستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق
 لهم مجال لا ينكر ما يدعيه (ولا عددا ولا نوعا ولا تاء كيدا
 حال كونها (مع الفعل او بدونه) اي بدون الفعل (والفعل مراد
 غير لازم الحذف) بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ فيثبت
 يكون العمل له لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم
 استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربت
 او ضربت ضربة كذا ذكر في شرح لب الباب واختاره
 المصنف وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى
 ورده المصنف بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع (وان كان
 الفعل (لازم الحذف فيعمل المصدر) عند يدويه لا لمصدر به
 وكونه مقدر بان مع الفعل بل (اقيامه مقام الفعل) حتى
 جوز تقديم مفعوله عليه واستار الضمير فيه بجعله كالطرق العامل
 ويعمل الفعل المقدر عند السير في لانه لولا لم ينصب المصدر
 فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المفعول (نحو شقيا زيدا ويجوز
 حذف فاعله بلا ثاب) لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة

بتقدير حرف الجر او لا

بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الجاسجب (على
 نوعين معنوية) مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها
 قد منها كما بن الجاسجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات
 وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوي
 تقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (واقضية
 مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها (المعنوية) علامتها
 ان يكون المضاف (فيها) (غير صفة) اي اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) الذي يعمل فيه
 عمل فعلها ولا يخرج عن هذه العمومية بالاضافة اوجود شرط
 عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام
 زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله
 وضارب عمرو امس) واحتراز بهذا التقيد عن مثل زيد ضارب
 عمرو الان او غدا وعمرو وحسن الوجه (وشرطها) اي المعنوية
 تجريد المضاف (اذا كان معرفة) (عن التعريف) لئلا يلزم
 تحصيل الحاصل او المحل فان كان اللام حذف لاند وان علما
 مكررا بان يجعل واحدا من يسمى بذلك الاسم نحو زيد ناخير
 من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريد هما
 واما اذا كان مكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد
 بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كانت
 مكرة في نفسه او معرفة مجردة (وهي) اي المعنوية (اما بمعنى من
 البينة وذا كثر قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده
 الاهم بيان العامل فتناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقي
 هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة

او تصنيف المعرفة في المعرفة
 او تصنيف المعرفة الى المكرة
 مست

وقدم
 في قوله لبيان الفائدة

وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان
 المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصراشارة
 الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا
 للمضاف كما اشار بالمثل (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف
 شاملا له وغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون
 بينهما عموم من وجه (نحو حام قصبة) فانها تكون حائما وغيره
 كما انه يكون منها ومن غيرها (او بمعنى اللام في غيره) اي الجنس
 الشامل ولو قال ان كان غيره لكان النسب (وهو الاكبر
 سواء كان قبايلا (نحو غلام زيد ورايس عمرو) او اخص منه
 مطلقا كروم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كقصة
 حاتم لم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم بل اذ حله فيما معنى اللام
 لفظة تقبلا للاقسام وتسهلا للضبط ولا يلزم في كونها
 بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها
 بحسب الوضع فيصع جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام
 ولا يحتاج في مثل حجر الاواك وكل رجلا الى اشتكاف البينة
 كذا في الامتحان (وتقدير) المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان
 المضاف اليه معرفة) لان اوصاف المعنوية المضاف فيها مكتملة
 وذات المعرفة دون المكرة ثم استعملت في الاستغراق غير
 كاللام بعينه مثلا اذ قيل جاء في غلام زيد فعناه غلام مخصوص
 لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعنده فيكون مكرة واذا قيل غلام
 زيد فعناه ذلك مع كونه مشار اليه ومعهم وذايتك وبين مخاطبك
 انما يكونه كبره لانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره
 فيكون معرفة هذا اصل وضعتها ثم استعملت بدون اشارة

في لسان صاحب الكلام

معرفة
 في معرفة
 مثلا من
 غير

وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللبم بسبي
 ذكره في الامتحان (والمضاف غير ومثل وشبه) ونحوها
 فانها لا تعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام
 العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
 فانها وان كانت اكثر منها اهما ما لكنها تعرف بالاضافة
 لكنها للعهد والاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتغال
 او بهلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت
 لكن جعل اندوره في حكم العدم وقيل لا تعرف اصلا (نحو
 غلام زيد) تفيد (تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه
 نكرة نحو غلام رجل (قيل لان التخصيص يقلل الشركاء
 ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
 رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
 الشركاء فيه ورده لمصنف بان التخصيص فيه لم يحصل
 من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لخصوله
 بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد
 وغلام لزيد في المعنى فحق ان يسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه
 بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
 زيدا في حصول انسانية اللفظة دون المعنوية فلو جده تسمية
 الاولى معنوية واشيائية لفظية واقول نعم حصول التخصيص
 في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف
 الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته
 الى الجار التعديف حتى صار جارا اصليا وعاملا قايما كما صرح به
 نفسه انيب الاضافة منساب الانتساب المذكور وجعل لها تلك

منه لا حضرت
 بغيره حتى
 انتهى

مثل نظير وسوى
 بين لمكلم والمخاطب
 اي اشتغال كل منهما بمماثله
 للمضاف اليه في شيء من
 الاشياء كالعلم والشجاعة
 وغير ذلك او بمقارنته له فيه
 مثل الحركة غير السكران

اي صيرورته جارا اسليا
 وعاملا قايما

الافادة بحيث انقطع نسبته اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له
 بلاداع وحصول شيء بشي لا بنا في امكان حصوله بشي آخر
 كعاني لالة ظ المترادفة والمساوية في القول بان التخصيص
 حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا اللفظية بخلاف
 متضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل
 فيه المؤذن للتفصيل والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا
 لم تستحق الاثابة متساويا بالحيثية المذكورة فلا يحق القول
 بان التخصيص مستفاد منها وحاصل منها والتسمية بالمعنوية
 بل اللفظية فالفرق ظاهر و مراد التحرير بمثل هذا امتحان
 الاذكياء بانه انهم اشروع الى استنباط الخواص من زوارة الحقة
 واشارانه الدقيقة ولطائفه الايقنة (و) علامة (اللفظية
 ان يكون المضاف صفة) فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى موصوفها
 فخرج نحو خالق السموات وكرم البلد (ولا تفيد) اللفظية شيئا
 التحقيقية في اللفظ) فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل
 الاضافة او وجود شرط العمل ولذا قبل انها في تقدير الاتصال
 واما التخصيص في نحو ضارب زيد ورجل فقد عرفت انه حاصل
 بالمعنوية لا بالاضافة ثم التخصيف اما بحذف التووين من المضاف
 فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الان او عذا او حواج
 بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير
 من المضاف اليه واستناره في المضاف كما ذكره بقوله (وحسن
 الوجه) اصله حسن وجهه ومحى اللام بدله لكونه اخف منه
 مخرجا ووصفا غير مضر بالتخفيف مثال الضفة المشبهة المضافة
 الى الفاعل (ومعمور الدار) اي معمور داره من اسم المفعول

كأبث واسد

اي مناب النسبة الى المفعول
 في افادتهما افادة

سموات خالق مفعول ذكره
 نعت زير سموات وجود كلي
 مفعول السموات مثلا ضارب عمر
 ديمور وقوله فنده عمر اؤذنت
 موجود در يوم مقام سموات
 مفعول مطلق

المضاف الى نائب الفاعل (وا) اما بحذف نائبه وخذه نحو
 الضارب زيد والضاربون زيد (او مع الضمير نحو ضاربوا الغلام
 وضاربوا القرس) وامتنع بالضارب زيد لعدم التخفيف
 وسقوط التثنية باللام ككحاسق (وجار الضارب الرجل
 مع هذه (رجلا) لم فيكون مفعولا له ليعمل دل عليه جاز وهو
 اجير ولحمولته (على) المختار في (الحسن اوجه) لاشتراكهما
 في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا
 الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره
 نحو الرجل الضارب غلامه (اصل الحسن وجه) والتخفيف
 فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستند في المضاف (والا من
 من التسمية) الاسم المبهم التام) باحد الخمسة الاربعة اذ اولاه
 لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يمكن من عمل النصب في التمييز
 فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر
 بعده حقيقة وحكمه كافي للتمييز المبهم الفعل التام بالفاعل الذي
 يذكر بعده حقيقة او حكما كافي للتمييز المستتر ولذا لا ينصب
 التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التام (انما نكرة) اشارة
 الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة
 الابهام وعدم الحاجة الى تعريف خلافا للكوفيين (على التمييز
 بيائين اي على التمييزية تشبهه به بالمفعول في المجيء بعد التام
 او ما وصف الاسم المبهم بالتام اراد ان يبين ما به التام فقال
 ونماه) ثم لما كان المفهوم بحسب الالفة من تمام الشيء بالشيء
 كون الشيء في جزء من الاول وهنسا بس كذلك اراد ان يبين
 ان المراد به تمامه العرفي لا اللاموي فقال (اي كونه على حاله تمتع

اضافته معها) الى شيء واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء
 بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك
 قد عرفت في العرف من تمامه (بنفسه) لا باخر وهو في حكم النكرة
 وذلك) اي التام بنفسه يكون (في الضمير المبهم) في الاكثر
 بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاء في زيد فباله رجلا
 فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كافي مثل يا زيد رجلا
 وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع المدح
 والتعجب (محور به رجلا) لفظة اي لقيت رجلا اي رجل ردا
 على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا ينحى
 (نحو) (يا له رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مرا ما بعده (و
 نحو) (نعم رجلا) زيد ولا ينحى ان التمييز فيه يكون عن المفرد
 لاعن النسبة اذ لو اراد المعين لقبل نعم لرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن
 فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة (وفي اسم
 الاشارة) لانه من المبهمان (كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
 مثلا) على راي من قل انه تمييز عن اسم الاشارة لاحال
 وبالتووين اما لفظا نحو رطل رينا او تقديرا نحو منا قيل ذهبا
 ولخذ عشرين رجلا) فان كلا من غير المنصرف والعدد المتركب
 وكذا كم وكاين وكذا انما يمنع عنه التووين لفظا لا تقديرا
 لا يستحقا فيه في اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة
 من التمام على كالتنج عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا
 في حاشيته ولما كان التمييز العدد احكام مخصوصة اراد
 ان يذكرها في هذا المقام توفية للرام فقال (ومع ثلاثة
 بلا تووين غير منصرف لكونها علما لنفسها او في حكمه والرائد

اسم صار
 غلامهم

اصح من
 وسمي

عليها منتهيا (الى عشرة) بل عشرة (لا ينصب بل هو مجرور
بالاضافة للتخفيف (ومجموع) واومعني نحو ثلاثة رهط ونحو
ليطابق العدود العدد (نحو ثلاثة رجال الا في ثلثائة الى تسعمائة
فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالاتها
على عدد معين وكان القياس مئين او مائت وهما لا يجوزان
اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكور السالم مميز للعدد
فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما ووصف وهو قاصر عن افادة
الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمه
ماخوذة مع بعض الصفات واما اعلم ولا بد في جمعه من اللام
واتحيز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو
وقوع ما هو في صورة جمع المذكور السالم بعدها اعني عشرين
واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثات رجل
مثلا ان يلى التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو ولبه ما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد
مع كونه اخصر قال بعض الكمل لا غناء مفرد دال على الكثرة
عن لفظ الجمع (ومميز احد عشر) وزائد (الى تسع وتسعين
بل تسع وتسعين) منصوب (لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين
فلكرائهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع ان لم يحذف
او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكرائهم جعل
ثلاثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر فان المضاف
اليه لما كان غير العدد كان منتهيا على التعدد وبخلاف نحو

يسقط التنوين
اي لو وجد جمعته من جهة
المعنى دون اللفظ بان يدل
على ما في الاثنين من غير
تعيين ان يكون اسم جنس
او اسم جمع

من زائد
من ثلاثة اشياء او من الاربعة

يقال ثلاثة وعشرون

عيسى التروى

ثلثائة رجل قال اعراب الاولين يمنع الانحداد (مجرد دائما
لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في الفضلة اول) ومميز مائة
والف و (ومميز (تثنيتهما و) ومميز (جمعه) اي الف فان جمع المائة
لا يستعمل مع المميز (لا ينصب بل هو مفرد) لانه قد يضاف
الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب فيسرجع الحقة
على المطابقة وحل المفرد عليه اطرادا للباب (ومجرور
بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثة سنين بلاضافة
ولا افراد فيحمل على البدل وحذف المميز اي ثلثائة مدة نحو
مائة رجل) وما تارجل (ولف درهم) والفسا درهم والاف
درهم (وبنون التثنية نحو منوات سمناء ويجوز في بعض هذين
القسمين) مانع بالتنوين ومانع بثون التثنية احتراز ببعض عن
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مانع بالتنوين
(الاضافة) الى التمييز اضافة بيانية لحصول العوض مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا من ولا تجوز (الاضافة) في غيرهما
اي القسمين اما في الاول فلما مر من تعذر تجريد المميز واسم
الاشارة عن التعريف وتكبرهما الذي هو شرط الاضافة المعنوية
واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما
في الخامس فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما
الجمع مثل الاخسرين اعمالا وخسئون وجوها فان التمييز بعدها
انما يكون عن نسبة في شبه جملة (هو) اي شبه الجمع (عشرون
وزائد (الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما وبلاضافة
نحو ملوّه صلا ولا يقدّم معمول الاسم التام عليه) لضعفه
في العمل لكونه خامدا (والتاسع) من تسعة (معنى الفعل

اي مطابقة المعدود
العدد

وهو ازالة الابهام

ولما كان الظاهر من إضافة المعنى إلى الفعل كونه مفهوماً منه
ومدلولاً له وهو ليس بمراد هنا أظهر المراد بأنه كان مجازاً
تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج
إلى التفسير بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق
منه في الحال بقرينة أنه جعله قسماً لكل منهما وقدر أنه ما بينهما
كافي تعريف الفاعل (يقسم منه معنى فعل) اصطلاحاً أي لغوياً
المطابق كافي أسماء الأفعال أو التضمني كما في السائر عدل
في ذكره الفاضل الجاهي من أنه المستند من خوى الكلام من غير
نصرح به أو تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما
منه عنده لكن الثاني أمداحل في الفعل أو شبهه عند ذلك الفاضل
بمخلاف الأول وعماد ذكره الفاضل العصام أيضاً من أنه ما يستند
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغة الجروح ففعال بمعنى الأمر
عنده كثرل وتراك وانما عده عاملاً واحداً من القياس مع ان بعضاً
من أنواعه يمكن ان يعد منه إذ خوله في ضابط كلى كما اشار اليه
بقوله كل لفظ الى آخره وبين في التفضيل أنه يعمل كذا تسهلاً
للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعد من القياس كالشيخ عبد القاهر
ومن تبعه لم يصيب (فيها أسماء الأفعال) اصطلاحاً أسماء معاني الأفعال
لأنه لا يفهم منها إلا لفظ بل ومعانيها هي معاني أفعال مخصوصة
فحذف المضاف إيجازاً ذكره في الامتحان (وهو) أي اسم
الفعل الدال عليه أسماء الأفعال وفي كثر النسخ وهي
والاول اصح لما وافقته الضمير معناه ويعمل ولأنه يلزم رجوع
إلى الثاني أيضاً إلى اسم الفعل بتاويل الكلمة ادلائص رجوعه
إلى أسماء الأفعال لان التعريف للماهية لا للأفراد التي تدل

ط
في بحث حرف الجر ولا بد من متعلق
فعل أو شبهه أو مفعول

وإذا كان اللفظ
احترار عما كان في الأصل
مصدراً كرويد وتراك
واما ما ذكره في بعض
تعليلاته من انه كل لفظ
لا يتفق مع فعل في الحرف
الأصول ويستند منه
معنى فعل فانه يعمل
فمنه من جود ذلك منهم
ومن أراد التحقيق في الجمع
إلى ما يشاء

عليها

عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية ادلائصال مثلاً رويد
أسماء الأفعال بل يقال إنه اسم الفعل وإيراد صيغة الجمع للتبني
على تعدد الأفراد من أول الوهلة (بما) اسم (كان بمعنى الأمر
قدمه لكثرة (أو لماضي) لم يذكر المضارع لعله ما كان بمعناه
كافي بمعنى انتزاعاً وأوه بمعنى اتوجع أي صار بمعنى وضع الأمر
أو الماضي له لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى
ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت
عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انصب ولا بد نحو
الضارب من نقض على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف
معنى الفعل الذي هو المقسم (ويعمل) أي اسم الفعل أو ما كان
الخ (عمل) دال (سمياً) على حذف المضاف أو التجوز
بذكر المدلول وإرادة الدل ولو كان معنى قوله ما كان
بمعنى الأمر أو الماضي ما كان بمعنى هو الأمر أو الماضي لكان هذا
على ظاهره لكن لا يساعد ما نقلناه عن الامتحان (ولا يتقدم
معموله) أي اسم الفعل (عليه) إلا اذا كان المفعول ظرفاً فانه
يتقدم على معنى الفعل مطلقاً كما يجيء في بحث المفعول فيه
وفي أكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول أو ثابت
الثاني كالاول وأرجأ عهما إلى أسماء الأفعال كما لا يخفى على من هو
ملم بالال اما الفاعل فظاهر وأما المنصوب فله ضعف في العمل
فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له
ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله
ويعمل عمل سمياً وأما قول من قال لانه اما متقول عن المصدر
أو عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فقبح

ط
وإن كان الفعل
باعتبار وضع
أو كشتان
أو مفعول
فعل لا نقل

مثل غيره

دلالة
من المدلول
من المستعمل

وهو لفظ الخ لان المراد منه
ما كان غير المشتق
ولامشتق منه
أو من غير مستعمل
وهو مصدر مفعول لا فعل

سواء كان المبتداء مقدماً
على الحال اولا واما عند
الاخفش فجائز بشرط
تقدمه عليها نحو زيد قائماً
في الدار

مثل رويد وتراك

ملاجه اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو هـ زيدا
 اي خذ هـ ورويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره
 من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ويجي
 لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هلم بهاء التنبيه عند البصرية
 وهلم ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال
 كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني نعيم فانهم
 بقراون هلم هلم هلموا الى آخره كما وقع في الحديث الشريف
 هلموا الى حوايجكم (وهات سبأ اي اعطه وجبهلا) اصله جبهلا
 الثريد اي اثته (وحى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو
 حى على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعدبا بمعنى انت وقد
 يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعنى
 فيمدي بال نحو جبهلا الى الثريد وبالباء نحو جبهلا يريداي بذكره
 وقد يستعمل بمعنى اقبل فيمدي بعلى نحو جبهلا على زيد
 وبه زيدا اي دعه وعلبك زيدا اي الزمه (بكسر الهمزة
 ودونك عمرا اي خذ وراك زيدا اي اتركه وغير ذلك) من نحو
 آمين بمعنى استجب ووراك بمعنى تأخر واما مك بمعنى تقدم واليك
 بمعنى تنح وغير ذلك (والثاني) وهو ما كان بمعنى الماضي
 نحو هبات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا
 وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قريبا وغير ذلك (مثل بطنان
 بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون اشار بقوله
 وغير ذلك في الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال
 في بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكر واخمسها ولا عشرها
 نعر ايضا لمن عدها سماه انه لم يصب (ومنه) اي من معنى الفعل

واما المنقول عن الصوت
 كصه فليس له مفعول
 منفصل فلا يتصور فيه
 التقدم
 حبشي الثروي

الظرف

الظرف المستقر وقد مر تفسيره (في حرف الجر) (وهو) اضعفه
 في العمل (لا يعمل في المفعول به) القوى (بالانصاف) ولان
 عامله الذي ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه (ولا في الفاعل
 الظاهر الا بشرط الاعتماد) واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا
 يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر) في بيان شرط اسم الفاعل
 والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط مامر (والموصول
 ليكون ثابتا عن الفعل الذي هو اصل في العمل اذا الصلة لا تكون
 الاجلة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على انه هو العامل
 على ما هو راي المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والاما
 احتاج اليه كالا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو
 زيد في الدار ابوه) ومررت برجل في كيه كتاب وجاءني زيد وعلى
 كنته سيف وفي الدار احد (وما في الدار احد وجاءني
 الذي في الدار ابوه ويجوز) في هذا الموضع (كون الظرف خبرا
 مقدما) وما بعده مبتداء مؤخر كما في مثل اقام زيد (واذا لم يرفع
 الظرف اسما) ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه (اي في الظرف
 منفصل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل في غيرهما
 اي المفعول به والفاعل الظاهر) كالحال والظرف بلا شرط
 اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكمه (ومنه
 المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مؤولا به (نحو
 مررت برجل هاشمي اخوه) اي منسوب الى الهاشم (وبشرط
 في عمله) اي المنسوب (ما بشرط فيه) اي في اسم المفعول (ومنه
 الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد
 على اي مجزئ ولذا) اي لاجل ان الاسد بمعنى المجزئ (عمل عمله ومنه

لان عمله ليس اذاته لوجوده
 بل لنيابته مناب عامله

من تأكيده لفظ

شوط

مما هو زور
 في بعض

فقد فنون
 ككتاب ايدر

مما نافية

لان معنى جاءني زيد راكبا
 جاءني زيد وقت ركوبه

الظرف

كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظ الله في قوله تعالى وهو الله
 في السموات اي المعبود (لمن) فيها اي يعبد من فيها لانه
 الكائن فيها (ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
 جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا
 وليت واعل) نحو ليت ارا اهل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا
 اي اتمنى اوتارجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال
 الرضى لبس المعنى على تقييد التثنية بالحال بل على تقييد خبره بها
 اقول لبس هذا بقطعي بل محتمل الامر بل وانما لم يزل وحروف
 المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف
 النداء والتثنية والتثنية للتثنية على ان ما عداها ليس بعامل
 اعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوحا فافهم (و) حرف (النداء
 نحو يا زيد راكبا اي ادعوه (و) حرف (التثنية) لفظا مثل زيد
 قائما كعمرو وقاعدا و كانه اسد صائلا او تقديره نحو زيد اسد
 صائلا (و) حرف (التثنية) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه
 يؤول حيثه بانيه (و) حرف (التثنية) كما ولا نحو ما انت
 بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا (وغيرها) من مثل
 ما شانك قائما اي تصنع (فهذه) المذكورات من قوله ومنه كل اسم
 الى قوله وغيرها (تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات
 الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض
 لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل
 داخل في ضابط كل فلاحه لاسقاط في بيان القياسي كما سطر
 والعامل المنوي ما لا يكون للسان فيه حفظ وانما هو معنى يعرف
 بالقلب وهو انسان) خلا ما لا اخفش فانه يجوز له ثلاثة نالها

والمراد به تصوير المعنى
 لا تقدير اللفظ

من حيث انه معنى فعل

ولو كان حروف المشبهة بالفعل مسبوقة
 نوحا يجرى قاعده كالتثنية

نحوه دد مريد تعنى

عالم الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة
 او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور
 ودليله اختلاف الحركتين اعرابا او بناء في مثل يا زيد العاقل فانه
 لو اتحد العامل لما اختلف الحركان وجوابه ان الضم باعتبار
 العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل فانه بعض الكمل وقال
 المصنف والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجراري ورفع للملائكة
 اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمساكنة والاتباع لبس باعراب
 ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه
 الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشمل عليهما في المعنى
 فيكون عاملا فيهما فانه ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ
 والخبر) اي ما يعمل فيها عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في فهمه
 كما يجزى يقتضى المسند اليه والمسند للذين يشبهان الفاعل
 فالاول في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقدم ان
 مبنى العمل على الافتضاء (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل
 اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم
 بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه
 لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر
 ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق
 الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما
 عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة
 منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان
 في البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التثنية على ان الاصل
 كان العامل اللفظي وهدل الى المضوى فكانه جرد عنه

كأنه يريد
 تقدير

عبد القاهر

عالم الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة
 او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور

وفي مثل يا زيد زيد وباريد
 بشر وقصر على مثل
 الصفة لكونها أكثر
 واكثر
 بالرفع فانه بافتتاحه لمحله
 وهو نصب بلا اختلاف

سند رفع الخبر مبتدأ والخبر
 والاول مفهوما ثم يقدّر منزلة

يعنى ان المراد عموم السلب
 لا سلب الاسم فلا يرد
 ان التجريد عنها لا يقتضى
 عدم وجود عامل اصلا
 لان انتفاء الجمع لا يستلزم
 انتفاء الجنس

او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر النسخ التجريد اى التعرّى والحلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فى تعريف المبتداء وموافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره فى العمل فدخل فى الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت زيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطال التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى لبس باصل وفى الثانى البناء رائدة ملحق بالاصل كذا فهم من لا يتحون (لاجل الاستناد) اليه او استناده لى شئ وخرج به تجريد اسماء المعدودة فانه لبس باصل قبل التجريد عديم فعده مؤثرا لبس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدما فلا يحسن تشبيه العدمى بالمؤثر ونزله منزله فالاولى ان يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات ولعدم الخاص بحوزان بكون علامة وزد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارى فعده مؤثرا لبس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه) لا بالنائب والجازم (موقع الاسم كوقوعه خيرا) (نحو زيد يضرب) اوصفة او حال نحو جاءنى رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجي فان قبل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفع قلت لانه معنى الاصل فلا يكون

عطف على قوله
بانه لا يكون

ان نقول زيد قائم
فلا يكون
مقتضى ان يكون
مفعولا

نحو

معمولا

معمولا الا فى الموضعين كما سيجي (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم) بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها امتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حيث يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كفى الصلة نحو الذى يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل زيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيها واقع موقعه لانه يقال الذى يضرب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وهذا داخلان الزيدان وبكيفية وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وضارب السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه بمعنىا وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجريد ولا يرد عليهم ماورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى التفسير عنه لكن يرد عليهم ان التجريد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى تعريف العامل المعنوى للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذلك الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم (فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا) (منون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر

او مضارع رفع فيقول
يد

او يدخل زيدان

او عن قوله الضمير
وهو لا يمكن ان ينادى

فى مثل لن يضرب
ولم يضرب لم يصح ان يقال
ان يضرب واقع موقع
ضارب لعدم صحة لن
ضارب ولم يضرب

نحو

قوله غير الاعراب اى
بحسب المقتضى وذلك لان
المقتضى له على تقديره
اى الواقع موقعه فعلا
هو المشابهة التامة وعلى
تقديره اسما هو الفا عليه
حكما وهى الخبرية هنا
ولذلك جعل اعرابه فى مثل
زيد يضرب ورايت رجلا
يضرب ومررت برجل
يضرب على تقديره فعلا
الرفع فقط مع جملة على
تقديره اسما فى الاخيرين
النصب والجزم فافهم

نحو قوله لاجل الاستناد
نحو قوله ان هذا الجواب
مقتضى ان يكون
مفعولا

ومن تبعه على ما ذكرناه واغائة زاد ونقص اما الاول فسبعة
 خمسة في السماعي الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولا تنفي الجنس
 واذا ما من كالم الجازات واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعنى
 الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون
 منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة
 وثلاثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها
 في اول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة
 اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة
 منها اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم
 وثالثها كذا ورابعها كائن ادخلها في الاسم التام وهو
 تام القياسي وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها
 في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها
 غير عاملة على الصحيح فافهم (الباب الثاني) الذي عهد جزاء
 من الرسالة لفظ او معنى كائن (في) بيان احوال (العمول)
 اوفي تحصل ادراكاتها (اعلم اولا) اي قبل الشروع في المقصود
 ان الالفاظ الموضوعية (لمعنى) اذا لم تقع في التركيب
 كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار
 هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة
 لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم العمول (وان وقعت فيه
 فهي) على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا
 لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا
 ولا عملا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد فيه
 وهو انما الاول لحرف مطلقا (عاملا اولا بالاتفاق) والثاني

اعز مدح وتذم ترفع لم يرفع في
 نعم بشر جيد ساء
 ترفع اسماء وحرف
 وهو عسى وكاد وكبر والاشك
 افعال قلوب علمت رايته وجدته

وهو النداء هو مصادره افعال
 محذورة من ان يكون لفظا او تقديرا

من موقوف عليهم معناه على ذلك
 ليستعمل بدون التركيب مفعول

ومن قال لفوات موجب
 الاعراب فقد قصر

استدرك
 راجع

في لغة

في القاموس
 والمفعول
 والاصناف

الامر

في القاموس
 والمفعول
 والاصناف

الامر بغير اللام عند البصر بين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة
 التي يسميها صار المضارع مشابها للاسم (مشابهة تامّة على ما مر
 فاعرب واعمل فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما
 فعاد الى اصله وهو البناء (الاصلي) وقال الكوفيون هو معرب
 محذوم بلام مقدرة (منووية وهي منسوبة عند البصريين واهذا
 قالوا هو موقوف) وانقسم الثاني ما يكون معمولا دائما (اي
 يكون له اعراب لفظا او تقديرا او عملا لوجود مقتضيه) وهو
 اثنان ايضا (اي كما لا يكون معمولا اصلا) (الاول الاسم مطلقا
 معربا او مبنيا) (حتى حكم على اسماء الافعال) قال النحاة في
 عن سببها والممازني وجعاعة انها معمولة فيكون لهما موضع
 من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة
 المحل على الابتداء وفاعلها سادس الخبر) كما في اقام الزيدان
 واختاره ابن الحناجب في ايضاح المفضل لانها اسماء محذورة
 عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينقض به
 حينئذ تعريف المبتداء جمعا وقال الرضي قياسها على اقام
 مع الفسارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها
 اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية
 ولا عبرة باللفظ كما في قوله تسمع باليد خيرا من ان تراه فانه مبتداء
 لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (او منصوبة
 المحل بافعال محذوفة) (على المصدرية) اي على انها مفعول
 مطلق فريد زيدا مثالا في تقدير اوزد ارواد زيدا ورواد زيدا
 الافعال ثانيا ككونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها
 مصادره معربة كسقا ورعا اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى

الاعراب المذكور في القاموس والضم
 والاعراب المذكور في القاموس

في لغة

في لغة

في لغة

الفعلية انما هو للافعال المقدرة لايها (وان قال بعضهم) وهم
المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام
وهو المختار عندهما وقال الدمامي هذا مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل (على ما هو المختار
عنده كما سبق ونابذة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا ثبت كالفعل
وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة
او افعلى من ولود دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون
ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع (نحو كان زيد هو القائم
بالخرقة) لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون
معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه
على صورته (خلافا لبعضهم) وهو بعض البصرية فانه (يقول
انه اسم لا محل له من الاعراب) قال في الامتحان هذا بعد لعدم
نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة
نبيه على المقابلة بتغير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة
على الصفات) من اسمى الفاعل والمفعول والجمع بالنظر
الى الانواع او الافراد (فقال بعضهم) وهو المازي (انها حرف
لا اسم موصول) كغيرها (اى كغير الداخلة عليها فتكون
مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حيث دخلها (وقال اكرهم
وهو غيره) هي اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذى) فى المذكر
او النثى (فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها
من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين وجهه بقوله
اعطى اعرابها) اى اللام (لما بعدها لما انتقل) اى لا انتقال
ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكرائتهم دخولها على الفعل

لاحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام
وهو الذى التبس الخبر
بالنعت كما اذا وافق اعرابا
نحو زيد هو قائم

نوع شاذ وباب محله

لكونها

لكونها فى صورة الحرف (فاصل جاء فى الضارب زيدا جاء فى الذى
ضرب زيدا فالاول) اى الذى (معمول) لكونه فاعل جاء فى
والثانى) اى ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله
جاء فى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار
الاول لكونه اظهر فى التمثيل (فلما غير) هذا الكلام بان غير الذى
الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاء فى الضارب (ضار
الاول) اى الذى (فى صورة الحرف) اى حرف التعريف وهو
اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما (والثانى) اى ضرب
فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى
فعلا (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المجلى من الاول
الى الثانى وصار لفظيا لعدم المسانعة فيه كما فى الاول (ترجعها
لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظي
فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى
الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا
من الرضى فافهم ولا تكن من العاقلين (والثانى) من الاثنين
الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا
لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع
موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان
الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى) وهو
ما يكون معمولا دائما (فيكون معمولا وهو) اى القسم الثالث
اثنان ايضا) اى القسم الثانى (الاول الماضى فانه اذا وقع
بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم
مترطبا او جزاء) بدون الفاء بقريئة المثال اذ به لا يعتبر الجزم

وهو الذى
ضرب زيدا

كما كما ولا عبرت باللفظ

بومقارنه هر نقد اعراب لفظا ثانيدا
معتا اولده در اولى مناقات اولس

في محل الماضي بل في محل الجملة كما يجيء (بحكم على محله بالجزم
 لظهور ذلك الاعراب في المعطوف) على ذلك الماضي (نحو
 اعجبني ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفا على ضربت
 المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب انظرا وان ضربت
 وتقتل) بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم
 شرطا (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع
 موقع اضربك المجزوم جزاء (وفي غير هذين الموضعين لا يكون
 الماضي (مفعولا) لعدم مقتضى الاعراب (والثاني) من الاثنين
 الجملة وهي على قسمين فعلية وهي (اي الجملة الفعلية على ما هو
 رأي صاحب الباب ومختار المصنف في هذا الكتاب الجملة
 المركبة من الفعل انظرا) اي صريحا ولو تقديرا بدون اداة
 الشرط او بها (او معني) والمراد به ما فهم منه معنى فعل وشكلا
 على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره
 بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان
 الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمني اكرمك) مثال
 لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية
 ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لا يستحق بمروض
 التزديد مثل امان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية
 او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق
 ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا (وهي هات زيدا
 مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل) واقائم الزيدان
 مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا منها بخرجان من الغابة
 ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاول بما يصح ان جزؤه الاول

المراد به ما فهم منه معنى فعل وشكلا
 على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره
 بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان
 الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمني اكرمك) مثال
 لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية
 ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لا يستحق بمروض
 التزديد مثل امان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية
 او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق
 ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا (وهي هات زيدا
 مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل) واقائم الزيدان
 مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا منها بخرجان من الغابة
 ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاول بما يصح ان جزؤه الاول

فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا
 كما هو رأي الجمهور وهو المشهور (وافي الدار زيد) مثال لما كان
 الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها في الفعلية لكون
 الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم
 البعض فلا يرد عليه ما اوردته على هذا البعض في الامتحان بانها
 وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقاسمه وانتقل الضمير منه
 اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل
 لا يحتاج اليه لملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء
 استحققت ان تجعل قسما نرا سها فلا مخالفة بين صك لاميده
 في كتابه كما ظن (واسمية وهي) الجملة (المركبة من المبتداء والخبر
 او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد
 بالجملة) بخبر (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها
 فلا بدله (اي لفظها) (من اعراب) لكونه في حكم الاسم المفرد
 لكونه مؤولا به كما يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ (حتى يجوز
 وقوعها) اي الجملة التي اريد بها لفظها (في كل ما موضح وقوع
 الاسم المفرد) فيه تقع (تلك الجملة) مبتداء وفاعلا وثابتة
 وغير ذلك (المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك
 نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا
 وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اي بما ذكر من الجملة التي
 اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى واذا قبل لهم آمنوا
 لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق
 ولذا فصل عما قبله بمنه (وكذا) اي كما ذكر من الجملة التي
 اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها

ط
 واواسم فعل اوصفة
 مصدره بكلمة الاستفهام
 او الاني

عن ضمير مقم اعشور

عبد العزيز الزوي

معنى مصدرى اما بواسطة ان (بالفتح والتشديد (اوان) بالفتح
والسكون (اوما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغنى
انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم
خير لكم) ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه
او غيرها) اى بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها
من الجمل التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفسير
الائبة ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتها
تقتضى امتناع ككون الجملة مضافا اليها ومُسندا اليها
كما تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العظام
فى حاشية انوار التنزيل لار المقضى للامتناع التامة لا المطلقة
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم تنفع صدق
الصادقين) قال الفاضل العظام اختلفوا فى ان المضاف اليه
فى مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها
اذا وقعت مضافا اليها والمصنف صرح الثانى فى الامتحان والظاهر
انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه فيه فى تعريف المضاف اليه
وبينه فيما علقه عليه فى الف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل
الاسم فلا يخالفه وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه (ونحو قوله تعالى) ان الذين كفروا
سواء) اسم بمعنى الاستواء نعمت به ككمانت بالمصادر مبالغة
فى قوله تعالى تعالى الى كلمة سواء بينا وبينكم (عليهم) منطبق به
اى عندهم . هـ مرفوع على انه خبران وقوله (انتذرتهم
ام لم تنذرهم) مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتداه وذلك

اى مبتداه او فاعلا او غير
ذلك
بالفعلين على التنازع

والفـاعـل قبله اى يكون
خارجا عن المضاف اليه

بلا تاويل

خبرة

خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبران (اى) ان الذين كفروا
مستوا وسببان عندهم فى عدم الجدوى (انذارك وعدم انذارك
وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
والى ان الهجزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليها كما جرد الامر والنهي
عن مضيهما فى قوله تعالى فلهن اولاتن ففراهن وانما عدل
عنه الى الفعل لما فيها
الهجزة ومهاد لها
كما سبق اليه الاشارة
واستحقاقه وقد بلغ
بان جرد عن النسب
الى فاعله كما اشد
واما على ما هو
عامه لفظا
تصغير معد
لهمع باه النم
من رويته
على السماع
ما سبق (و
بالجملة فى احدهما
هو الموضع الذى اريد به
اى للواقع فى ذلك الغير (اعراب الا ان تقع) اى الجملة (خبرا
لمبتداه نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان

لم يقل لا فادة الاستواء
لحصوله بدونها فيكون
دخولها لتحقيقه لا فادته
ابتداء كانه قبل المستويان
فى علمك او فى صحة الوقوع
مستويان فى عدم الجدوى
فتأمل

لان الاستفهام اولى بالفعل
الكاثر فيها

من الجملة التى اريد بها معنى
مصدرى بلا واسطة
الاشياء الثلاثة المذكورة
وما هو المشهور ليس منها

نكسر وقلب وفتح وضم
وغير ذلك من الحركات
والجملات التى اريد بها معنى
مصدرى بلا واسطة
الاشياء الثلاثة المذكورة
وما هو المشهور ليس منها

معنى مصدرى اما بواسطة ان (بالفصح والتشديد (اوان) بالفصح
والسكون (او ما المصدرين) صفة للآخرين (كقولك بلغنى
انك قائم) اى قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم
خير لكم (ونحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه
او غيرها) اى بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها
من الجمل التى استند اليها بان اريد بها مجازاً مطلق الحدث
المدلول عليه ضمناً بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفسير
الائبة ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتها
تقتضى امثالاً الجملة مضافاً اليها وفسندا اليها
كما تقتضيه العظام
في حاشية ان المطلقة
كقوله تعالى
الصادر من
في مثله الف
اذا وقعت
انه الجملة
وبينه فيما
الاسم ف
كما لا يخفى
سواء
اى فى قوا
اى عنده
ام لم تذكرهم

اى مبتداه اوفاعلا او غير
ذلك
بالفعلين على التنازع

والفعل على قبله ليكون
خارجاً عن المضاف اليه

او بلا تاويل

خبرة

خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبران (اى) ان الذين كفروا
مستوا وبيان عندهم في عدم الجدوى (انذارك وعدم انذارك
وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
والى ان الهيزة ولام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليها كما جرد الاخر والنهي
عن معنيهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل
عنه الى القطع لما فيها من ابهام الجدد والتوصل الى ادخال
الهيزة ومعادلتها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيد
كما سبق اليه الاشارة (ونحو) قول المبتدئ حين رآى المعبدى
واستغفره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجب (تسمع) بالرفع مبتداه
بان جرد عن النسبة التامة وزمان واريد به معنى المصدر المضاف
الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاى وجه العدول مثل ما مر
واما على ما هو المشهور من انه يحذف ان ورفعه الفعل لفقد
عامله لقطعا فليس مما نحن فيه (بالمعبدى) منسوب الى معبد
تصغير معد على طريق الترخيم يحذف تشديد الدال استئقالا
لجمع ياء التصغير (خبر من ان تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خبر
من رويته (اى سماعتك وهذا الاخير) اى مثل تسمع (مقصور
على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره
مما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضعين) اللذين اريد
بالجملة في احدهما لفظها وفي الاخر معنى مصدرى وذلك الغير
هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقة (لا يكون له
اى للواقع في ذلك الغير) اعراب الا ان تقع (اى الجملة) خبرا
لمبتداه نحو زيد ابوه قائم (مثال للجملة الاسمية) او خبرا (لباب ان

ومنه
في مبدئ

لم يقل لافادة الاستواء
لحصوله بدونها فيكون
دخولها لتحقيقه لافادته
ابتداء كانه قيل المستويان
في علمك اوفى صحة الوقوع
مستويان في عدم الجدوى
فتأمل

لان الاستفهام اولى بالفعل
الكائن فيها
من تمام الجرد

من الجملة التى اريد بها معنى
مصدرى بلا واسطة
الاشياء الثلاثة المذكورة
وما هو المشهور ليس منها
م

نحو ان زيدا قام ابوه (مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة
الواقعة خبرا لهما (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان
نحو كان زيدا ابوه عالم او) خبرا (لباب كان نحو كان زيدا
يخرج او) تقع (مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيدا عمرا ابوه قائم
او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيدا عمرا بكرا ابوه قائم او
تقع الجملة (معلقة عنهما) نائب الفاعل (نحو علمت قائم زيدا
فان قائم زيدا جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا
فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون) الجملة
الواقعة في هذه الموضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل
او) تقع الجملة (جوابا للشرط جازم بعد الفاء) الذي يجيء للربط
فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه واو من وجه وسجي تفصيل ما يؤثر
فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه
الوجهان (او) بعد (اذا) التي لما جازمة وتنوب مع الجملة الاسمية
مناب الفاء في الربط لان معناها ينبي عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء الحقيقية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون (نحو ان تكرمني فانت مكرم
فتكون) الجملة الواقعة بعدها جوابا للشرط جازم (مجزومة
المحل) لكونها جوابا للشرط جازم ولا متاع الجزم في لفظها
واو تقديرا فتكون محلا وسجي الفرق بين المحلى والتقديري (او
تقع (صفة لنكرة) اقدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها (نحو جاءني رجل ابوه قائم
فصاح التاويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب نحو زيد

ابوه قائم وابنه قاعداو) تقع (بدلا من احدهما) اي المفرد والجملة
التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه في تادية المراد مثل
قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسيره وقوله تعالى
لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم
ما انذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية المراد الذي هو
عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه بدل عليه مطابقة بخلاف
ما قبله فانه بدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل
العصام في حاشية اوار التزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة
التي اوردتها المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب فن
اوردتها في هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او توكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب (او توكيدا
للسان) اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب
ضرب وزيدا ابوه قائم ابوه قائم (او بآلها) اي للثانية لحقائها
على رأي) اي راي اهل المعاني وقال ابن هشام في معنى اللبيب
في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها
كأنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب
المنبوع) ان كان اعرابه رفعاً فاعرابها رفع وان نصبا
فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة
بنوع تفصيل فكان فيه نوع خرج وعسر اراد ان يبين محصوره
على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املا ففقال
قطر من هذه الجملة (اي من قوله فان ازيد بالجملة الى هنا

ط
كابن هشام في معنى اللبيب
س

قيد للثلاثة الاخيرة من
البدل والتاكيد والبيان
لما بين في المعاني س
اي كما لا يكون اللفظ نعتا
للجملة من حيث كونها
جملة س

ان الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع (كما المفرد اذا الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك) القسم (ايضا) اى كالجمله مطلقه (قسمان) الاول ما اريد به لفظه (الثاني) ما اريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسمتها لبعدها واثلايتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره) فلا تكون معموله في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الا في خمسة مواضع خبر ائى خبر كان (ومفعول) ثان وثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم) اى بعد ما علمت ما لا يكون معمولاً وما يكون معمولاً اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية (اى يكونه تبعاً وهو بمعنى التابع ومشارك بين الواحد والجماعة النوع الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومخروم اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحدة منها الفعل المضارع الاول الفاعل (قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في اغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها ابداً امتزاجاً لان اول جزئها الفاعل وهو تكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه بقضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتداء فانه اسم مستقل لا يقضى لذاته ارتباطاً بشئ ولان عاملاً اقوى لكونه لفظياً من مناسبته العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعة من المبتداء وهي اشارة الاصل

وهو ما اشار اليه الشارح بقوله فيصح التاويل بقا ثم ايوه فبامرهم

اشار بان قوله اعلم ان الى ان قوله المعمول بالنصب عطف على الانفاظ في قوله اعلم ان الالفاظ والخبر على الخبر قد يرشد

قدمه على المجرور لكونه ذا وجهين بخلاف الجر فانه يوجد في الاسم ووجهه تقدمه على المخروم لخصوصيته لما هو الاصل في المعمول وهو الاسم

بمعنى مترادف

واذا ثبت اصله بالنسبة الى المبتداء الذي لا نزاع في اصله بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصله بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصله بالنسبة الى النائب ففنى عن البيان وقبل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بحامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتداء في المرفوعة التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصل في كونه مسنداً اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوماً عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى (وهو) اى الفاعل (ما) مرفوع واول محلا بقرينة المقسم (اسند) اى نسب بقرينة قوله او ما بعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفاعل) الاصطلاحى خرج به وبقوله او ما بعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخره ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلاً عنده بل اسماله كامر (المعلوم) خرج به النائب قبل ذكر المعلوم يفتى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مبهورة في التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى (او ما) بلاس (بمعناه) من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الجحد متقضى منعاً لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه

لانه باق على ما يرى ولا يحكم عليه

مطلوب اولان اصل مرفوعات

مع قدر بعض

بمعنى مترادف

ما عرفت

القائل سبويه

يشير الى ان ليس المراد بالاستناد الاصطلاحي الذى هو النسبة التامة ائى يصح السكون عليها ثم نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول لان النسبة فيها غير تامة لانها في الاول غير معتبرة وانما المراد هو الحدث والمقصود الاصلى في الاخيرين هو الذات وان اخذ النسبة

فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية فان قيل
قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارت عن المرفوع لا يفيد المبتدى
في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب
مخصوص وهو الرفع هنا واو عرف الحدية لزم الدور قلت نعم لكن
قديين في هذا الكتاب اولا كونه مع مرفوعا بعاملة يبان جميع
العوامل وكيفية اعماله وشرايطها وان الفعل وما بمعناه يرفع
مع مرفعه ثم ساق الكلام لتفصيله وتغيير بعضه عن بعض فكون
ما عبارة عنه مفيد لها وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسلاقتهم او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة
الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا
البيان فاورد عليه ما اوردته (نحو ضرب زيد) مثال لما اسند اليه
الفعل التام المعلوم (واقام الزيدان) مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة
غير تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اي بعد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة
فعلية (والثاني) من النسبة (نائب الفاعل) عدل عن قوالهم
مفعول مالم يسم فاعله اكونه اخصروه هو ظاهر واظهر فانه
لا يتناول نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قوالهم
فانه يتناول بحسب المعنى الاضافي اللفظي مع انه ليس منه قدمه
للايقع الفصل بين النائب والمنوب (وهوما) مرفوع واو محلا
اسند (اي نسب) اليه الفعل) خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ
التام) خرج به ما اسند اليه الناقص (المجهول) خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول (نحو ضرب زيد وما مضروب الزيدان

حال كون ذلك الكتاب
ملا بسا
نكون المراد ذاتا

مع

ونحو

بأسببية

ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه
ولا يكونان (اي الفاعل والنائب) (الاسمين او) ما (في تاويله
اي الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مستندا اليهما) (غير) الا
ان النائب قد يكون نجس او مجرورا) وقد سبق ان المتعلق
قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر يزيد فيجب افراد عامله (اي النائب الذي هو جار ومجرور
وتد كبره) لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا
ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيته وان كان المجرور
ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل وتانيته الذي ليس
كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان
مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث (ولا يجوز تقديمهما
على عاملهما) بالاستقراء وقبل في الفاعل لتلايتس بالمبتدأ
وقبل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب لاختدم حكم
المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب (ولا حذفهما معا
لكون النسبة ما خوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر
فلا يفيد بدونهما (الامن المصدر) وقدم بيان حذفهما معا منه
وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمرا) وهو ما وضع
للتكلم او مخاطب او نائب تقدم ذكره ولو معني (ومظهر) وهو
ما ليس كذلك (فالمضمر) الذي هو قسم منهما (ايضا) اي ككل منهما
على قسمين مستتر (اي منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده
اصلا بل حكما بان حكمه بملفوظه لوجود آثار اللفظ فيه من كونه
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة
ما سبقت من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل (فالمستتر

وهو جعل ما في تثنيه
وجهه حرفا دالا على
تثنية الفاعل وجمعه لا ماعلا
او جعل المظهر بدلا
من المضمرا

نحو غلامه

ايضا) اي كالمضمر (فسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ارازه
ولا يسند عامله الاليه) لا الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار
وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر
والاول) اي واجب الاستتار يكون (في المتكلمين) اي المتكلم
واحد مطلقا ومع غيره كذلك (والمخاطب المفرد المذكور
ولو امرا او نهما بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز
فاعمل عند الجمهور كما يجي (من غير الماضي) فان كلا منهما
يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضي
الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز
في متكلميه ومخاطبيه المفرد المذكور مع كون كل منهما اصلا قويا
لكون المتكلم مبداء الكلام والمخاطب متناه لئلا يبلغ درجة الاصل
بل يستتر لينحط درجته عنها فان البارز اكونه لفظا حقيقيا اصل
قوي فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه
ليس كذلك كما مر فيكون فرعاً ضعيفاً فلا يفيد مزية
وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطاً ونقصاً ولذا لم يبالوا
المساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا اكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب
الاستتار لعدم الجبال لغيره (نحو اضرب) للتكلم وحده
وتضرب) للتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد
المذكر (و) في (اسم فعل الامر نحو نزل) بمعنى انزل (وصدومه
بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم سماء ولذا لا يجب

اي المضارع الذي هو
فرع الماضي

الاستتار

وفاقر نائب فاعل

علقت ما مضى اصل هو
مضارع فرع وهو
مما مضى فاضا
افادته ان الذي اجزته

الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد
هيهات (و) في (افعل التفضيل في غير مسألة الكحل) اذ فيه
لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار (نحو زيد افضل من عمرو
و) في (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعنىهما) من الاسم
المستعار والمنسوب (و) في (الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذ لم يوجد شرط علمه في الفاعل) واوحكما كما في اسم المفعول
وما معناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاستنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولا يجوز استنادها الى البارز لان البارز
المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لينحط
درجة الفرع عن درجة الاصل يمنع هذا الضمير عنه (نحو
جاءني ضارب او مضروب او اسد) اي يجزى (ناطق او هاشمي
منسوب الى هاشم) او حسن ونحو في الدار زيد) فان زيد مبتداء
مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا
ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان يكون
زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني ثم ان
في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم
من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز عمله في ظاهر اخر عند
جعل زيد مبتداء مؤخر الجواز في الدار غلامه زيد والاضمار
قبل الذكر جائز هنا تقدم زيد رتبة وقد جعل مما سباني مثل زيد
في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق
نحكم فافهم (و) يكون (في تنوين اسم الفاعل والمفعول
مذكرين او مؤنثين) وجهها السالم) مذكرا او مؤنثا
كونا او زمانا (مطلقا) ضميره قيد بوجود شرط العمل فيهما

وانما خص هذا بالمنع
والاختصاص باختصاره
بالنسبة الى المنفصل وكثرة
استعمال الفعل بالنسبة
الى ما يشبهه

قد فهم وجه التارة الى كون عدم
جواز عمله في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتداء
مؤخر لا يمكن الاستناد بالبدل دون المثال
والذي ان الاول قديم وتأخر دون الثاني
والقياس الى الثاني فيسكن مع الفارق
من وجهين فالفرق بين المثالين واضح
فضلا عن الحكم

وهو جعل ما في شدة وجوه حرد
دالة على شدة نفس وجمعة فاعل
الضمير المحذوف بدل من ذلك

ولا بعده وسجي في كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا
فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام
وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعتهما السالم
كثنية الفاعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته
وجعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر والتأويل
البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعتهما اليه وان لم يلزم
ما زل في تثنيته وجمعه المشابهة المذكورة (فحوجاء في رجلان
ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون
ولم يتعرض لمثال ما يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق
من مثال المفرد (وفي عدا و خلا فعلمين) وهو الاكثر احتراز
عن كونهما حرفي جر اذ حيث لا يتصور الاستتار فضلا
عن الوجوب (وفي ما عدا وما خلا) ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر (و) في (ليس ولا يكون
في بلب الاستثناء) اي حال كون كل واحد من هذا الى لا يكون فيه
وانما وجب لكون كالا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى
ولذا لا تصرف تصرف الافعال (فحوجاء في القوم عدا
اي جاوز الجائي منهم (زيدا او ليس) الجائي منهم (زيدا او لا يكون
الجائي منهم (زيدا) والتفصيل سبأ في بحث الاستثناء (والثاني
اي جائز الاستتار يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة
فحوزيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب) مثال الغائب
المفرد (وهند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب
من ال غائبة المفردة (ويقال ضرب زيد وكذا البواق
فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت

او تضرب

او ضرب زيد

او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند (فلا يستتر فيه ضمير
حيث لو جود الفاعل الظاهر فلا استتار لزم تعدد الفاعل
وفي شبه الفعل) عطف على قوله في الغائب (بمذكور
من اسم الفاعل والمفعول وما معناه هما والصفة المشبهة
والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله) في الفاعل الظاهر
غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم الفاعل والمفعول
وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق
بقوله مطلقا كما بينا (فحوزيد ضارب او مضروب او اسد ناطق
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه
وكذا البواق) فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه
ناطق او هاشمي غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه
فلا يستتر الضمير حيث لا ممر آتيا (واما البارز المتصل في تاني
الافعال وهو) اي البارز المتصل الذي في تانيها (الالف نحو
ضربا وضربنا وضربنا) والميم زيدة لدفع الالتباس بالاف الاشباع
والهاء للخطاب وقبل ايه التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة
التثنية وقبل ايه الالف مع الميم والتاء الخطب وبوبد لاول موافقة
التاني في كون الفاعل في كل منها لفا (ويضربا ويضربا ويضربا
وتضربا او اضربا او لا يضربا او لا تضربا) في (جمعها) اي الافعال
المذكورة (اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكور) (او او نحو
ضربوا وضربتم اذا اصله ضربوا) بدليل عود الواو عند
انصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده
وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال

اي سواء وجد شرط
العمل او لم يوجد

غائبا او غائبة مخاطبا
او مخاطبه لا الصفات
والمراد من الافعال الماضية
والمضارع والار والهي
لا فعل التعجب

لان الميم دخل في ضمير
الواو عن الضمير الاخر

أحدهما بالآخر حتى جعل البعض مجزئاً عنهما اسمها حقيقة
ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزلاً غير هو وإو ما قبلها مضموم
لاستغناءها وأولم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم
وحذف الألف المكتوبة بعدها أيضاً لعدم الاحتياج إليها
واسكن الميم لأن ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على
أصلها الذي هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا
واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا) (في جمعها) أي الأفعال
المؤنث (وهو) أي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث (النون
نحو ضربين واضربين) إنما شدد النون فيه لأن أصله ضربين خلا
على الثانية وقلب الميم نوناً لقربه منه في المخرج فادغم (ويضرب
وتضربين وليضربين واضربين ولا يضربين ولا تضربين) وإنما
برز فيما ذكر من الثاني والجمعين ولم يستزلان صيغة الفعل لتدل
على فاعل مثنى أو مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد
والغائبة المفردة إذ ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصفة
وفي الخطاب المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً والمنكلم وحده في الماضي
وهو (أي البارز المتصل الذي فيهما) (الثاء نحو ضربت) ملتبساً
بحركات النساء (الثلاث) والمنكلم معه غيره في الماضي (أيضا
وهو) أي البارز المتصل الذي فيه (ثاء نحو ضربنا) وجه الإبراز
فيه مرة (وفي الخطبة المفردة في غير الماضي وهو) أي البارز المتصل
الذي فيها (الياء) عند الجمع وراثة الإبراز فيها الثلاث ليس بالخطاب
المفرد ولم يعكس مع أن البارز أصل أقوى مناسب للمذكر الأصل
القوى لأن الياء وإن كان أصلاً أقوى من حيث كونه بارزاً
أكد فرغ من حيث كونه للثلاث فيناسب المؤنث الذي

وقبل أصله ضربين
بالتخفيف فإريد كون ما قبل
النون ساكناً ليطردم جمع
نونات النساء ويمكن
اسكان الثاء لا اجتماع
الساكنين وحذفها لكونها
علامة فادخل فادغم
منه

هو الفرع الضعيف وليكون أعراب الأصل أصلاً وهو الحركة
وأعراب الفرع فرعاً وهو الحرف الذي هو النون هنا ولوام
يبرز لم يكن الأعراب بالحرف ولا كونه ضميراً المفرد مع كونه
أثقل من الألف الذي هو ضمير المثنى مخالف للقياس إذ القياس
كون الأول أخف من الثاني فلا يليق بالأصل الذي
هو الخطاب المفرد ولذلك ذهب الأخفش إلى أن الياء الخطاب
وفاعلها مستتر فيها (نحو تضربين واضربين ولا تضربين
وأما المظهر) الذي هو الفاعل أو نائبه (فظاهر) غنى عن البيان
والتوضيح بالمثال (وإذا استدل به) أي إلى المظهر (العامل
يجب إفراده) أي العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه
فلا يرد مثل مرت برجل فعود غلماؤه إذ بالتكسير خرج
عن الموازنة إذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الإرادة اللهم
إلا أن يجعل الأمثلة الإتيية قرينة لها فلو قال يجب إفراده أن كان
فعلاً أو موازناً له والأقوال وجهان أن كان المظهر جمعاً لكان
أظهر وأسلم هكذا استفيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت
وجه الأفراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
لومثني أو جمعاً أو اثناً ويل البعيد كما مر وفي الموازن المشابهة
وغنيته (إذا المنكلم والخطاب لا يصح استنادهما إلى المظهر
لما سبق (ولو كان) المظهر (مثنى أو مجموعاً) فوجوب الأفراد
لومفرداً أولى إذ لا وجه لغيره حيث لا بد من الفعل يدل على ماهية الحدث
ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل أو يجمع (نحو ضرب الزيدان
أو الزيدون وإن كان) المظهر (مؤنثاً حقيقياً) لا فظاً وسيمحيطان
من الأدبين) لا من غيرهم كنافقة (مفرداً أو مثنى) لاجتماع (متصلاً

من أن العا على نائبه يبرز
في المتكلمين والخطاب
المفرد مذكراً أو مؤنثاً من
الماضي الذي هو أصل
ناتبة إلى المضارع
وما نفع عنه

بعامله (فاعله او موارثه) لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المضافات
لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجي (يجب تانيثه
اي عامله ايذا تانيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العامل
متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تانيثه
لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة
لغيره كنعم المرأة هندوا كرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند
واما قول التعجب فلا يتغير اصلا بكونه كالمثل (نحو ضربت هند
والهندان) مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادمين
مفردا او مؤنثا متصلا بعامله اندي هو الفاعل (وزيد ضاربة
جارية) بالرفع مثال لما عامله موارثه (وكذا) اي كمال يجب
تانيث عامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا (اذا اسند
العامل (الى ضمير المؤنث) حقيقيا من الادمين ام لا او غير
حقيقي لما مر من ايدان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون
ذلك المؤنث غير جمع المذكور المكسر العاقل) فانه اذا اسند
الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجي (نحو هند ضربت اوضاربه
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي من الادمين ونحو الناقه سارت
اوسارة من غيرهم (والشمس طلعت) او طالعة مثال لما اسند
الى ضمير الغير الحقة في (وفي) الاسناد الى (غيرهما) ولو قال
واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي
وغير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي
او كان حقيقيا ولم يكن من الادمين او كان منهم ولم يكن مفردا
او مؤنثا بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وما كان ضمير ذلك الجمع (يجوز تانيث عامله وتذكيره

طعن علام

اي يشبه الفاعل
اي قيم الحرف

اي جمع المذكور المكسر
العاقل

ولا كان

ولما كان مفهوم الغير شاملا للبيد كرايضا وهو ليس
مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرج به بقوله (ان كان
ذلك الغير) مؤنثا (وارجاع الضمير الى المظهر فسادا اظهر
كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت او طلعت الشمس
مثال لغير الحقيقي (ونحو سارت اوسار الناقه) مثال للحقيقي
من غير الادمين التمايز التذكير فيها لقلة الاعتداد بتانيثها
مع ان في لفظهما ما يثبت فيه بخلاف الضمير ادم ما يثبت فيه
ولذا وجب تانيث عامله وجاز تانيث نظرا الى وجود مجرد
تانيثهما (ونحو جاءت اوجاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث
الحقيقي من الادمين التمايز فيه الوجهان لانه من المؤنث
الغير الحقيقي لكون تانيثه يتاويل الجماعه التي هي من المؤنث
الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات
لان التانيث الطاري بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقي في نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضي
اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقة في من الادمين المنفصل عن عامله
وتمايز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادمين لضعف
اسند تانيث عامله لا انفصاله عنه هذا اذا لم يكن منفردا
من المذكور واما اذا كان منفردا عنه كزيد اذا سميت به المرأة
يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه ادفع الاشتباه كقالت اليوم زيد
لكن لم تعرض له اندوره (والرجال جاءت اوجاوا) مثال لضمير
جمع المذكور المكسر العاقل (وجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع
المذكور المكسر العاقل وجه تانيثه كونه يتاويل الجماعه
ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجي وجه تانيث ما اسند

كما ارجعه الشارح الاول
م

لكون الاول من غير الحقيقي
والثاني من غير الادمين

المتدرج في قوله بل جمعا
م

الى خميره وجميته ولما ذكر فيما سبق انوث والمذكر وتوقف
 معرفة بعض احكام القاعيل بالنسبة الى عامله على معرفتهما
 ومعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعداد تعرف بمكانها قال
 (لوثت) في ع ف الحاء (ما) اسم (فيه) اي في آخره
 علامة التانيث (بقرينة تفسيرها اذ لمفسرة لا تكون الا في الآخر
 والمراد به ما بعد الاصول فيم نحو ضاربة وضاربين فناء
 اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها (لفظا) وتقديرا
 اي مفعولة او مقدرة كزار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح
 حكم بان اتمام مقدرة في الجمع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي
 واما ان يد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا
 على الثلاثي اذ هو الاصل ولقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو
 قريظة ورثية فظهر ان ادخار نحو عقرب في اللفظي مخالف
 للمقل والنقل فان قيل يخرج من تعريف المراثيات الصيغة
 اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعه لها كلها
 وانت بالكسر وباء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوية وهذه
 وهذي وثنتا وثنتان فليزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها
 بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عليه طردا للاب حفظا للقاء عدة
 وتسهلا للاضبط ثم ان هذا التعريف لفظي بقصده تعيين صورة
 حاصلة وتغيرها عما عداها لا اسمي بقصده تحصيل صورة
 فلا بد ان في هذا التعريف دور التوقف معرفته على معرفة التانيث
 وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء
 لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسم (وهي
 اي علامة التانيث) التاء الموقوف عليها (حالة) كونها (هاء

قوله مفعولة / وهو كان مفعولة صفت
 كامة وناقعة وغرفة او حكماء كثر
 ان الحرف الرابع في المراث في حكم تاء
 تانيث ولما لا يظهر التاء في تصغير
 الرابع او مفعولة كذا وقد
 قوله وورثية / قوله قد يندم
 تصغير كذا فيهما من الرائي وانما
 ترجع التاء فيهما شاذا

التاء كسر نحو مقتدر التاء
 والقود النقصان

قوله في الامتحان / وهو في الامتحان

واو

قوله في الامتحان / وهو في الامتحان

قوله في الامتحان / وهو في الامتحان

قوله في الامتحان / وهو في الامتحان

ولو في الاصل فلا يخرج تاء ضاربين فانها يوقف عليها هاء
 في الاصل اي في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت
 وثنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها
 كما صرح في الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء تقدير ابدليل
 ظهورها في تصغيرها نحو شمسية لان المصغر بمنزلة الموصوف
 مع الصفة فشمسية في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق
 التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها
 بالمصغر (والالف المقصورة نحو حلى ودعوى) الاول للمعنى
 والثاني لغيره (والالف الممدودة نحو حراء وهذا) اي كون
 الموءت بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار (في غير ثلاثة) بالفتح
 والرائد عليها منتهيا (الى عشرة) بمنتهيا فان مذكرها بالتاء اعتبارا
 بتانيث الجماعة (وقومتها بحذفها) التاء مع وجود تانيث الجماعة
 فيم للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدم بالشرف والزمان
 فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له تانيا يلزم الالتباس (نحو
 ثلاثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلاثة) والرائد منتهيا
 الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في (الجزء) الاول فقط في المذكر
 لبقاءه على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة
 اجتماع علامة التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
 بخلاف احدي عشرة لكونها من جنسين وانما جاز ثنيا عشرة
 واثنا عشرة مع كونها من جنس واحد لان التاء في الجزئين
 الاولين منها لمزمت الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلان لام
 الكلمة بخلافها في الاخيرين منها كانت يكس آخر وهزة
 الوصل في ثنائيات لانهما ووض وانما العوض التاء ليس الا وانما

مذكوراته
 مشاركتها في تقدير شمس

جواب سؤال مقدم
 محتمل لهما صح

ان اصل ثنتان
 ثنتان فابدت
 التاء من ثنتان
 وعمل اشتعا عليه

نحو تاء مدر

وهو ثلث عشرة واثني عشر
وهو ثلث عشرة واثني عشر

وهو ثلثة عشر واثنا

وهو المؤنث

قوله في المؤنث إشارة الى حذف المضاف
محتاج مستر وقد وثبتت الإشارة اليه
من جانب الخبر

هي الثمرة
هو ما لبس بثمره

ما كان الجمع والواحد
متحد اللفظ
في الاصل والزموم

حذف التاء من احد عشر واثني عشر مع عدم الاجتماع فيهما
جلا على النظر وتبعيدا عن النقيض (نحو ثلاثة عشر رجلا
وفي الثاني) اي اثبت التاء في الجزء الثاني (فقط في المؤنث نحو
ثلاث عشرة امرأة) تحقيقا لتام المخالفة بينهما وقيل عدم
الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب والاثبات
في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس (والثانيث) اي المؤنث (الحقيقي
او ثانيث) ما بارائه (اي باراء مسمياه) ذكر من الحيوان بخلاف
نحو النحلة فانها وان كان بارائها ذكر اعني المجرى عن النساء
الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي (نحو امرأة) بارائها
رجل (وناقه) بارائها جل (و) الثانيث (اللفظي) ملتبس
بمخلافه (اي الحقيقي) يعني ما لبس بارائه ذكر من الحيوان
بل كان ثانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا
ولذا سمي لفظيا (نحو غرفة) مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا
وشمس) مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولم اسبق ذكر الجمع
والثني والمفرد وتوقف معرفت بعض احكام الفاعل بالنسبة
الى العاقل على معرفتها ومعرفتها يعرف المفرد اجالا وباللغة
تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه
وما يقابله على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما) اي جمع
تغير (للجمعية) فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية لا نقل
صيغة مفردة) ولو كان ذلك التغير تقديرا كقولك فان ضمنه مفردا
كضمه قتل وجما كضمه اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر
هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع
كما ذكره المصنف في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه

في البيت على المحار
حتى

وهو ثلث عشرة واثني عشر
وهو ثلث عشرة واثني عشر
وهو ثلث عشرة واثني عشر
وهو ثلث عشرة واثني عشر

حتى يكتفي به فينبغي ان لا يميل هذا القيد في كتابه هذا والمراد
بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه
فان تغير لاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا
بحسب اللفظة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي (نحو رجال
والاعتبارى كاساور وانا عيم وكعباديد بقدره عبود ولما ظهر
من تعريف المكسر ان السالم مالم يتغير صيغة مفردة الجمعية ترك
تعريفه واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه
لما مر ان المذكر تقدم ما شرفا وزمانا (ما) اي جمع (لحق) في اصل
الوضع (آخر مفردة) انما لم يقل آخره كافي الكافية لانه يلزم
حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفردة اذا واو والنون
مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشرح
الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به لبس ما يقابل المثني والجمع
والاي لزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس ويخرج
ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتباريا كايا منين قايامن جمع اثن وهو جمع
يمن قايمن من حيث دلالتها على افراد من يمن جمع ومن حيث
دلالتها على ثلاثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة
مفرد لا يامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة
كذا ذكره المصنف في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع
جمع الجمع كايا منين مثلا على اقل من تسعة وعشرين (واو
مضموم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا
كمصطفون (اوباء مكسور ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا
كمسلمين او تقديرا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعايد انما لحق

الجمع والواحد
وهو ثلث عشرة واثني عشر

وهو ثلث عشرة واثني عشر

فلامدخل لحركة الاخر
وسكونه في الصيغة فلا
يعتبر تغيره تغير الصيغة

ومذا كبر جمع ذكر بقدره
مذكور او مذكور ومحاسن
جمع حسن بقدره محسن
ومشابه جمع شبه بقدر
انه جمع مشابه

هذه الحروف ليقيد المجموع او الواحق وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه من جنسه ثابتة (في غير الاضافة فان النون تحذف فيها) لشبهها بالنون لاقبامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لابنا في كونهما جزءا من الدال لانه كالترخيم والعجب من السارح الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع الموث السالم ما (جمع) لحق آخر مفردة (حقيقيا كسلمات او اعتباريا كصواحبات موثنا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وناه) للافادة المذكورة في المذكر السالم قبل لا بد من التقييد برائدتان ليخرج مثل ايات وقضاة فان التاء في الاول اصلية و لالف في الثاني منقلبة عن الاصالية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريقان على الشيء كما هو الشايع في السننهم على ما ذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات والتثنية اي المثني (ما) اسم (لحق) في اصل الوضع (آخر مفردة واو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل ما مر لكن بتنقص الحد حيث يذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفردة الف او بابه الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفردة الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام واولم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم لا تنقضي تعريفه بالثنائي كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيقول الى ما ذكره الف او بابه مفتوح ما قبلها (اي الباء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل

جمع صواحب جمع صاحبة
مفردة

راجع الى ما لم يرد عنه باسم
مفردة

الالف

الالف لظهور لزومه كذا في لا تتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي الكسرة فلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لارائنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونون مكسورة) للتعادل اء لحق هذه الحروف ليقيد المجموع او الواحق وحدها ان مع مدلول مفردة مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة (في غير الاضافة وفيها تحذف) لما مر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحدا مذكرا او مؤنثا حقيقة في اوله فظا (غير جمع المذكر السالم موثث كونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تدكير عامله) ولا يجوز ثانيته مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التدكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالانكسر ولا على خلاف القياس والافيجوز الثاني في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل فالاول في حكم الابداء والاخيران في حكم الجمع بالالف والنساء (فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد ناصر) الاول مثال لما عمله الفعل والثاني لما عمله موازنه (واذا اسند) اي العامل (الى ضميره) اي جمع المذكر السالم يجب كونه) اي العامل وارجاع الضمير الى الضمير بآباء السابق واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ بانصاليه به بعد جمعا مذكرا الشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وان يكون جمعا بالواو والنون لا يبدان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكور العاقل لذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

كسرة مخدرة
حرفين

مفردة
مذكر
الاسم

مفردة
مذكر
الاسم

في الوحدة يدل على ان حارج اوله
مفردة

في ضمير له نوع شرف
والثاني نوع نقص
اي جمع المذكر السالم
مثلا لما كان مشابها بالانكسر
يحذف الهمزة من مفردة
الذي هو ابن

مفردة
مذكر
الاسم

علة لوجوب كون الصفة
جمعا مذكرا لا الفعل لانه
لا يقتضي العلة لا مستلزام
جمعيته حين اسناده الى
ذلك الضمير البتة

لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن
واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند (العامل الى ضميره
فيجب ان يكون عاملا مفردا مؤنثا) ايذانا بتأنيث الضمير
المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه (او جمعا مذكرا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا
فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب النحوي
وهو الواحد المبهم من الامر بن ولا ينفذ في ذلك جواز الواحد
المعين منهما ولذا عطف باوهنا وقال فيما سبق يجوز وعطف
بالواو (نحو الرجال جاءت اوجاؤا اوجائية اوجاؤن) ولو مثل
بالمكسر ايضا لكان اولي (وغيرهما) اي غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من المجموع) وهي
جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا
او مؤنثا (اذا اسند الى ضميرها) نائب الفاعل لاسند ولا ضمير
فيه او ضميره الى العامل (يجب) وحويا مخبرا (كون عاملا
اي ضمائر الجموع المذكورة) مفردا مؤنثا لما سبق من الايدان
بتأنيث الضمير (او جمعا مؤنثا) سالما او مكسرا كما اذا كان العامل
صفة للايدان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع
المذكر الغير العاقل اجراء له بحري المؤنث لعدم اتصاله
في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع
لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال
هذا الضمير بعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو
هذا الضمير لا الفعل كالأواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا

فانه يفهم منه اشارة الى
ان الجمع المذكور لاصالته
في التذكير يجب كون المسند
الى ضميره جمعا مذكرا
للايدان بالضمير المستتر فيه
ضمير الجمع المذكور

اذا

اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا
مذكرا مكسرا كالأفراس ذهتاب ولوقال او جمعا غير واوي
اذا كان صفة كما في اب الالباب لكان اسلم واشتمل (نحو
المسلمات جاءت اوجئن اوجائية اوجائيات) او جواء مثال
لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير
جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن ومثال
ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان
مثل الحشرات ذهبت اودهن الى آخره ومن غير النمرات جذت
الى آخره (والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير
الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو
الأفراس جاءت الى آخره (و) المرفوع (الثالث) من النسبة
ما يطلق عليه لفظ (المبتداء) ولما كان مشتركا لفظيا بين
حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في جسد واحد كما في المستثنى
اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كل منهما فقال (وهو نوعان
ولسالم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع
الاول الاسم) لالصفة بقرينة المقابلة (او المؤل به) واما ضارب
زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل
عند من قال ان المبتداء اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المراد به كونه مستندا اليه وكونه
صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به الخبر الذي لبس
بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتداء واما الاسماء المعدودة
فلبست بداخلية في المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية

وهو
نوع
مقتضى
خبر
مقتضى
نفسا

فانما لا يكون الا مسندين

فانما لا يكون الا مسندين

ادلا صفة الا وهي جارية
على موصوف محقق
او مقدر
واما ما كان صفة فخرج
بقيد اسم
لوحيل على الثاني
وهو المبتداء او المفعول
لانها غير داخلية في المفعول
على ما عرفت في بحثه فتدبر

بان لا يكون له عامل لفظي أصلا ولو قال عن العامل اللفظي
كاليضاوي لكان الظاهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد
وخرج بهذا القيد اسماءها (نحو زيد قائم وحقك عالم) الاول
للالاول والثاني للثاني (ولا بدله) اي الاول (من خبر) ولو تقدير
اذلا فائدة له بدونه (و) النوع (الثاني الصفة) اي اللفظ الدال
على ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقربشي اخوانك والمستعار
نحو اسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفا كالهمزة
وهل او اسماء نحو ما صانع الكران ومن خاطب البشران وكذا مني
واين وكيف واين (او) كلمة (التي) حرفا وهي ما ولا وان او اسما
نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة
اول من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام
واليضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المصنف
في شرحه لفظ الحرف حشو محمل وبين عمومها كما بينا فلو لم يذكر
ايضا لفظ كلمة هالكان اخصر ايضا فانهم (رافعة لظاهر) المراد به
ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهي
ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو قائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم
انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتداء
بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله
والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال
المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذا الاستفهام
داخل في المعنى على المبتداء الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون
التقدير ان زيد قائم ابواه واما كونه زيد قائم ابواه فلا يجوز لكونه

يعني قوله بعد كلمة
الاستفهام او كلمة النفي
خرج عنه هل واسم
الاستفهام

فوق قائم وجهه انه لم يذكر
لغيره بها مع انه المصدر
مع انه المصدر والوجه في الذكر
في قوله مستكنا فيشمل
وغيره

في صورة

في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم
يجز في كلامهم زيد قائم ابواه كما جاء زيد قائم ابواه كما صرح به الفاضل
العصام ولو سلم فلا خبر لانه فاع الاتقاض لكنه يلزم التزام
التكليفات بلا حاجة اما اول فلان جعله مبتداء لا يعني عن كونه خبرا
والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي
استحققه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها
فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الجبنة في لفظها
ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما
اذالم يجعل مبتداء بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابواه فبستغنى
عنه واما ما بينا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما
اذالم نجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل
في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما بالثاني
فلان كون المسند مبتداء خلاف الاصل حتى قيل انه مبتداء
اضطراري بحيث لو وجد رفعه وجهه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه
مبتداء ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل
اقام زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتداء مؤخرا
خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر الى الاول
جعلت مبتداء او وجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني
جعلت خبرا واحدا يعني الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت
نحو قائم الزيدان وما قائم الزيدون (والصفة فيهما متعينة
للابتداء وما بعدهما للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدهما
مبتداء اذا المطابقة لازمة بينهما وابست هنا بخلاف مثل قائم زيد
فانه يجوز فيه الامران (ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل

او الاستفهام
والثاني

فان
قائم
زيد

لكون الاستفهام والنفي بالفعل اول (بل فاعله ساد مسد الخبر
وانما جعل المجموع غلبة كما سبق) ولا يجوز تعدد المبتدأ
اي النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدد لفظا بلا عطف بشهادة
الاستقراء واما التعدد معني او لفظا بعطف فيجوز ثم ان كان
خبر كل من الخبرين الاخر بوثى بالواو والافيشي او يجمع نحو
الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد وعمرو
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون (والاصل) في المبتدأ
والاولى (تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر
والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكر
ليتوافقا (وشروطه) اي شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد ولان في تنكيره اخلا لا بالغرض المطلوب من الكلام وهو
الفهم لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع
هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب (او تنكرة مخصوصة
اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها
وعدم الاخلاص بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور
شرطوا التخصيص بشيء للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب
انقضى الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون
من العامة ايها بدونه واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد
فالموافق له ان يقول او تنكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار
الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من العامة

وار التعليل بامتناع قيام
غرض واحد في حالة
وحدة في محلين فقد ابطله
في الامتحان في بحث
الفاعل والعجب
من الشارح الاول حيث
عمل عن هذا وعمل كلامه
بما ابطله

بما قبل

بما قبل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما
راوا ان المبتدئ لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على
النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يخلف عنه الفائدة ونحو قوله
تعالى واعبدوا من خير من مشرك) والمراد به ما قبله بصفة كان
او مضيا فا اليه نحو صوت بلبل شغلي او غيرهما نحو افضل منك
افضل مني فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به
بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يمنع به فيصح حيوان ناطق
كذا الانسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه اخص منه
ويجوز حذفه (اي المبتدأ) عند قيام القرينة نحو زيد
في جواب من القائم اي القائم (زيد قرينة السؤال) (و) المرفوع
الرابع من التسعة (خير المبتدأ وهو المجرد عن العواهل اللفظية
تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعه) (المستند به) اي الذي الصق
الاستدانة فالباء للصاق وتبني على ان تعلق الاستناد بالخبر
اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به
النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المستند به (غير الفعل
ومعناه) خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل
اقام الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المستند به في الاول فعل
وفي الاخرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة
وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا مفعلا اتصالا
بل هو اما جامد او مركب كالشيفات وما يجري مجراها فان الخبر
ليس مجردا بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان وبما قررنا
ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل
لاما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة

كثير بوث

زيد بوث

من روي
على خبر
من روي
بهم

اي الثاني لقربه منه

او كمن مستغاث

وهو الشارح الاول

بصد الاستفهام او التثنية والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه
 خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المصنف بنقض التعريف
 حيث قد منعنا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به
 غير الفعل ومضاه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه
 ليس بخبر كما عرفت وجما بنحو قائم في نحو قائم او ما قائم زيد
 على وجه ويمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه
 انه غير الفعل ومضاه لكونه من مضاه على ما فسرنا ايضا مع انه
 خبر على ان مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة
 بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداه كما صرح به
 المصنف في الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها
 فيكون من مضاه فيلزم ان لا يصدق في التعريف على خبر اصلا
 فالتخصيص بما فسرنا نعلم لا يخفى (بنحو قائم في زيد قائم ويجوز
 امده) اي الخبر لفظا بلا عطف من غير تعدد المبتداه لجواز اجتماع
 الاعراض الغير المتنافية في محل واحد (بنحو زيد قائم بالفعل قاعد
 بالقوة او بالعكس) في الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر
 وحكم الاخبار المضادة مذكور في الرضى ويجوز فيه الدلف
 ايضا (ويكون جملة اسمية او فعلية) وقد عرفت ما هو المراد بهما
 يعني ان الاصل في الخبر صكونه مفردا ابوافق الركان وليكون
 اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلا بد
 في الخبر الكائن جملة (من عائد) يربطهم الى المبتداه لانها من حيث
 هي هي مسئلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب
 وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك
 اصحاب النار ولعموم المنقول على المبتداه نحو انه من بنى ويصبر

فقد عرفت من انه ليس
 بخبر بل مع وفوقها

فلا على وجه يعنى على تقدير كونه قائم
 خبرا متبوعا زيد مبتداه مؤخر

فإذا قصد ان تجعل حزه
 من الكلام لابد مما يربطها
 الى الجزء الاول

فقد الركان من المبتداه والخبر

فقد الركان من المبتداه والخبر

فان الله

فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا يم الجنس في مثل نعم الرجل زيد
 على وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحساسة ما الحساسة
 اي ماهي (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشأن) فانها اذا كانت
 خبرا هية لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها
 عبارة عنه (بنحو زيد ابوه قائم او قام ابوه) الاول للاول والثاني
 للثاني (ويجوز حذفه) اي العائد او ضميرا لفظيا لا معنوي يعنى
 ان حذفه ليس منسيا (لقريته) اذ لا حذف بدونها الانسيا قياسا
 اذ ان كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداه جزء من الاول
 نحو البر الكريستين اي منه (بقريته ان بايع البر لا يستمر غيره
 ومما عا في غيره نحو ولين صبر وعفرا ان ذلك ان عزم الامور
 اي ان ذلك منه (واصله) اي الاصل في الخبر والاولى له (ان يكون
 نكرة) لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف
 كما ان المبتداه عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون
 معرفة) فان ذا الالبان في الافادة لجواز صكون النسبة بمجولة
 عند المخاطب تحقيا او تنزيلا فيفيد الاستناد بنحو زيد المنطلق
 لمن يعرفها ولكن لا يعرف النسبة بينهما و (نحو الله الهنا
 تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجره على خلاف
 مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا مجرد التقرب لا قصد
 الافادة (ويجوز حذفه) اي الخبر (عند قريته بنحو زيد لمن قال
 اريد قائم ام عمرو وان كان المبتداه بعد اما واجب دخول الفاء
 في خبره) في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية
 الاول للبيان او الحكم به ولو جعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم
 الثاني للاول (بنحو اما زيد فنطلق الاضرورة) الشعر اي في وقتها

اد مشر مذكور
 اوه قد مر
 عبر
 ملسو

على قول من قال ان زيد مبتداه
 ويجوز خبره فانه ليس في الجملة ضمير

ونحو القارعة ما القارعة

قال بعض الكمل الى
 الاستثناء لان التفسير ليس
 ادون في الربط من العموم
 ووضع الظاهر وجعلها
 من الربط دون الاول تحكيم

يعنى ان منطلق زيد ثابت في بله يبيّن

كقوله (اي الشاعر) اما القتال لا قتال لديكم) والماثلهنا
العموم المشتمل على المبتداء فان لا ياتي الجنس فالمعنى ان قتال المذكور
منفي عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتاممه ولكن سيرا
في عراض الجواك (او لضرورة) (اضمحار القول) الذي
هو مدخوله استغناء عنه بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فقال لهم اكفرتم وان كان) اي المبتدا
اسما موصولا بفعل او ظرف) اي بحملة فعلية او ظرفية هي قسم
منها فاما ان تسمية لكل باسم الجزء القوي (او موصوفا به
اي بالوصول المذكور) او بكرة موصوفة باحدهما) اي بالفعل
او الظرف (او مضافا اليها) اي الى الموصول باحدهما
والموصوف به والفكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث
فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد
لا بحملة) او غير موصوفة (اصلا) جار دخول الفاء في خبره
لان كلامها لا يهاجمه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة
اكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار
الخبر كالجزء الذي يدخله الفاء والوصف في كل المضاف
وان كان مفردا بوجه المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه
جزءا في الحقيقة فجاز اعتباره معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل
هذا المبتداء (وكذا) اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتداء
المذكور اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره
اذا دخل عليه) اي على المبتداء المذكور (ان وان ولكن بخلاف
سائر نواسخ المبتداء حرقا كان) نحو ليت وامسك وكان وما ولا
او فعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار

يشير الى انه معطوف على
لضرورة يحذف المضاف
ولو اسقط الكلام لكان
اظهر

اي الشارح الاول

معجم وادق نقاشا
سبب مضاف الى قدره مذكور مبتدا
ان ياتي في قوله ان وان ولكن
داخل اول قدره مذكور مبتدا
قوله اي اول قدره

اي على المبتداء المذكور

صدارة

صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط
لانتهاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره
وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ
لعدم تأثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة
وان كان لها تأثير في المعنى لكنها الحقة بالمكسورة لا شتر اكهما
في افادة التحقيق والحق بهما ايضا لكن للاشتراك في جواز
العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القران الكريم
وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما نعتم من شيء فان لله
خبره وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قالبا لكم ولكن ما بقضى
قسوف يكون ومثال ان ياتي في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه
هذا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كان
لدخوله في السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل وب
الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا
على ما هو الصحيح في كلامه في كتابه تدافع ظاهر فافهم
نحو الذي ياتي اوفي الدار فله درهم) قال الفاضل العصام
الاولى والذي في الدار لئلا يتوهم ان التزديد في الصلة دون التمثل
مثال المبتداء الموصول بفعل او ظرف (وقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) مثال للموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا للملاقات الموت
لكنه سبب للمحكمة بها وعلى ما فسر الرضي لاحاجة الى هذا التاويل
فافهم (ونحو رجل ياتي اوفي الدار فله درهم) مثال للنكرة
الموصوفة باحدهما (وعلام رجل ياتي اوفي الدار فله درهم
مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي ياتي اوفي الدار فله درهم

لانها موكدة والتأكيده
تقوية الثابت لا تغييره

ط
نحو ان زيد قائم وعمر قائم
ونحو ما جاء في زيد ولكن
عمر حاضر وبكر قاعد

ط
او مفهوم الصريح مع منع كان

ط
اي بانزوم الثاني لدول

ونحو غلام الرجل الذي ياتني اوفى الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله درهم) مثال لكل مضافا الى تكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال لكل مضافا الى تكرة غير موصوفة اصلا (وفي غيرها اى المواضع المذكورة (لا يجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من السبعة اسم باب كان (اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتداء والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتداء كونه مستندا اليه ظهر انه الاسم المستند اليه الداخلة عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي كون المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل (و) المرفوع (السادس) خبر باب ان (اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه اظهوره مما سبق ايضا فتذكر (وامره) اى حكمه كامر خبر المبتداء (في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومخدوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد ان ابن زيد ممنوع مع جواز ابن زيد (لكن لا يجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه بعمل عملة الفرعى وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطبا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه او معرفة نحو قوله تعالى ان البنا اباهم ويجب

لونكرة

باب في المنع من ان يكون
مرفوعا - فتنظرا لانه
منع من ان يكون مرفوعا

لونكرة (نحو ان في الدار رجلا) وقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسمهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر (والسابع خبر لا تقي الجنس) اى لى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق (وحكمه ايضا حكم خبر المبتداء) كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالجملة على ان كما مر وكثر حذفه لوعاما ويجب في نفي ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يعمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا (من انفسه) اسم ما ولا المشبهتين بانه (وهو ما اسند اليه بيليها لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه حكم مبتداء) لما مر (والتاسع المضارع الحالى عن النواصب والجوارم) واما الداخلة عليه احدهما فنصوب او مجزوم كما مر (نحو يضرب ويضربان) الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف (واما المنصوب فتلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق) سمي به لانه اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بحرف او مع بخلاف المفاعل الباقية قدمه لكونه عاملا بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفي اماله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ واولجمل ما عبارة عن اللفظ لا يخرج الى تكلف تقدير مضاف اى فعليل مداولة اوارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال

مفعول به

تقريب
لنفيك جنسه
المجون در

لا اله الا الله
مصدق

وجه ان لم يسم بالكلية بل تعين
الى حذفه بقوله وحكمه حكم خبر المبتداء
في كون حذفه في او تعين الى عدم تقديم
مفعوله عليه فيما سبق

والمراد بالمفعول مفعول
مفعول به
شامل اولان وكله

انما قيد بالكل لئلا يرد
نحو خلق الله العالم
وكرهت ضربى محله

باسم المدلول (فعله فاعل عامل) أي قام به بحيث يصح استاده اليه
 مؤثرا فيه أولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير
 المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عند في الامتحان ان يراد به
 القيام بل اقربته تكلفا ليلام بما في الحد للمجدود باعتبار معناه
 اللغوي ولم يشترط ككون الفاعل مذكورا كما في العامل
 املا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول
 كما عجزني ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد
 ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا ما هو وصفه الفاعل وهو
 الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه بما فله فاعل عامل
 مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام
 به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول بالنسبة القيام
 على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل موتا
 في المثال المذكور انه بما فله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل
 معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة
 الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون
 ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد
 من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد
 بالفاعل ما يعم ناسبه فانما هو على مراد القاضي ليكون وجهه عدوله
 عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيهها آخر حتى يراد به عليه
 ما اوردته همها ولذا اختاره هنا ما في ما يحتمل توجيهها آخر واصح
 ما لا يحتمل حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به
 ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له
 وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي

لا يخرج مثل ضرب ضربا
 على صيغة المجهول وذلك
 تكلف اذ فيه الجمع بين
 الحقيقة والجار والمعموم
 او الجري على اصطلاح
 القوم مع انه لا قرينة لهذه
 القرينة

وقد صرح

وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
 لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو ضربته ضربا
 او تقدير (نحو ف ضرب الرقاب اي اضربوا اخرج به ما لم يذكر عامله
 اصلا مثل الضرب واقع ويزيدتها اندفع ما اوردته في الامتحان على
 حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمدكور ما يعم الحكمي
 مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم
 بمعناه (صفة ثابتة له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملازمة
 اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربني ضربا
 او تضمننا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا
 او ضربني ضربة ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على القاضل
 الجاهل حيث قال المراد به اشتراك الكل على الجزء وهو مع كونه
 تخلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر
 والمصنف حل مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب عدوله
 عن حد ابن الحاجب ولا حتماله لتوجيه حسن كما نقلناه
 عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل نادينا في مثل ضربته ناديا
 لان التناديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب
 وسيلة له كالشتم والتضيعة وغير ذلك وكذا كراهتي في مثل كرهت
 كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في المدلول ان يقصد
 باحد هما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد
 بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقدير
 وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
 وتعداده وتتميز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامله
 ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل

او عامل و
 معقول

وما يعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما أورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حذو لصدقه على نحو ضربت وضربني شديد اذ لم يتبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اراد في كلام المصنف ولذا عدل القاضي عنه في اللب هذا غاية ما يتيسر في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند المالك العلامة (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو للتاكيد (وضربة) بانكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملازمة دائمة بخلاف الملازمة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملازما بغير لفظه (اي اسم مفعله او المفعول المطلق هذا هو الملازم للسابق ويجوز العكس اما مادة (نحو وقعت جاوسا) او يا يا نحو انبت الله نباتا (وقد يحذف فعله) الاصطلاح والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقربة ذكر العامل في التعريف والفعل بدلها هنا وكونه تكلما عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا اما جوازا نحو خير مقدم ان قدم اي قدمت قدوما خيرا مقدم او وجوبا سمعا (نحو ايضا اي آض ايضا اي عاظم غلب في معنى مثل ما سبق) ويجوز تقديم اي المفعول المطلق او اسم مفعله (على عامله) او للنوع او العدد واما التاكيد فلا لان حق المؤكد التاكيد كذا في الامتحان ولا يلزم (اي المفعول المطلق) (لعامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بل انائب في غير المصدر مع انها سببان في كونها مقتضى النسبة التي هي داخلية في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر

والمراد بالسابق بمصنعه في المتن
المراد بالاحسن وقربه من ذلك
ضمير في كنهه راجع ايدرك
لفظه ضمير في العامله
راجع ايدرك

وان فاعلية الفاعل بقيام مداولة به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترا قائم ان اللازم من نفي الزوم جواز تركه لامساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا (و) المنصوب (الثاني المفعول به) قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره (وهو في اللغة الذي الضيق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائذ الى اللام ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) اي تعلق به حشا وعقلا وهو في هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقربة التقسيم فلا يردانه لا ينافي ول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط شيء على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اي حدثه القا ثم به والمراد بالفاعل ما به المذكور وغيره وبالا اسم المنصوب واو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد حينئذ لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخرجيه ويصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مداولة فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيد خل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة واللام بعد النفي نفيه (وهو على قسمين عام) اللازم والمتعدي (وهو المجزؤ بالحرف) الجزئى في واللام وما بمعناها اذ مدخول الاول مفعول فينه لابه والثاني مفعول له لابه كما مر في بحث حرف الجر (وخاص بالمتعدي وقدر) بحث المتعدي واللازم

شرح

وقع تعلق مع كنه

ط
وفاتحه في الفاتحة على ما
صرح به مولا خسر وفي
حاشية البيضاوي
بأنه يجعل كل من اللام
والضمير جزءا من المنقول
بل كلمة براسه كما كان قبل
النقل

في بحث العامل القياسي (ويجوز تقديمه على عامله) لقوته
في العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدر
لما تقدم ان معموليهما لا يتقدم عليهما الا الجور بحرف الجر
كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه لشيء اذا لمعمول لا يتقدم على
ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انازيدا غلام ضارب (نحو زيدا
ضربت) وبه مررت (وحذفه مطلقا) اي بقرينة نحو هذا
الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اي بفعل
الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل القياسي
وحذف فعله) اي عامله مر نظيره (لقيام قرينة نحو زيدا المن قل
من اضرب) اي اضرب (و) المنصوب (الثالث) من ثلاثة
عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا للكتابة
لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب
لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصور بخلافه (وهو اسم ما
اي شيء) (فعل فيه) اي في ذلك الشيء (مضمون عامله) اي ذلك
الشيء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملائمة او محمول
على النسخ او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله
مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قل اسم
ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسم ولو لا الاسم لا يمكن
التوجيه في فيه فافهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث
مطابقة كما في المصدر او تضمننا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد
يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة
فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه

اي جوان التقديم والحذف
معه

ط
يقول فيم سبق بيان الحال لعدم
يورد به بيان المعمول فلا تكرار

من الحمل على النسخ
او على حذف المضاف منه

بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم
الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل (من زمان
او مكان) بيان لما واشاره الى قسمين اللذين مريان حكم كل منهما
وشروط نصبه) لا بشرط كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور
فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما الجور بهما
فمفعول غير صريح عندهم بخلاف ابن الحارث حيث جعله
مفعولا فيه وتبعه المصنف كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا
فانه لا يحتاج الى الشرط (تقدير في وقدم شرط تقديره) في بحث
حرف الجر (ويجوز تقديمه) اي المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن
نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل
معنى فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز
على غيره اولى (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله
اقرب) نحو يوم الجمعة لمن قال منى سرت اي سرت (و) المنصوب
الرابع) من ثلاثة عشر (المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدمه
لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه المفعول
المطابق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اي شيء (فعل
لا جله) اي وقع لا جمل حصوله كفعدت عن الحرب جبا
او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله
اي مدلوله الذي هو الحدث تذكر ما ذكرنا آنفا فلا يرد مثل
وجدت التاديب الذي ضربت لاجعله اعجب حتى يحتاج الى دفعه
بقيد الحية كما في عبارة ابن الحارث (وشروط نصبه) لا كونه
مفعولا له (لفظا) ان نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام
وقدم شرط تقديره) ايضا في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه

م
مضاف
مضمون
مدلوله

ط
لا بد من ملائمة المحمول على النسخ
او على حذف المضاف

على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه
 ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره على الحذف تنبيها
 على انحطاط رتبته عن رتبة ماسبق (و) يجوز (حذف عامله
 لقرينة) كقولك نادى يسا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته (و
 المنصوب (الختام من المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كبه
 وله وفيه واعتذر عن نصبه بما يجوز به بعض النحاة من اسناد الفعل
 الى لا يزم النصب وتركه منصوبا جزيا على ما هو عليه في الاكثر
 واليه ذهب في قوله تعالى لقد قطع بينكم على قراءة النصب
 وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر
 ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة
 اي الذي قيل الفعل معه ذلك في الامتحان وفي هذا التفسير
 اشارة الى ان نائب الفاعل هو المفعول لا المطلق فينوب عن الفاعل
 فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو المفعول لا يجوز
 لعدم الفائدة فيه فكيف اذا بؤى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره
 الفاضل العصام من ان الواجب حينئذ المفعول هو معه لان
 مستند صفة جارية على غير ما هي له وتقريره ان هذا انما يجب
 اذا كان مرجع المستكن مقاما على مرجع الباري حتى لو لم يوثق
 بالمتفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على
 خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابد
 وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم
 من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة
 الى التنبيه المذكور (وهو المذكور) اي المنصوب الذي ذكر فخرج
 كل رجل وضيقه فلا حاجة لاحراجه الى تقييد العامل بكونه

اي بقرينة اولاه

فرقه تقدرى الاشتغال
الاخر بالفتحة

وقوله معه لم يرد به مصدر المفعول
بالالف واللام وهو الفعل ههنا
اي ضربت

وقوله اي حين اذا كان الاسناد
الى مصدر
اي بقرينة اولاه

في قوله تعالى لقد قطع بينكم
في قوله تعالى لقد قطع بينكم

غير
على كل من

لا بد من معرفة
 ان المفعول
 لا يكون
 بالواو
 بل بالواو
 بل بالواو

غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المفعول بقيد عدم جواز
 حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا (بعد الواو) خرج به
 سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل
 فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم
 من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب لتحقيق العدول
 الى النصب الذي هو نص على المقصود الذي هو المصاحبة
 ولو كان المعمول منصوبا للحمل الواو على العطف الذي هو الاصل
 فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو
 حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كافك وزيدا فانه كضربت زيدا
 وعرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق ونحو بر الفضل
 الجامي ككون الاول مفعولا معه دون الثاني فيحكم صرح به
 الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم
 المسارقة فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه
 لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما
 ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه
 ايسر بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اي ارتفع وسرت
 والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل واجيب بانه اريد
 بالاول معنى التساوي اي تساوي الماء والخشبة في العلو والثاني
 معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت
 وزيدا) ومالك وعرا وجئت انا وزيدا او وزيدا (ولا يجوز تقديمه
 بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله عامل
 المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة
 على ما هو الراي الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم

ط لانه ليس لمصاحبة معمول فاعل
بل لبيان ما يشبه الفاعل والمفعول

ولذا لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته (ولا على المفعول
 المصاحب) لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب
 لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل
 او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله (ولا) يجوز
 تعدده (كما لا يجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين
 بمعنى واحد بفاعل واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع
 في الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهي
 ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قد منها على التمييز مع انه ملحق
 بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها
 شبهة بالمفعول به ايضا من حيث انها فضيلة يتم الكلام بدونها
 مع كونها اكبر منه (وهي) في اللغة من حال تحول اي انقلاب
 وتغير سمي بها العرفي لانقلاب مداولة وتغيره غالبا وقبل من الحال ما
 بمعنى المقابل لماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه
 فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرفوعة تدل على زمان
 انت فيه وفي عرف النحاة (ما) اي منصوب اسما او جملة (بين
 هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلاف فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا
 راكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات وخرج باضافتها اليه
 المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقري
 فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب
 بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع تميز داخل في الجنس
 فلا حاجة في ارجاعه الى اعتبار قيد الحيشة بل لاوجه له ثم الهيئة
 وهي الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه
 نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون متعلقة او مقندرة

قول ولا مع
 معطوف على
 بدون المصاحب

من قبيل ثقل اسم صفة
 الموصوف الى الدال على
 ذلك المصروف الى المفهوم
 استعمال على الدال على
 ذلك الموصوف
 وقد يكون امرا خلقيا فلا
 يقال جاءني زيد احمر واسول
 رد له روح الاول شه
 اذ يبين مجرول ولة المجرور
 مع ان حد من مل
 اهل

مثل

مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرى الخلود وتسمى
 الاولى حالا محققة والثانية مقبلة ومن ان تدوم له حقيقة
 او حكما بان يتصف بها غالبا او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها
 المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها
 او مع المادة فالاول نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال
 فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس
 كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا او معنى) اي سواء كان
 الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ
 او معنويا بان يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خيرا
 او مبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
 شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معناه فانه في المعنى
 اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشب قائمة وخسبك
 وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل تبغ ملة ابراهيم حنيفا
 وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يضح ان يقال بل تبغ ابراهيم وان ياكل
 اخاه وكذا قوله تعالى ان دار هؤلاء مقطوع مصحين فانه في المعنى
 هؤلاء مقطوعون بالكلية مصحين (مثل ضربت زيدا قائما
 حال من الفاعل او المفعول به اللفظي) وهذا زيد قائما (حال
 من اسم الاشارة كما هو راي الفاضل العصام او من زيد كما هو
 راي الفاضل الجامي والعامل معنى التنبه او الاشارة المفهوم
 من هذا (وعاملها) اي الحال (الفعل) مطلقا (ونسبها) كذلك
 او معناه (وقد مر ما هو المراد منها وهذا توطئة لبيان امتناع
 تقديمها على المعنى وجوازها على غيره لانفسها من تخصيص
 الامتناع به (وشرطها ان تكون نكرة) لان الفرض منها وهو

هذا انما استصعب دخوله
 في حد الحال حتى قال بعض
 الكل ان مثل هـ مجرور
 تنزيل زمان الفعل منزلة
 هيئة الفاعل والتعريف
 انما يكون لامر حقيقي فلا
 اسكال بخروجها منه

يعني ان قوله تعالى ان دار
 هؤلاء مجرول على المبالغة
 في قطعهم
 وهو ان كان مبتدأ
 في اللفظ الا انه مفعول به
 في المعنى
 وهو وان كان خبرا
 في اللفظ الا انه مفعول به
 في المعنى

فما مطلق الفعل تام السوء ناقص
 السوء متعدي الاول لازم الاول
 منه مشتق السوء جامد الاول
 اعام

تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف
حيثوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال التكبير
كما في خبر المبتداء فاشترطهم التكبير وتاويلهم الاحوال الكثيرة
الواقعة معرفة بالتكبير كما يوجب التكبير انتهى وبوئده قولهم
في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه
في المعنى والتعريف اصل فيم فانه يفهم منه ان يكون التكبير
اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل في التكبير
ولا تقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز
تقدمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب
واو ظرفا عند سبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتداء
على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم
عليها جاز تقدمها عليه عندهم نحو زيد قائما في الدار وقد سبق
وجه عدم تقدم مفعول اسم الفاعل عليه وجوز ابن الدهان
تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على ذي الحال
ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بهما يندفع الخلل الواقع في عبارة
الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع
وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا
ورد بان هذا مقبوض لجواز ميله كما جاء في زيد مع عدم جواز
تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا
المعنى يورثي بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حينئذ فاعلا بل مبتداء
بخلاف المجرور فلا تنقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد
على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية

فانه فيه تقدم على العامل
الذي هو انكاف لانه من
معنى الفعل لان المراد
بالعامل المعنوي هو هو
فتدبر كذا قبل

لجواز

في ذكر الحالة

لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان
مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا
بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز جد في المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة
المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجوز ذلك في المعنوية وان زال اسم
المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله
في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدمامي
في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة
اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير
الاتصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتونا شارب السويق الآن او غدا
فلا يقال مررت جالسا بزيد (ولا جاءني مجردا عن الثياب
ضاربة زيد هذا مذهب سبويه واكثر البصرية وهو المختار
عند المصنف ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما
بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدا له فكأنه من تمامه
كالهمزة والضعيف بالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا
ذهبت راسكة بهند فكذلك قلت اذهبت هندا واستدلالا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس كافة والمصنف
لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذا المولى بالشيء لا يلزم ان يكون
في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ
اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ
اول من جانب المعنى في هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لاتصلح
الاستدلال لجواز كون التقدير الا رسالة كافة للناس اي عامة
شاملة لهم من الكف فانهم اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احدا

احال

بمعنى اعتبار

من متعلق ما خور

يترك ما يشاء بغير قيد

اي عدم جواز تقديم الحان
على ذي الحال المجرور
مطلقا
اي جواز تقديم تقدم الحال
على ذي الحال المجرور
بحرف الجر
وهو ابن كيسان وابو علي
وابن برهان

او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان
 الحال المحصورة لا تقدم فالعنى الاجامع لهم في الابلاغ ذكره الزجاج
 والاعتراض بان كفى بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد
 كل شئ جمعه فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله عنه ان
 رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كففت يدي فجعلها
 حوله واوسلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع فدلزم الجمع
 وما قيل فالعنى الاكافا لهم عن الشرك وارنكاب الكبار بآباء قوله
 تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس
 لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من تقديره مثل الالدعوة الناس فبالغة
 كافة حيث ذكر بكه لا ينتهي على الاجتماع والالاندل على الهيئة على
 ما ذكره بعض الكمل واوسلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى
 فلا يخلو عن الإيهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عجوم الناس
 لكان الظاهر ان يقال الالكافة الناس بالاضافة وان الحال
 المحصورة لا تقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل ان كلام الاحمالين
 تكلف وتعسف لا يمتنع لاستدلال بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة
 محضة) اى غير مخصوصة بما سوى التقديم (ونجب تقديم الحال عليها
 بشهادة الاستفراء وقيل لا يلزم بالصفة في ذى الحال المنصوب
 ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضى ان
 يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه
 ايضا مع انه لم يجب كما مر جوابه وبقيده فبالصفة وقيل لا يخصص
 بالقديم يخصص المنداء بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلة ما ورد
 بانها بمنزلة ظرف الزمان لا يصلح لاحبار به عن الجثة اقول عدم
 الصحة في الحقيق مسلم واما في تنزيل الذى هو المراد هنا فلا فافهم

قال الدمامنى وانطاله بان ما
 زيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة
 اربعة نسابة وفروقة
 ومهدارة غير متجه لان
 غايته شهادة على نفي
 في مبالغة شهادة على اثبات
 معبر على ان الحصر
 في ثلاثة باطل لثبوت
 رايه **له** بمعنى مجتهدة

كأن نعو في الدار رجل
 او امرء **له**
 انارة الى ان ما هو الاول
 بالسي لا يلزم ان يكون
 في حكمه من كل وجه **له**

وتكون

وتكون (اى الحال) جملة) دلالتها على الهيئة **كما** المفرد
 وان كان الاصل ان تكون مفردا كاخبر (خبرية) لانتشائية
 لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم
 عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة
 في الافادة لانه ضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت
 جملة (فلا بد فيها) اى في الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها
 الى صاحبها (وهو الضمير فقط في المضارع المثبت) مع فاعله
 اذ الكلام في الجملة فلا يجوز دخول الواو عليه لتساويه واسم الفاعل
 المستغنى عنه مع **كونه** واردا على اصل الحال من الدلالة
 على الحدود والتجدد وعلى نهجها في الاستعمال من التجرد
 عن حرف النفي ونحو ذلك وأصلك وجهه وقوله تعالى لم توفى ذنوبى
 وقد تعلمون انى رسول الله اليكم ما قول بتقدير المبتداء اوجعل الواو
 للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم أكثريا لكان
 اقرب الى المصلحة واو قدي بكونه عاريا عن قدس **ك** فى السهيل
 لم يخرج في النسيان الى التاويل (نحو جاءني زيد يركب او) الضمير
 مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده (في غيره) اى المضارع
 المثبت من المضارع النفي والمضامى المثبت والنفي والجملة الاسمية
 اما الضمير فقط اهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد
 واما الواو فلا يحتاج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما الاسمية
 اكونها فضلا وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط
 فيجوز الاكتفاء باحد ههنا لوجود الربط المعنوي في الجملة والورود
 على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب في الاسمية) وفي حكمها
 الجملة المستندة بليس لانها المجزأة النفي على الجمع ولا يدل على الزمان

مفعول كخبره على ما مر

بمعنى تقدير وانما **ك**
 وانتم قد تعلمون مثلي

ط ١٧٢ وضمير

لا يقبل ريدا
 يوم
 نحو جاءني ريدا
 من حين

فهو مكفي داخل على الاسمية (الواو) امام الضمير لقوتها
في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها دلالتها على الثبوت
غير واردة على اصل الحال او على نهجها فتاسب ان يكون
الرابط فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول
الامر فيكتفي بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية
وانفرادها متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولا بد
من ربطها بالعامل لانها التقيده والرابط به في المفرد هو النصب
وقد اختلف في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي
باعتبارها يربط الحال بالعامل فالترتيب فيما هو اظهر في الاستقلال
غالبا ومنع فيما هو شبهه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس
مشابهة تلك المثابة واما الضمير وحده فيها فغلوب ضعيف
لعدم السلافة على الربط من اول الامر (نحو جاءني زيد لا يركب
بالضمير وحده (او لا يركب) به مع الواو (او لا يركب عمرو
بالواو وحده مثال المضارع المنى (او) جاءني زيد (ركب
بالضمير وحده (او يركب) به مع الواو او يركب عمرو بالواو
وحدها مثال الماضي المثبت (او) جاءني زيد (هو راكب) بالضمير
وحده (او هو راكب) به مع الواو او وعمر وراكب بالواو وحده
منال الاسمية ولم يتعرض للفرقة لدخولها في العملية عنده
كامر ولا لشرطية ايضا لانها لا تقع حالها لان الشرط
يفتضي الصدارة وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها لا يجعلها
خبر عن ضمير ذى الحال فيربط بالمبتداء لكونه لازماله فتكون
من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان تسئله يعط او بانسلاخ

معنى

ومثل الماضي المنى نحو
جاءني زيد مراكب الى اخره
منه

معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيتك وان لم تاتي (ويجوز تعدد الحال
كالخبر) نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله (اي الحال
بقريئة) مقساية وحالية (نحو راكبا مهديا لمن قال اريد السيف
اولن تهتاله او شرع فيه اي سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد
بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا بردان الرشد فرع الهداية
فبينني تقدبها عليها ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه
على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم
وقد لفظا او تقديرا للماضي المثبت لانه ما ذكر في وجهه لا يتم التقريب
كما ذكره في الامتحان فلعلة اختار مذهب الاخفش والكوفيين
من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع
المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب السهيل
(و) المنصوب (السابع) من ثلاثة عشر (التيسير) ويقال له
التبيين والتفسير والمميز بكسر الباء وهو الانصب للتعريف
وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع
الابهام قدومه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المستثنى (وهو ما) اي نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر
كما ذكر ابن الحاجب والوضعي كما ذكر البيضاوي لان الغرض
من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع
غير داخلية في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد (عن ذات) فخرج
الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة
تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق) في بحث الاسم المبهم التام
(او) عن ذات (مقدرة) اشارة الى تقسيم التمييز في نسبة كائنه
في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد) بالامضافة والتمييز

النزاع عاملي بر حال اني مثال ده الطريكي
والندخل حال يكون اولن ضمير ياء شاق
حال اولن

اذ حثت ايس عامله مخدوفا
بل يكون راشدا لما بين
منه

كما سبق الاشارة اليه
وسبب صرح به
من المصنف حيث قال
في بحث الاسم المبهم التام
وينصب اسما نكرة على
التمييز فتدبر منه

فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقبل بالايدي ورد بانه
 لا انبها في المنسوب اليه وهو زيد واو ابدل لانهم لا انبها في المنسوب
 عن التمييز على ان قيم حذف المبدل منه وهو تكلف لا ريب
 او فيما ضاهاها (اي شبه الجملة من اسم الفاعل) نحو الجرحض
 منلى (ما) اي منلى شبهه والتمييز فيه خاص لما في ما انتصب عنه
 وفاعل مجازي في المعنى واسم المفعول نحو (الارض فجرة عبونا
 والتمييز فيه في حكم افعال لكونه نائبة (و) الصفة المشبهة نحو
 زيد طبيب ابا) والتمييز فيه عين اضافي محتمل لهما اي طبيب ابوه
 او ابوه لم يذكر في المشابهة للمثال الذي يكون فيه التمييز خاصا
 لما انتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الاشارة التي
 ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما (و) ابوه
 عرض اضافي (ودارا) عين غير اضافي خاص المتعلق (و) زيد
 حسن وجهها (جزء المتصّب عنه) (و) افعال تفضل بخوزيد
 افضل من عمر وعلمها (عرض غير اضافي (او) في نسبة كاشنة
 في ضافة نحو اعجني طيبه ابا ابوه (ودار او علمها ووجهها) وهذا
 التمييز (اي ما رفع الاسم عن مقدرة (فاعل في المعنى) حقيقة
 او مجازا كما اشرنا اليه ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
 المقدرة ونحوها عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله
 على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا الارض عبونا فاعل
 في المعنى يجعل العاقل لازما اي انشجرت عيونها كما في الجاسي
 او في حكمه يجعل العاقل مجهولا اي تجرت عيونها كما في شرح
 المسهل في قول المصنف والارض فجرة عبونا اشارة ما الى ان
 ما فهم (فلهذا) اي لاجل انه فاعل في المعنى (لا يتقدم على

عامة (كالفاعل والمجازي والمبرد يجوز ان تقديمه على الفعل
 وشبهه اذا الماول بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه
 انه يقتضي تقديم البيان على الانبها وذاتا في الغرض من التمييز
 وهو الانبها ولا والتفسير ثانيا (والتمييز لا يكون الانكسار) بذليل
 الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر (و)
 المنسوب (انما من) ما يطلق عليه في العرف لفظ (المسمى)
 قدمه على خبر باب كانه لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه
 ولما لم يكن تحديده مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا
 قسما مختلفا الحقيقة قسم اول الى قسمين ثم عرف لانهما
 لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
 بتعريفه فقل (وهو نوعان متصل وهو) الاسم (المخرج) باعتبار
 الحكم والمراد (عن متعدد) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم
 اذا اخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تنافض سواء
 كان من جهة الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو
 اشتريت العبد الانصفه (بالا او احدي اخواتها) لم يفسرها
 اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بيد انه فاته بيد ولما معنى الاوقال
 الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح
 فلا بأس بالتقص وعدم التصريح (ومنقطع وهو المذكور بعدها
 اي الا او احدي اخواتها حال كونه (غير مخرج) مدلوله
 عن متعدد لا علم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم
 الاحارا او المراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية
 عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة
 وفي الحكم باب الاواما في المتصل فكلاهما يباب الا فلا يلزم تداخل

اي سببه شامل تعريف
 هو المخرج الشئ فيدخل فيه
 باجود هذا الذكر بعد الا و اخواتها
 يعني ان لا المصنف
 لا يتقدم على
 غير ولا يمتنع

سواء كان ذلك المتعدد
 لفظا مثل جساءني القوم
 الا زيدا او تقديره نحو
 ما جاءني الا زيدا اي
 ما جاءني احد الا زيدا
 لا بد من تقييده بغير الصفة
 كما في بعض نسخ الباب
 ويمكن دفعه بان عطف
 اخواتها عليه يعني
 من تقييده به لانه لا اخوات
 لا لا لصفة

يعني ان المصنف ذكر
 الاخوات كلها الا بيد
 ولما معنى الا

القسمين (والمستثنى) مطلقا ولذا اظهر (منصوب) وجوبا
بقريضة قوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز
عن سوى وسواء وغيره اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا
وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام
غير الصفة (بيان للواقع لا لبدل هل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى
يحترز عنه لاختلاف حكمه (في كلامه موجب) اي ثبت لاني
ولانني ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو
ويختار البديل (تام) اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولا له كان
مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيحى قبل وجه وجوب
النصب فيهم مثلهما بهتم بالمفعول في كونه فضلة لمحيثه بعد
تمام الكلام وتعذر البديل لان البديل منه في حكم التخييف فيكون
في حكم التفريع ورد بان البديل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البديل
في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير
الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي
العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو
في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه
الاستفراء ليس الا (نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدا على المستثنى
منه) عطف على خبر كان وهو في كلام موجب ويعد لا يتعلق به
فيمد عليه ليشترك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف على المقيد
بقيد متقدم يشاركه فيه واذا لم يعد كان في هذين كما عا
فيما بعدهما فتبصر وجه الوجوب تعذر البديل لامتناع تقدمه

المستثنى او المفعول
والاول اولي كما لا يخفى

على المتبوع (نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا) وجه
الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءني القوم
الا حارا) اي لكن حارا لم يحى قدم ما هو واجب النصب بعد
الا لان المقصود الاصل بيان ما هو ملح في بالمفعول لكونه
مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس ولا يكون قديين
في مقام آخر وانما ذكرهما لتجميع بحث المستثنى والمنقطع
وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بينهما
في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جاز النصب بما ليس
ليس من ذلك المحقق للاشتراك في وجوب النصب (او) اذا
كان بعد خلا او (بعد) عدا (لكونه مفعولا به وفا علما راجع
الى فاعل لفعل المتقدم او مصدره او في بعض مضاف او مطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجاني منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون اشبه
بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن حذف واوصل الفعل
ارض من معنى جاوز والزم الحذف او التضمن في باب الاستثناء
ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي أم الباب (في الاكثر
اي المستثنى منصوب بعدهما على انها فعلا في اكثر الاستعمال
او) بعد (ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولا به ايضا
لان ما فيها مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما
اصلا وهما حالان يتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان
بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي
خالبا او مجاوزا الجاني منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم

لدلالة الفعل على صاحبه
كما يدل على مصدره
منكر يدل عليه قوله او بعض
منهم والفضل المتقدم
لعله عموم النكرة في الاثبات
اذا كان فاعلا كما استعمال
البعض بمعنى الكل وانما لم
يرجع الى الكل لان الفعل
مفرد

لانها موضوعة للاستثناء
بخلاف ما عداها فانه
موضوع لعمان آخر
استعمل في الاستثناء
بضرب من المناسبة

زيدا وقت خلوا الجاهي منهم او مجبشهم او بعضهم او بعض منهم
او تجاوزته زيدا وقال القاض ل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان
في الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ سافر
فبستغنى عن التزام حذف قد (او) بعد (ابس او) بعد (لا يكون
لكونه خيرا عنهما والمستثنى يعمد كما يعم المفعول به نحو جاء في القوم
ابس او لا يكون زيدا اي لبس او لا يكون الجاهي منهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا تستعمل الا في المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال القاض ل
العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز
وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت
بمعنى الاكفر وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى
تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها
وان النصب بعدها على الاستثناء لانهم تقيدها الى هذه الامور
رعاية لاصولها لما راوا من اعراب غير معنى الا رعاية لاصولها
والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار
وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل
لان المستثنى فضيلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه
مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية
اعراب البدل (في كلام غير موجب) بعد الا اذ في الموجب
يجب النصب كما مر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون
على مقتضى العامل (نحو ما جاء في القوم الا زيدا او الا زيدا ويعرب
اي المستثنى (على حسب العوامل) اي اقتضاها (اذا كان
المستثنى منه غير مذكور) فان كان العامل رافعا فهو مرفوع

وان

وان ناصبا فنصوب وان جازا فجزوا ونحو ما جاء في الا زيدا وما ريت
الا زيدا وما مررت الا زيدا ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل
عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب قليل نحو يحرك
الفك الاسفل عند المضغ الا التماسح لانه لا بد وان يفيد الكلام
ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب (و) المستثنى (مخفوض
اي مجرور) كونه مضافا اليه واوصوه (بعد غير وسوى) بكسر السين
وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان
منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعيرتا بمعنى البدل
ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الضرفية وانصرف
فيهما رفعهما وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر
في الاستعمال (لاكثر) ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها
فعل متعد فاعله مضمرة نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله
تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونها حرفي جزا في الاقل
واصل غير ان يكون صفة لدلالة على ذات بهيمة باعتبار معنى معين
هو المفارقة ولذا كثر في الاستعمال (ويحمل) على خلاف الاصل
مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء) لاشتراك كل منهما
في مفارقة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه
فقال (ويعرب) المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول
على الاول وحرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة (كاعراب
المستثنى بالا) لان اعراب المستثنى يدل على انجزيته (على التفصيل
المذكور من وجوب نصبه او في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع او اوية البدل في غير
الموجب التام والاعراب بحسب العامل في المرفغ (واصل الا الاستثناء

واو بمعنى من قيل

في عبارة ما بعد كل منهما
لأجلهما

لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال (و) قد (يحمل على غير
في الصفة) على خلاف الأصل لما مر من الاشتراك (إذا تعذر الاستثناء
بكلا قسميه بأن لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان
على الاحتمال إذا حمل خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة
فيكون ما بعده صفة في الظاهر واللفظ والافالصفة في التحقيق
والمنى هي الاليس الا انها لما كانت حرفا في الأصل والصورة
أجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدهما لعدم المانع فيه
لامستثنى (لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير
المحصور) (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اي في السماء والارض (الهيئة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الاله) اي غير الله فحمل
على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدا) اي لخرجا
عن الانتظام وقد يكون في المعرف تجاء في الرجال لا يزيد اذا لم يوجد
قرينة الهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيه فبذلك الاستثناء
على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني
رجلان الازيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الازيد
(و) المنصوب (التاسع) من ثلاثة عشر (خير باب كان) اي الافعال
الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه اظهروه
كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقضا بخلاف الاقي فانه معمول
الحرف (وامره) اي خبر باب كان (كأمر خبر المبتداء) في كونه واحدا
ومتعدا او مفردا او جملة وغير ذلك (ويحوز حذف كان) لكثرة استعماله
دون غيره (اعدمها) وهذه احسن وأوضح من عبارة الكافية (عند
قرينة نحو الناس محزون باعناهم ان) كان عمله (خبر الجزاؤه
خبر وان) كان عمله (شرا جزاؤه) (شرو يحوز في مثله) اي مثل هذا

الكلام

الكلام في محي اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب الاول
ورفع الثاني كافي المتن وهذا اقوى اقله لحذف وقوة المعنى وعدونه
وعكسه أي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا الضعف
لضدي على الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما اي ان كان في عمله خير جزاؤه خيرا وجرهما بتقدير حرف الجر
لبس بقباس بل سماع نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيب
اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشرا اسم باب ان) وجه
عدم انعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام
وهو كالمبتداء) الا في صفة وقوة نكرة صرفه ولو مع تعريف الخبر
ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا للضرورة لان كونه
معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال
في الانتحسان ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز حذفه اذا لم يله
فعل صريح (والحادى عشر اسم لا التي لفي الجنس) قدمه لان عامله
مشابه لان في بينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا يختص ببعض الافة
بخلاف لاهذه فلم ارجح ان عليهما (نحو لا غلام رجل جالس عندنا
وقدم شرط العمل في بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا) عند
وجود الخبر (كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والابتنم الابحاف
نحو لا عليك اي لا بأس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهين بلبس) قدمه
لانه اسم وهو اصل في العمومية (وهو مثل خبر المبتداء و) المنصوب
الثالث عشر) من ثلاثة عشر (المضارع الداخلة عليه احدى الوانصب
الرابع) (نحو ان يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة (فان الثاني المجرور بحرف الجر وقدمر اياه في بحث
حرف الجر) (والثاني المجرور بالاضافة) معنوية او لفظية (ولا يجوز

بخلاف اسمه لانه لكونه
عدة كالجزم منه
اما الاول فلان حذف كان
مع خبره الذي هو في صورة
الفضلة حذف شي كثير
لا سيما اذا كان الخبر جار
او مجرور واما الثاني فلان
الظاهر المتأد من هذا
الكلام ان اشترط بكون
الجزء خيرا كونه نفس
العمل خيرا لان فيه خيرا
فانهم

قوله الابحاف بكسر
الهمزة والجيم المتقدمة
وبعد ها حاء مبهمة وهو
الاذهاب والتقص ومنه
احققته اي اذهبه كذا
في الصحاح
بخلاف الاقي فانه فعل
لبس باصبل في العمومية
بل في العمل

تقديمه) أي الجورور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم بثاقبه وعدم جواز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو اناريدا المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو اناريدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المنضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كـ لا اضافة (ولا) يجوز (الفصل بينهما) أي المضاف والمضاف اليه (بشئ في السعة غير ما) أي شئ رسع من العرب وحفظ أي يجوز الفصل بهذا الشئ المسعوع في السعة (ولا يقاس عليه) ما لم يجمع بل يقتصر عليه وهو ثلاثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر رحمه الله زين المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها وكقوله عليه الصلوة والسلام وهل اتم تاركوبي صاحبي القسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما بشئ (في الضرورة) الشعرية (الاباطح) كقوله لله درك اليوم من لاسها قل في الامتحان والحق في هذا ما قل ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلاثة جائز في السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبفعلة وبالنداء الاول كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها أي تسقى ندى ريقها المسواك الامتياح الامتياك والثاني كقوله ولاعد منا قهر وجد صب أي قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد

وكان

وقيل عن ابن مالك في توجيه هذه لقراء توجوه احدها كون الفاصل فضيلة صالحا لان لا يمتد به ولا في كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر للتأخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم يقتضي الفاعلية المعنوية فصل الصفة المضافة الى مفعولها الا ان الثاني ويمكن فيه اعتبار الوجود في نفسه ففهم قد لا يمانى ويحتمل عدم الاضافة بان يكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من احد

وكان فصلا والثالث قوله من ابن أبي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ لاباطح والرابع قوله كان يزون اباعصام زيد اي كان يزون زيد اباعصام ولا يثنى ما بين كلاميه في كتابه من التثاني وقد يحذف المضاف بقريته (فيه طي اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه) وهو (اي اعطاء اعرابه له بعد الحذف) القياس والغالب (نحو قوله تعالى وسئل القرية أي اهل القرية وقديني مجرورا على الندوز) وهو ليس بقياس (نحو قوله تعالى الى يرد الاخرة بجزر الاخرة على قراءة أي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه) بقريته ايضا (و) قد (بقي المضاف على حاله) بلاتنوين عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يثن) قوله يامن راي عارضا استربه (بين ذراعي وجهه الاسدي ذراعي الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجهة الاسد ان ية انجم من منازل (او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو باتيم بالنصب) تيم عدي (حذف المضاف اليه وهو عدي بقريته المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيدي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتماه لا بالكم فلا يلقبكم في سورة عمر والنجم قوم عمر بن لجاه وعدي اخواتكم وليت لجر رحبن اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوهم فقل جرير خطا بابا بني تيم ياتيم المنسوب الى عدي لا بالكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم وانتم اولاد الزنا مستحقون بالهجر لا تتركوا عسرا ن بهجوني

يعني ان ذلك الغرض صغير كالحمار المزبور

ط
ابن جبار

فيلقبكم في سوءة أي مكروه من قبلي يعني مهابة إياهم (والا
 أي وإن لم يعطف ولم يكرر كذلك (فلا يبقى بل) ينون
 المضاف (أي يعطي التثنية إياه) عوضا عنه (أي المضاف إليه
 لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور (أن لم يكن) المضاف (غاية
 وحسب ولا غير وليس غير منوينا فيها المضاف إليه (نحو
 وكلا ابتداء وحينئذ ويومئذ أي كل واحد وحينئذ كان كذا
 ويومئذ كان كذا وإن كان (المضاف) غاية وهي الجهات الست
 وقد سبقت في بحث حرف الجر (وحسب) عطف على غاية
 ولا غير وليس غير منوينا فيها (أي تلك المذكورات من الغاية وغيرها
 المضاف إليه) بلا عرض إذ لو كان متبعا أعرب المضاف
 مع التثنية نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا الوعوض عنه
 نحو وكنت قبل لا أعدم علة البناء حينئذ ولعله الأخير لم يتعرض له
 بيني (المضاف في كل منها شبهة بالحرف في الاحتياج) على الضم
 جبرا لنقصانه بأقوال الحركات (وأما الجزوم) من الأقسام الأربعة
 المعمول بالامالة (فمحل مضارع دخله إحدى الجوارم
 المذكورة سابقا) في بحث العامل في المضارع (فإن كانت
 الجوارم (كلم المجازاة) حرفا أو اسما وقدم معناها (تقتضي
 شرطا وجزاء) لأنها موضوعة لتعليق أمر بامر فتعمل فيها لأن
 معنى العمل على الاقتضاء كما أن الابتداء كان وما ولا تعمل في الاسم
 والخبر لاقتضاءها مسندا إليه ومسندا وفيه رد لمن قال إن حرف
 الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيها فتعمل في الشرط
 وهما أو الشرط وحده في الجزاء أو الجزم فيه بالجوار كالجوارزي
 وقدم وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان للمتلين

فالمعنى كتم تقتضي الجزاء فالإضافة
 كإضافة الأداة إلى الشرط

وصوبه

وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وإن الجزاء اسم لمجموع
 الجملة الثانية إذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجعله اسما مجرد
 الفعل إذا كانت فعلية (فإن كانا) أي الشرط والجزاء
 مضارعين (وإذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى
 ولذا قدمه وإطلاق المضارع عليهما باعتبار صدر بهما
 لأن الجزم يظهر فيه وإن كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك
 هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوارا فافهم (أو الأول
 أي الشرط فقط (مضارعا) والثاني ماضيا بقاء أو بدونه أو جملة
 اسمية (بغيرفاء) يعني إن كانا مضارعين حال كون الجزاء
 بلا فاء لأنها تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل وفي العبارة
 مسامحة والمراد طاهر إذا لا احتمال لوجوده في الشرط حتى
 يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف إذ لا مدخل لوجود
 الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط
 المضارع فينبغي أن يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
 بالمضارع ما لم يقارن لم ولما إذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
 بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لا تجزأ بهما قبل دخولها
 فلا بدخل في هذه القاعدة وإن صدق عليه المضارع بلا فاء
 فالجزم (بها لفظا وتقديرا) في المضارع (شرطا وجزاء) بلا فاء
 واجب (لوجود الجزم وصلاحيته المحل وعدم المسامحة ولو بوجه
 نحو أن تضرب تضرب أولا تضرب ونحو أن تضرب تضربك
 أو فقد تضربك أو فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الأول
 مضارعا والثاني ماضيا مستترين لأن فيه تأثير أداة الشرط في
 الأبعد بإخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الأقرب ولذا لم يوجد

أي لا جعل إن إطلاق
 المضارع عليهما انما هو
 باعتبار صدر بهما لأن الجزم
 انما يظهر فيه

لا شرط

فالمعنى كتم تقتضي الجزاء فالإضافة
 كإضافة الأداة إلى الشرط

في الكلام القديم بل قال البعض لم يجزى الا في ضرورة الشعر
وعلى هذا ينبغي ان يفتح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا
والثاني مضارعا) بلقاء وهذا الجود بعد الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضى فافهم (جار مجزم) بها لفظا او تقدير
او جود الجازم وصلاحيته المحل (وازفع في الثاني) لضعف التعلق
للملولة لماضى ادى ليس تجزوم لفظا او تقدير او ليوافق الاول
لانه تابع له واما الشرط فيجزم ومحللا لكونه ماضيا نحو ان اتانى
آته او آتبه (وان كان الجزاء ماضيا) سواء كان الشرط ماضيا
ايضا او مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم
فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع
وصف المضارع بكونه ماضيا لم يلزم (متصرفا) لا غير
متصرف كائنا (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه (او مضارعا
مضيا لم يلزم) لانه او ما اولافان حكم هذه المنعيات يجزى
فلا يجوز دخول الفاء فيه (الخفة في تأثير اداة الشرط فيه يقل
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الرابطة اللفظية
ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقدير البناء الاول وانجزام الثاني قبل
دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان ضربت ضربت) اى اضرب
او لم اضرب) اى لا اضرب وان لم اضرب لم اضرب وان اضرب
ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا
وان كان الجزاء جملة اسمية) سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا
كما يشير اليه في الامثلة (او) جملة (ماضية) بتثنية الياء اى منسوبة
الى الماضي بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سأتى من الامر

وحتى الشرط والجزاء
الاحزاب ما يمكن منه
في عدم لانجزام منه

ص خرو
او تمشيد
موق ولفظ

الى الدعائية او تخفيفها اى ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها
وصفا محال جزئيا كما في (غير متصرف) على الاول اى غير متصرف
جزئيا اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى انفيه بل هو
وعدمه انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل
وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم الداعي
للمعدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله (او) ماضيا (بمعنى) اى
بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق واصل
مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن
سقط من قوله او من قلم النسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ
ما بمعناه واما ما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى
او ماضية ماضيا بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة
الماضية بمعناها ولثلاثتهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفه وفساده
مما لا يخفى (فلا بد حينئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه
من قد ظاهرا او مقدرة) ليكون نصا على ان الماضي بمعناه
او مضارعا) اى جملة مصدرية بمضارع لم يقل مضارعية لان
الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين
او سوف اولن او ما) ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلاثة
الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تتحدث
الاستقبال ولا تبدل اليه الحال (او) جملة (فعلية) وفيه اشارة
الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب (انشائية كما
جملة (الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهيية) اى المنسوبة
الى النهي (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء

ط
اى كما كان وصف الجملة
بالتصرف وصفا محال
جزئيا
كون ما اول الساقط منه
هـ ذاء على الاول واما
على الثاني فلا يكون ساقطا
حتى يكون اوله منه
كانوهم الشارح الاول منه
بحريان الحكم في الجزاء
الماضى الذى بمعناه والذى
هو المتصرف فن لم يتدبر
وقصر فقد قصر فتدبر
ولا تقصر منه
اذ مع النص على المضى
لا يمكن استفادة الاستقبال
منه

والتمنية والعرضية والتخصيضية (يجب دخول الفاء فيه
اي الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه
بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتجج الى الرابطة
اللفظي فلا جزم فيه لما امر ان الفاء مانع عنه واعدت صلاحية
المحل في البعض فافهم (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال
للأسمية (ونحو قوله تعالى ومن يقل ذلك قلبس من الله في شيء
مثال للماضية الغير المنصرفه من الافعال التناقضة (و) نحو
فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا (وهو خير لكم مثال الغير
المنصرفه من الافعال المقاربة (وان كان فيهم قد من قبل
فصدقت (اي فقد صدقت) وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل مثال الماضى بمقتضى اعلم ان من خصائص كان بقاءه
على الماضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا
في الرضى وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض
لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تاويله بامر استقبال وان كان
كان فقوله ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر
كونك محسنا الى يظهر كوني شاكرالك (وان تعاسرت فسترضع له
اخرى) مثال المضارع المقترن بالسبب (ومن يتبع غير الاسلام
دينا فلن ينال منه) مثال المضارع المقترن بلى (ونحو ان ضربك
ريد فاضربه) مثال الامرية (او فلا تضربه) مثال النهية
او فاهل تضربه) مثال الاستفهامية (وان تكرمنى فيرجك الله
مثال اندعائية وان جئتني فليتك مكرم او فلا تنزل (وان كان
اي الجزاء (مضارعا غيرها) اي بلاسبب وسوف ولن وما (مثبتا
ومثبتا بلا فيجوز الفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها

وهو الفاء لانه لا يناع الشيء
لشيء فيدل على ان الجملة
جواب لا كلام منقطع

وقد

في جزم

مثال العرضية
والخصيضية لانها تستلزم
للعرضية

لم تقلب

لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتجج الى الرابطة اللفظي
مع (جواز) (الرفع) نظرا الى ما امر من ان الفاء يمنع الجزم (و)
يجوز (حذفه) اي الفاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التأثير
من حيث انها خلصته للاستقبال اما في المثلث فظاهر واما في المنفي
بلا فلانها للفي المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب
يحذف الفاء مع الجزم (او فاضرب) بها مع الرفع مثال للمثلث
او لا اضرب) بالحذف مع الجزم (او فلا تضرب) بها مع الرفع قال
سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اخبار
يصرفه عن الجزم مثل فن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف
فيكون اسمية في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقبس لان المضارع
يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلو لانه خبر المبتداه لم يدخل عليه
الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاء الرضى والمصنف لان ما ذكر
في وجه الاقضية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه
والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر وبعتبر الجزم في محل الجملة
واما المعمول بالتبعية (وهو الثاني من النوعين الاخصر الانسب
للاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعدهما بينهما وهو على ما في اللب
متابع سابق في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد
المبتدئ لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتبع
الموارد مثلا واحتجاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه
واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل
بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولوسلم
عدم حصولها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف
ان الحاجب خلل آخر يذنه في الامتحان (فخمسة) بالاستقراء

فيه لطف لا يخفى عليه
ومعنى التبعية التحادها
في النوع مع كون اللاحق
لاجل السابق لا وقوعه
بعده فلا يرد الاخبار
المتعددة والاحوال
المتداخلة كما ورد على ابن
الحاجب
حيث قال الزايع كل ثان
باعراب سابقه انتهى قوله
ثان اي متاخر وقوله
باعراب اي ملتبس باعراب
سابقه

ولا يجوز تقديم شيء منها (أي الخمسة) على متبوعها (في السمة
واما في الضرورة الشرعية فيجوز تقديم الوطف بالجر وف كقوله
عليك ورحمة الله السلام (ونعاهما عامل متبوعهما) كما هو
مذهب سيبويه اما في الصفة والتباعد كقيد وعطف البيان
فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
فلما انشعب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كقيد منسوب
اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انشعب عمله ايضا عليهما معا
ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا
كما ذهب اليه الاخفش فخلافا للظاهر اذا المعنوي بالنسبة
الى اللفظ كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلافا
الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي
واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل
بأشهر الثاني ووافق فيه المبرد والسيراfi والزمخشري وابن الخاجب
واما جعل العامل فيه نظير الاول لانفسه كما جعله ل الاخفش
والرمانى والفارسي واكثر المتأخرين فخلافا للظاهر ايضا
والاستدلال بمثل قوله تعالى جعلنا من يكفر بالرحمن ابيوتهم
حيث عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع
اذ ليس ككل من البدل والمبدل منه المجزوء فقط بل هو
مع الجار والاعمال فيهما هو جعلنا لا اللام واما استدلال بان البدل
مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق
لامذهبهم كما زعموا واما في العطف بالجر وف فلان كون الحرف
واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها
كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلافا للظاهر

والقياس

هذا هو المذهب
الذي ذهب اليه
السيوطي

مخلاف غلام زيد في جاءني
غلام زيد فان المنسوب اليه
وان كان لغلام مع زيد الا
ان الساقى لبس هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما
معاً

اي في الصفة والتاكيد
وعطف البيان
ولم يعمل في الاول ولم يباشر
شئ

وانسجمة بربل الاشتغال
باعتبار المجزوء وفائدة
اللام التاكيد ليس الاشد

والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه
البعض بعيد لانه لم يزمها لاحد القيلتين كما هو حق العامل
واعرابها (اي الخمسة) كما عرابه (اي متبوعها ولو محلا
او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدلي اني لست بمذكور
ما مضى ولا سابق شأ اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا
عطف على مذكور لئلا يظن كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه في موضع
يكثر فيه الجز بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين
في المثال المذكور فليس باعراب ولا انشاء بل هو ليجرد
للساكنة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول
للاول (من تلك الخمسة (الصفت) قد مر الكونه اشد متابعة
واكثر استعمالا وافر فائدة (وهي تابع) خرج به غيره من الممولات
يبدل) بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت
بالغلبة والاشتهار حقيقة عرقية على ما صرح به الفاضل العصام
في الاطول شرح تلخيص المفتاح (على معنى) ثابت (في) مداول
متبوعه (ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر انواع ودخل
الوصف بحيال الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن
باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمننا على حسن ثابت في الرجل
والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار
اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه
مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع
وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع
انه يصدق ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجزيان الاعراب
على ما يدل على حال المتعلق وللتبعية بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتيا

او حسن

الوصف بحال الموصوف
او وصف بحال الموصوف

فرد المتكلمين
والفعل والاسم

هذا هو المذهب
الذي ذهب اليه
السيوطي

معلوم انه وصف بحال الموصوف
دلالت دلالة تضمنية او التزامية
الموصوفه دلالت دلالة التزامية او

مطلقا) غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل
والعطف بالحرف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو
جاءني القوم كلهم او اجتمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل
منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر
كما صرح في الاقبحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منهما مقيد
بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل
ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اي دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها فزده المصنف بانه (ان ليس لغير
العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز
في تابع ان يكون تعنا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني
وان اتخذ اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على
هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر القاعدة لانه وظيفة
المعاني ويجوز تعددها) لماسر في الخبر (نحو جاءني الرجل
العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما
كما المعرف باللام لامهد ذهني لكن لا توصف بالحكمة
الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امرت على اللبث
يسني كما لا توصف من المفردات الانبكرة بمنع دخول اللام عليه
نحو مررت بالرجل مثلك او خبر منك (بالجملة) حلوها عن التعريف
مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد (الخبرية) لا الانشائية
لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال
الفاضل العصام قدها بها هنا والجملة في الخبر اشارة الى جواز

صاحب الكشاف
وعند البعض يجوز لحوق
الواو بين الصفة
والموصوف لتاكيد الموصوف
كما قيل في قوله تعالى وما
اهلكنا من قرية الا اولها
كتاب معلوم فلا يحتاج الى
الاستثناء

جاءني من غيرات في
في محل واحد

كون

كون الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد
الموصوف بامر يعلم المخاطب انسابه به والانشائية غير معلومة
النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتداء ليس الا افادة
نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) راجع الى تلك
النكرة للربط ولولا لظنت في بادى الرأي اجنبية وانما التزم فيها
الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها
فليس ههنا مظنة الغفلة كما لا يظهر الا بزيد توجهه ولذا بالغوا
في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر (نحو جاءني رجل
قام ابوه وقد يحذف) الضمير (القرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس اي فيه (ويوصف) اي يقع الوصف (بحال
الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف
او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن
من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه
او غيرهما (وبحال متعلقه) كذلك فزيد الحسن نفسه او ذاته
من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني بوصف بلفظ يدل
على معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم
الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال
فالاول (اي الوصف بحال الموصوف) يتبعه (اي الموصوف
في مشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحاد هيا في المعنى
في التعريف والتكبر) حقيقة او صورة كما في الجملة (والافراد
والثنائية والجمع والتذكير والتانيث) والاعراب تركه حذرا

لانه يجوز ان يقول زيد
اضربه بلا تاويل ولا يجوز
جاءني زيد اضربه بلا تاويل
كما سبق

ووصف بحال الموصوف
في محل واحد

ط
في الكون بحسب الدلالة
وفي الشمول للمفرد والجملة
م

معلوم انك قد ذكرته في اول من عرفك
لكن ذكره حكما

عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر والمؤنث
 لا شترأ كونه بينهما فالنوعية حاصلة وذكر الواو في الجمع لارادة
 النوع من الجائزين ولو اراد بكل الافراد منهما لذكرها والا
 في الاثنين (نحو جاءني رجل عالم وجاءني امرأة صالحة والثاني
 اي الوصف بحال المتعلق (في الاولين) من السبعة اي التعريف
 والتشكيك (فقط) دون الخبيثة الباقية وحكمة فيها قد علم
 في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي البواني كالفعل كما قال ابن الحاجب
 اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حواله على غير
 المعوم فيحتاج الى انتظار شديد (نحو جاءني رجال راكب غلامهم
 او الزيدون راكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه النوعية
 على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما
 فقال و (معرفة) ولله درة حيث لم يحتاج المطالب الى انتظار
 شديد كان الحاجب والبيضاوي قد معها مع ان بعض افرادها
 فرع النكرة لكونها شرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا
 ما اي اسم (وضع) وضعها جزئيا او كليا (لشي) ملتبس (بعينه
 اي بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا
 موضوع لمفهوم معين من غير اعتبار تلك الخبيثة فالذهن
 لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل
 موضوع لهذا المفهوم من هذه الخبيثة فالذهن اليه لا يلتفت
 لامهيا وهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير اراجع اليها
 وابد وابامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان
 هذا لا يناول المعرف باللام والبداء والاضافة فان الاشارة

اي في الافراد
 والتذكير

ولو ضمتا كافي المفرد
 وكذا المذكر اذ لم يسبق
 تعريفه لصريح
 قوله محضا بخلاف مفهوم
 انكرة فله وان كان معينا
 بعينه وهو ما وضع لكن
 ليس بعينه معين وهو
 لا بعينه فندبر ما تدبر

اي في الافراد
 والتذكير

الى التعيين

الى التعيين خارجة عن وضوحها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا
 عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة
 التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليعتبر في شيء
 بعينه والنكرة ما وضع ليعتبر في شيء لا بعينه فلهذا في التعيين
 وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة
 الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لا يذا قال
 جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه
 ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل في الاصول
 وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليعتبر في شيء
 بعينه واستبعدوا الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شيء
 بعينه واستبعدوا ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس
 بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من التخصيص والنوعى
 والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن داخلية في وضعها
 الشخصى لكنها داخلية في النوعى فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه
 وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصى الذى هو المتبادر عند
 الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قل والاحسن
 والنكرة ما وضع لشي لا بعينه (اي غير معين هذا اذ كانت
 موضوعة لفرد ما من الجنس كاذهيب اليه الرضى اولشي لا ملتبس
 بتعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للهيئة المطابقة
 ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتوين وغيره ورجحه السيد
 السند في تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع
 بالاستقراء (النوع الاول الضميريات) فانها موضوعة لمعان
 معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الواضع

لستعمل
 لام علت يكون صله مستند

يعنى ان في لفظ المعرفة
 اشارة الى ان مفهومها
 معهود معلوم بوجه ما
 بخلاف النكرة فانها
 وان كان معلوما للسامع
 ايضا اذ الكلام فيما كان
 بالسامع بالوضع والا لم يفد
 التخصيص لكن ليس
 في انظها اشارة الى تلك
 المعلومة
 اي كما كان معلوما عند
 المتكلم

بقلب الالف هاء وسكونه في الوقف والوصل اجراءه مجرى الوقف
ويكسر هاء بلاياء (وتنهي وذهي) بوصل الباء وذات لم يذكرها لقلتها
ولمساء) اي الموث (تان وتين) قال في الامتحان وهذا يدل على ان
الاصل تا (ولجمعهما) اي المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا
في كتب بالياء لان الفه مجهول الاصل وبزيم الواو ائلا يلبس بالي
حرف جر وحل عليه الممدود (ولحق اوائلها) اي اسماء الاشارة
حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهونها لا شتهار
اختصاص اماو الا بالجملة ما لم يلحق او اخرها اللام فلا يقال هاذلك
وها تلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعد بخلاف اللام فلا يجتمعان
فحو هذا ويتصل باو اخرها كاف الخطاب) تنبيه على حال المخاطب
من التذكير والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف ادم حظه
من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعاً لاسم الاشارة لتباينهما او عدم
القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر
مقامها ومنع مسندنا بخلافه وأجيب بان فيه دليل الاسمية وهو
الاستناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة
المنوعة وان هذا (فيقال) في المذكر المفرد (ذلك) بالفتح وفي المؤنث
المفرد (ذلك) بالكسر وفي تثنيههما (ذاك) وفي الجمع المذكر (ذاكم)
وفي المؤنث (ذاكن) انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف
لا يتصرف الكونه على صورة الاسم وعدم اصلته في الحرفية (وكذا
اي ما ذكر او افند في تصرف حرف الخطاب المتصل باخره
البواقي) من ذان الى اولاء فحو ذلك الى آخره وتلك الى آخره وتلك
الى آخره واولئك الى آخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب
خمس انواع اشترك التثنية وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف

بل يلحق كثيراً بالالف
وفـ يلحق ما للتوسط

ط
في صحتها

الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ماذ ذكر وقال
البيضاوي وجاء افرادهم اطلقاً (ويجمع بينهما) اي حرف التنبيه
كاف الخطاب لعدم المانع مع عدم افتناء احدهما عن الآخر (نحو
ها ذلك ويقال) اي يقول العرب (تلك) في (واو لالك) في اولاء
بالمد باللام مع حذف الباء لاتقاء الساكنين في الاولى وقصر الهمزة
في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى
يفتح التاء وحذف الالف من تاء لما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف
في ذلك لحقتها بل كسر اللام على ما هو الاصل في تعربك الساكن
وذلك وتلك مستدتين) اذ الخففتان للتوسط حال كونه كل
من هذه الكلمات الاربع (للبعد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى قبيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد
وارتضاء الرضى واستحسنه الدمامي ورد في الفياض العصام بانه
ينبغي ان تكونا للتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعد بل عند غير المبرد
صنع التنبيه سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد
في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله
واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذان
او تان لك جعل اللام نونا وادغم وردع ايضا بان الاصل كون
الادغام يجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع
لوجود الطرد واد مع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير
الاول اكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا دغام مع سكون
الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لاتقاء الساكنين
ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الاتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام

ط
اي اسم الاشارة وحرف
الخطاب
اي في جميع الاحوال سواء
كان المشار اليه او المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا
بتاويل ماذ ذكر او نحوه

ط
الموضوعة والبعد

مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله
 بالتحريك فممنوع لجواز مثل لجد على انه يمكن ان يدخل اللام
 مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاء الدمامي وردع ايضا
 بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد مع ها
 كما لا يصح ها ذلك وقد جاء اقول مجبته لعدم اللام لفظا فيجوز
 ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام
 كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفاء باللام
 وان الاعل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانك بابدال النون ياء
 واما ثم (بالفتح) وهما (بالضم) والتخفيف وهو لازم الظرفية
 اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير (وهما وهما) بالفتح والتشديد
 وهو الاكثر وجاء انكسر (وهما لك فللمكان) الحقيقى الحسى
 خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب وما سواه للبعد
 والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره
 وهو معنى الاسمى واما الموصول به غيره فمعنى الحرفى ذكره
 الفاضل العصام وهو فى الاصطلاح ما لا يصير جزءا لا يتجزأ
 وعائد تركه لانه لا يفيد المبتدئ لاستلزامه الدور بل يقيد لمن عرف
 عدم صيرورته جزءا فى الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة
 الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد قدمه على المعرف
 باللام مع ان بينهما مساواة لنا سببه لاسم الاشارة فى كونه
 من المنهيات (ولا بد له) اى الموصول فى جزئيه من الجملة (من صلة
 ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم
 والسماع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية
 معلومة للسماع) فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما

معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم فى المفرد فضلا
 عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
 واو كان الخبرية غير معلومة له لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرنا
 اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة
 الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى من مثلا بين
 ان يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت من ضربته
 اما اندفاع الملزوم قطاها واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول
 بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك
 ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه
 ليس بوضعى والتفصيل يطلب من الرضى والدمامي شرح
 التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدمامي والعهد غير لازم
 بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلتها كقوله تعالى
 كمثل الذى يتفق بما لا يسمع وقد يدينهم الصلة قصدا الى تعظيم
 الموصول كقول الشاعر فان استطعت اغلب وان تغلب الهوى
 فقل الذى لا قبث يغلب صاحبه (فيها) اى الجملة (ضمير عائد
 الى الموصول) لارتباطه خص الضمير بالذكر لغلبة واصالة
 وقال صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير وقال الدمامي فى شرحه
 المراد به الظاهر كقوله ابارك ليلي انت فى كل موطن وانت الذى
 فى رحمة الله اطمع اى فى رحمة لكن قال ابو على منهم من لا يجيزه
 وقال بعضهم لم يجزه سبويه فى الخبر فى الصلة أولى فظهر
 من هذا ما فيها فى الامتحان ان العائد عام كعائد المبتداء كذا
 فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا
 لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول

بما لا يخلو من الغش

ولا يكون هذا الخلفا للقياس
اشد الخالفة قال المازني اولم
اسمعه لم اجوزه فقال الشيخ
عبد القاهر اولما اشتها
مورد رددته
نحو اهذ الذي بعث الله
رسولا اي بعثه
نحو من يمين بالحد لا ينطق
بما سفيها بما هو
مثل فاضل ما انت قاض
وقيل فاضل ما انت قاض
قاضيه اي

مثل من الرجل الذي يضربه
لدي واضع توفيقه
الذي

او الموصوف خبرا عن التكليم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه
انا الذي سمعني ابي حيدر ونحو انت الذي قلت واما اذا كان
كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبهاه فلا يجوز الا الغيبة
نحو الذي قال انا وانت اذ في الذي قلت اغناء عن الاخبار
بانا وانت ونحو انا حاتم الذي وهب المائتين واما اذا وجد ضميران
جار المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيدا (ويجوز حذفه) اي الضمير كثيرا والمفعولا
وقليلا او مبتدأ او مجرورا (عند قرينة) اذ لا حذف بدونها
الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزءا من الصلة (وهو
اي الموصول (الذي) هو (للواحد) المذكر واللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به
كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشبهة في وقوع
الاوصاف وشئ منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية
اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين اي فصل
بين الاولى والثاني الياء كناية التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت
قال الفاضل العصام هذا بما لا يحل فيه مناسبة فضلا عن شاهد
ثم القياس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى ليست بحرف منه بل كلمة
راسها لكن عدل عنه هنا لتزايها منزلة الجزئية منه
لازم هي الياء (ولسناه) اي الواحد (للذان) رفعا (والذين
نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع
وجعل عليه للذان واللتان (وجمعه) المذكر وفيد المشبه
بالعاقلة (الذين في الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجر
واي كالأذى هي (للواحدة) المؤنث (ولسناها) اي الواحدة

اللتان (رفعا) واللتين (نصبا وجرا) (وجمعها) المؤنث
اللواتي (وجاء فيه اللواتي بحذف التاء والياء معا) واللاتي
بالهمزة والياء (واللاتي) بالياء فقط ساكنة او مكسورة
واللاتي (بالتاء والياء) (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر
واللواتي (بالهمزة والياء) قال مولانا السيد محمد الله في شرح
لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتي جمع الجمع (وذا) عطف
على الذي الواقع (بعدما) الكاتبة (للاستفهام) نحو ماذا
صنعت اما بمعنى ما الذي قاله في جوابه لي مطابق السؤال
في كونها اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى
اي شئ فالنصب اولي فيه لي مطابق السؤال ايضا في كونها
فعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) لذي العلم
الا انه يجوز (وما) في الغالب لغزير ولصفات ذي العلم والمبهم
امر و يستوي فيهما الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث
كذا ذكره الفاضل العصام (واي) للمذكر (وآية) للمؤنث (والالف
واللام) اي محمودة علي ما في شرح المفتاح للشرقي والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا
قالوا انه ان يقول ال كهل ذكره في الامتحان لكن هذا يخالف
لما سبق واعلم ان شئ في احد الموضوعين على احد الرايين وفي الآخر
على الآخر الكائنين (في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي
في المذكر) (والاتي) في المؤنث (والنوع الخامس) من الستة
المعرف باللام (سواء كان في العهد) الخارجي على ما هو المتبادر
عنده الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها
امامه را او افرادا (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) المعهود

كقوله تعالى ومنهم من يمشي
على بطنه الآية
ويجي لذي العلم قلبلا

لان ما ابتدأه واخبره وجوابه
مشا كتابه فرفع على انه خبر محذوف
اي صكا مضموع او الذي صنعت

والمؤنث

المذكور (او الجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هو وفيسمى
 لام الحقيقة (نحو الرجل) اي جنسه (خير من المرأة) اي جنسها
 او من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله
 تعالى ان الانسان لني خسر الا الذين الية اوفى ضمن بعض الافراد
 بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر
 اللحم حيث لا عهد (و) الم عرف (بحرف النداء اذا قصد به
 معين نحو يا رجل) والافكرة نحو يا رجلا والمنقذون لم يدكروه
 لانهم انه داخل في الم عرف باللام اذا صل يا رجل مثلا يا ايها
 الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع
 السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات
 او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة
 الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى الم عرف
 بالنداء وما اذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل في الابهام كذل وغير
 وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا (نحو غلام زيد) او زيد
 غلامه وتعر يفه مساو وتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع
 الثاني) من الخمسة (العطف بالحروف) اي المعطوف باحدها فقدمه
 مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه
 مقصودا بالنسبة كتبوعه بخلاف السائر كما يجي ولانه يدخل
 الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجي في التاكيد
 وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
 ونم وحي لا يتكلف ارنكه البعض واكتفى بما يفهم من قوله
 وهو تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة التي هي
 للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق

ومثال المضاف بالواسطة
 مثل جاءني الرجل صاحب
 الجام الفرس
 لعدم احتياج في التلطف الى غير
 كالضمير المتصل

وهو المقصود بالنسبة
 مع متبوعه

كقوله

كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راي
 والتاكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج والارتفاع
 نحو بالله فبالله والله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل
 جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف
 ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد
 اثر الكلا المقضيين ممنوع وجعله لاحدهما والتقدير الاخر مما لم يقل
 به احد (وهي) اي تلك العشرة واقد احسن في عد هيا هنا
 وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل
 الواو (للجمع مطلقا) والفاء (له مع الترتيب بلامه هـ لـ و ز ح خ
 فيكون للتعقيب (و ثم) للترتيب معها (و حتى) له معها ايضا
 لكنهما فيه اقل وهي فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به
 جزء قوي اضعيف من المتبوع ليقيد قوة اضعف فاصح
 لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه
 على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
 الحاجب حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
 بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركب
 الحاجب على رجالهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك (واو
 واما وام) لاختلاف الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم
 وهذا بيان المعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجئان
 للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ المعين عنده بخلاف ام
 وام التصلة لازمة للهجرة ولو تقديرا يلزمها احد المستويين
 والاخرام ويجاب بتعين احدهما او كليهما اذ لا يتم الا
 لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عذبه بلا تعيين فيطلبه

والاحد

والاحد
 والاحد
 والاحد

والاحد
 والاحد
 والاحد

واما على راي آخر فقال
 وانما لم تقدم مع كون
 ذي الحال نكرة محضة
 لعدم اللبس بوجود الواو
 اجدبهما كونه صفة لزيد
 في المثال المذكور تابعة له
 بتبعية المعطوف عليه
 واخرجهما كونه معطوفا
 على الصفة المتقدمة تابعا له
 اي بلا دلالة على الترتيب
 ولا على المعية
 اي ليدل عليهما حتى يميز
 الجزء باحدهما عن الكل
 فيصير كانه غيره

نحو ازيد و ثم ام عمرو

عند قصد الاضرار
عن الاخبار الاول والشك
في الثاني
فكان لم يحكم في المعطوف
عليه بشئ (بالحق ولا بعده
والاخبار اريدى وقع منه
لم يكن بطريق القصد
وذلك لوجوب تغاير طرفيها
معنى والمفرد المعطوف فلا
يكون منفيا لان حرف النفي
انما يدخل الجمل فيجب
كون المعطوف عليه منفيا
ليحصل التغاير
قال المصنف فيما علقه على
الامثلة من قتل قتيلا
فان القتل لا يقع على الحي
حين هو حي لعل على المقتول
بذلك القتل فزمان القتل
والمقتول واحد فاقبل
حققة بخلاف من قتل حيا
فانه مجاز باعتبار الكون فمن
لم يمتهم عند اذنته فاجعل
القتل مجازا باعتبار الاول
فانه مجاز في شرح الحديث
فمن على ما مر به عطف
المعطوف انتهى وقس عليه
المصنف

والمنقطعة للاضرار عن الاول مع الشك في الثاني فيصنع عمل في الخبر
نحو انها لا بل ام شاة وفي الاستفهام نحو اريد عندك ام عمرو
ولا (انني ما اوجب الاول نحو جاء في زيد لا عمرو وفي لازمة
الايجاب (وبل) للاضرار مع الايجاب كجاء في زيد بل عمرو
وامامع النفي فلمصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه
على قول ولا ثباته لما بعده على آخر (واكن) في عطف المفرد
للا ثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وهو نقيض لا
وفي عطف الجملة للا ثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير بل
نحو جاء في زيد لكن عمرو ولم يبحي وما جاء في زيد لكن عمرو وقد جاء
فهو لا يفارق النفي (واذا عطيف) اي العطف بالحروف
او وقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا او مستترا
احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا يشترط للعطف عليهما
يجب تاكيد به (بمنفصل) ويقع تركه بمعنى ان شرط العطف
عليه التاكيد به فالجزء شرط لشرطه بناء على ان الشرط
اذا كان علة غائبة للجزء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج
ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط
في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيد به ياؤلا كذا حقيقه الفاضل العصام
ولما اؤهم قوله يجب الى آخره جواز كون التاكيد مؤخرا
عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت
ناوريد) ونحو زيد ضرب هو وعلامه وجه الوجوب ان الفاعل
لم يصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة فالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة

ولا يجوز

ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس
كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بعد المعطوف
نحو قوله تعالى وما امرنا ولا ابائنا (فيجوز تركه) اي التاكيد
بلا فتح مع جواز اثباته لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار
كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا فلا الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الايد المتقدمة فالقول بمحصول الطول به
جني يفتي عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان
الاختصار على ما ذكره استحسان فكيف يعارض الواجب
فضلا عن الرحمان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا
من التاكيد لما في كان ما ذكر في التاكيد مما لا يعني انتهى
فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به النقصان
في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض من يتو لا استقلاله على متبوعه
الذي هو غير مستقل وهي سبب استقبا حهم العطف بدونه
وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي ايدان استقلال المتبوع
بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد المعطوف
كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز
التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا
مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز
البديل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف
لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التخيبة فلا يلزم ايضا
المزية المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على

فيعارض النقصان الحاصل
بالبعد مزية التابع بالاستقلال

الذي هو خلاف الاصل

لفظا وان كان مستقلا
معنى

لكونه غير مقصود بالنسبة
فبسوغ تحطيا طه عن
التابع بالجزئية

والمضمر المجزور

المضمر المجزور) لان العطف على المظهر المجزور جائز بدون
 إعادة الجار (اعيد الحافض) حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال
 بينهما لم يكن الاحتياج من الطرفين لفظيا ومعنى بخلاف
 الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على
 بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم إعادة الجار (نحو
 ضربت بك وبزيد) وجزه بالاول والثاني كالعديم معنى بدليل
 قوله (والمال بيني وبينك) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقبل
 بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كني بالله ثم ان هذا مذهب البصرية
 في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطراب وجوزه
 الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار (والمعطوف
 في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع) من الاحوال العارضة له
 بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحد هما
 فيختص العوض به ايضا نحو بازيد والحارث وعمرو وعبد الله
 وباعيد الله وزيد فان سبب لزوم مجزور المنادى عن اللام اعني
 لزوم اجتماع التي التعريف او المجزور مفقود في المعطوف وسبب
 بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو
 لاني عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائهم ولا ذاهبا عمرو الارتفاع
 ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا
 على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممنوع لحال عن الضمير
 الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شئين
 بحرف واحد على معمول واحد بالانفصال) لان قيام
 الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرا
 وبكر خالد) والله دعه حيث صرح بهذا ولم يكف كائن الحاجب

ولا مجال للتاكيد لعدم
 المجزور المتصل
 و قد ذكره في بعض
 النسخ

واحتراز بهذين الاحوال
 العارضة له من حيث
 نفسه فقط كالاعراب
 والبناء والتعريف والتكثير
 والتثنية والجمع فان
 المعطوف ليس في حكمه
 فيها
 كعمرو في قولنا زيد عن
 القسام وعمرو قائم في حكم
 المعطوف عليه بالنظر
 الى القسام من كونه مبتدأ
 واجب التعريف محصور
 في القام ضمير المتصل
 منه

والبيضاوي بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما باو احد (على معمول
 عاملين مختلفين) اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كالفاضي
 مالم يظهر غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف في كلام
 الغير لغويا اعني الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد
 لا بد منه كذا في الامتحان (الاعند تقدم الجار) الذي هو احدى هما
 سواء اول المخفوض العاطف او لا (على رأي) وهو رأي الكسائي
 والفراء والزجاج والروى عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام
 في المغني (نحو في الدار زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفي الدار
 زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرفع والناصب
 يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المن
 ايضا اذ تقدم على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان
 تقديمه على المرفوع والمنصوب فيقول الى تقديم المجزور كما وقع
 في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالمدول عن عبارتهم اتبعا
 لابن هشام يدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة
 لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في السهيل ان قوله
 انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل
 المعطوف بالعاطف كما في المثالين او انفصل بل انحو ما في الدار زيد
 ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائهم ولا قاعد عمرو وقال الدمامي
 في شرحه وهزني هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج
 ونسب ابن هشام الى اعلم الثمري وهو ايضا مخالف لما
 نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام ونلقاه الدمامي
 بالقبول حيث قال في شرح السهيل ان في هذا اربعة اقوال
 احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في منتهى والثاني انه يجوز مطلقا

تكلفه ظاهر وكونه باردا
 لان استعمال عطف على
 كثير فيكون تعلقه
 بمحذوف باردا منه

استاذ ابن الحاجب

استاذ ابن الحاجب

عاملين جارا

وهو الذي نسيه ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم
من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم
وانثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب
قوم منهم الاعلم النعمري وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع
المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجبر
في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدّر يدل عليه
ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل (والثالث
التاكيد) والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح هما في اللغة
التقرير بقدمه مع ان البديل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا
بالنسبة مثله لانه قد يؤول في العاطف في اللفظي لما مر فيكون التاكيد
بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام لو اخرج
المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها
في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه
وهو ما يفرز المتنوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل
صريحاً على ما يدل عليه التاكيد ككفاء بدلالة اسمه عليه
ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة
لى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر
عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب
والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير
وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهيئتين تقرير
جزء المتنوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليهما (وهو قسمان
لفظي) سمي به لانه يقرر لفظه كقوله بخلاف المعنوي كما يجي
وهو تكرر اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنة مع اتفاقه في الحرف

لان الاعلم عليه باسواء آخر
الكلام اوله في تقديم الخبرين
على الخبر عهدهما وابن
الحاجب لم يرض به
لاستلزامه جواز مثل زيد
خرج غلامه وعمرو اخوه
وان زيد اخرج غلامه ويكرا
اخوه لوجود استواء
اول الكلام آخره مع انه
لم يجزه وعلل
اي ما يطلق عليه لفظ
التاكيد
ورود السماع

وهذا معنى قول ابن
الحاجب تقريرها بالتضمن
دون المطابقة المعنوية
في التاكيد

الاخير (او مرادفه في الضمير المتصل ويجرى) اللفظي (في الالفاظ
كلها) اسماء او فعلا او حروفا او مركبا قال المصنف ومن هذا ايضا
يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى
بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ محصورة كالمعنوي
ولا يخفى ما فيه من التكلف (نحو جاءني زيد زيد) او حسن بسن
وضربت انت وضرب ضرب زيد) ولا لا او نعم نعم في جواب
اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم ومعنوي) لانه يقرر معناه فقط هو
مخصوص بالمعاني من الاسماء لا يجرى كاللفظي في الالفاظ كلها
باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد الكثرة بما
عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم
وليلة لانحو رجالا ودراهم (وهو) اي المعنوي (نفسه وعينه
بمعنى ذاته ويجوز الجرياء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني
زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما
الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغة
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نقول جاءني زيد نفسه
وهند نفسها والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم
والهندات انفسهن وكذا عينه (وكلاهما) المذكر (وكلاهما
المؤنث يؤكد بهما المثني اكونهما مثني المعنى كجاءني الرجلان
كلاهما والمرأتان كلناهما (وكله) يؤكد به الواحد والجمع مطلقا
باختلاف الضمير كقراة الكتاب كله والصحيفة كلها
واشترت العبيد كلهم والجواري كلهن (واجمع واكنع واتبع

اي ومن جريان اللفظي
في الالفاظ كلها
باراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر والمؤنث كراهة
اجتماع التثنيين

وابضع) بالمهملة او المعجمة كلاهما بمعنى اجمع يؤكدهما الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعا وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكدهما بكل وما عطف عليه الا ما يفتقر الى اجزاؤه حسا او حكما غير المثني اذا الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقهما لم يكن في التاكيد بهما فائدة (وهذه الثلاثة اعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية (اتباع) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع (لاجمع) تابع فان كون افعال جمع فاعل يختلف فيه ذكره الفاضل العصام لا يجمع اظهور دلالة عليه يقال تبعه اذا مشى خالقه او مربيه فغضى معه فتولاه (ولا تقدم) هذه الثلاثة (عليه) اي اجمع اذا اجتمعت معهما (ولا تذكر بدونه اعدم وفاتها بالمقصود لما مر (في الفصح) وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية (واذا اكد المضمير المرفوع المنصل) بارزا او مستكما (بالنفس والعين) اي باحدهما (اكد او لا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويطلبه انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول اونسام ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيرهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا اعدم اللبس والوجه الجميل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخوانه لا تستعمل لغيره التاكيد وكل وكلا المضافين

منه من شئت عند فهم الجمع

معمهم وانها هي معنى الجمعية
هذه الثلاثة اتباع لاجل

الى

الى الضمير لانه مان غير التاكيد الامتداء فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه (وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكيمهما ومع وجود الاختصار في الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يفرع عليه عكس ما في الكافية لمتصل ببيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كافي الاول فافهم (والرابع البديل في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو بمناصب الى المتبوع لاجتياحه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع اذ من اليك انه لبس مقصودا بمناصب اليه كالجني في مثل جاءني زيد اخوك فان المقصود به لبس اخاك وقال الفاضل العصام واعتد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هي مقصودة من ضم اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضم اليه فلا بد من زيادة تحصيل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كافي البديل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن في الذهن كافي البواقي ولخرج البديل من المنسوب عنه نحو ضربي زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شيء وما اختاره المصنف من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل

بمعنى

ما اذا كان
في مقدم ولا تذكر

قوله بالنسبة لبس صفة
الفصل بل الباء للبيانية
المقصود بسبب النسبة ومن
جعله صفة فانه قطع
عن توجهه الكلام ولم يتل
من سعيه الا الملام والعلم
عند العلم

من تعريف ابن الحاجب

فيل جامي وهندي
وغيرهما

العصام (دونه) أي المتبوع فخرج ماعدا العطف بحرف
الاضراب قبل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود التكلم ابتداء
ثم بدوله فيعرض عنه ويقصد المماطوف فكلاهما مقصودان
وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاختيار الذي وقع
من التكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا حصر في منه بدل وقالوا
بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام
الغلط بشرطه ان يرتقي من الأدنى الى الأعلى ويسمى بدل بدو
نحو هذا بدو الشمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول جوار فيسبق
اسمك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكير
والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم
فحقه الاضراب عن المخلوط فيه بل فظهر ان لافرق بين الاضراب
فسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير
اضرابا او الاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان
في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يدلون فالوجه
ان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان ويتقصص التعريف بصفة
أي وهذا واهذا في ايها الرجل وباهذا الرجل وباهذا الرجل
فانها المقصودة بالذبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل
العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل) أي بدل هو
الكل (من اكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) أي البدل والمبدل
منه الكلان (على) شيء (واحد) وان لم يكونا مترادفين
او متساويين (نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض) أي بدل هو البعض
من الكل ان كان مداول البدل (حزء) مداول (المبدل منه
في الخارج) نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال) أي بدل مسبب

غالب

غالبًا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر (ان كان بينهما تعلق
وملا بسة) (بغيرهما) أي الكلية والجزئية وفيه إشارة الى ان
اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا
مطلقة بل (بحيث ينتظر النفس) أي نفس السامع (بعد ذكر الاول
وهو المبدل منه) (وتشوق الى الثاني) وهو البدل (نحو سلب زيد
نوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويشوق الى ذكر ما
يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرها
وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملا بسة
بينهما بغيرهما فيقتضي ككون غلامه في جاءني زيد غلامه
بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) أي
بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه غلطاً) صريحاً
او غيره فيشتمل اقسامه الثلاثة الا انه خلاف الظاهر اذا المتبادر
من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع
الى آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقاً لو وقع انقسم
الاول في كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط
صريحاً بقربة المثال في القسم الاخير مهملاً مع لا يقع في
كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاء فانيها شامل لهما
بلا تكلف كما صرح به في الامتحان (نحو رايت رجلاً جارا ولا يقع
في كلام الفصحاء بل يورد دونه بل ويجب وصف النكرة
المحضنة (المبدلة من المعرفة) فيه إشارة الى انه لا يلزم ان يطابق
المبدل منه تعريفاً وتذكيراً كما في الوصف كجاءني رجل غلام زيد
بدل الكل) ان لا يتحد غيرهم مع المبدل منه فلا يضرب تعاريفها
انما وجب ليكون كالجار لما فيه من نقص النكرة ولا يكون

انه

فالاضافة في هذين
القسمين بيانية

المقصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله تعالى بالناسبة
 ناصبة كاذبة ولا تبدل الظاهر من المضمحل الكلي الامن الغائب
 نحو ضربته زيدا) لان المضمحل المتكلم والمخاطب اقوى واخص
 دلالة من الظاهر فلو تبدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون
 المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي
 لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك
 واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار (و) النام
 الخامس (من الخمسة) عطف البيان وهو تابع جى به لايضاح
 متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
 بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله
 ولا تبدل على معنى فيه (اى فى متبوعه) نحو اقسام بالله ابو حفص
 كنية (عمر) بن الخطاب رضى الله عنه عمر عطف بيان له
 فمجموع ما ذكرنا من العمولات (على ما ذكرنا) (ثلاثون) واما ما
 ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد
 فى المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم
 وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجزور المجزوم
 الباب الثالث فى الاعراب (تذكر ما سبق (وهو) فى الاصطلاح
 شى (حركة او حرفا او حرفا) (خارجا عن العامل) بواسطة
 لم يذكرها اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل فلا ينقص بها
 فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا وصفة
 معا كما فى الاعراب بالحركة او صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف
 فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعية
 قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة

من يعنى
 الغلط

الذكر نقول مسلمون مؤمنون مسلمون او نقول مسلمين
 مؤمنين مسلمين وكذا التثنية وملحقا تهما والاسماء
 الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان فى اصل
 الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرفع
 والثاني عند ورود الناصب والجار لكنها ايا غير دالة على شى
 او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل ككلمها دال
 على المعانى الموجبة للاعراب ويتعدد الدلالة فى بعضها فيحدث
 فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما يحدث به فى الاعراب
 بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى المقضية ولهذا
 انكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع اليه) يختلف به
 اى بسببه صفة (آخر المعرب) لفظا او تقديرا او محلا فالمراد
 بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخر عند الاضافة واو فرضا
 فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى ككناه قائم وياه بصرى
 وواو مسلمون على ما هو المختار عنده من ان كلامها كلمة براسها قال
 المصنف للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق
 العامل ليكون دليلا ^{عليه} فان لم يمنع من ظهوره شى فلفظى
 وان منع حال فى آخره فتقديرى او فى نفسه فحلى وهذا تابع
 لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص
 بالاولين والاولى انواع للعام وكذا محاليها وافسامها والمعرب
 فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد به العام
 يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر
 لا الاصطلاحى والابتناء على التعريف بخروج المحلى الذى فى المبنى
 فلو قال آخر الكلمة ككافى تعريف العامل لكان اصوب

فيكون من قبيل عموم
 المجاز ولكن لا قرينة
 ظاهرة له ذكره المصنف
 فيما علقه على الامتحان
 اللهم الا ان يقال يعمل
 ذكر الجمع المذكور السالم
 والمبنى فى بيان محل
 الاعراب قرينة له لكن
 فى كون اللاحق قرينة
 للسابق مع تباعد هما
 خفاء لا يخفى ولذا قال ظاهر

فى الامتحان فى بحث
 شرح المرفوعات
 متعلق باقتضاه احوال
 من فاعله لا بعروض
 والمعنى المعارض اعم من
 المشابهة فيصح التفرع
 بقوله فيوجد آه فافهم

وهو الرفع وال نصب والجر
 والجزم هنا

واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه
بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص والمعرب
الاصطلاحي يخرج المحلى المذكور من الحد والمحدود مع ذكره
في الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي
الفهم ويمكن ان يقال انه اخرجيه عن التعريف وادخله
في التقسيم تبليها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور
نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان الجرح بالحرف الزائد
ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان
وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد
والمحدود لعدم مقتضيهما فيكون التعريف للاعراب الاصلي
لا الملحق به ولو اريد بالمعرب ما يشملهما وزيد في تفسيره او حمل
عليه اولا لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا
العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما التقصص بالواسطة
قد فوع بان المتبادر من البيان السبب القريب وهي من البعيدة
لكن باباه ما نقلنا عنه وتعريفه للعامل (وله) اي للاعراب
مطابقة اكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم (تقسيمات
اربعة) بالاستقراء (متداخلة) اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة
فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام
الخارجة من التقسيم وهذا كتنظيم الاسم تارة الى المعرب
والمتين واخرى الى المعرفة والناكرة مع ان كلاهما اما معرب او متين
التقسيم الاول منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) وانما
قدمه (فقل هو) اي الاعراب (اما حركة) وهي الاصل فيه

علا يتعلق بشي أصلا

تجوز ان يكون جمع الاعراب
الخاصة بالاعتبار الاول

حذفها

لحقها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (او حرف) وهي
ليست باصل لانقاء علة الاصلية فيها لكن يكون اعرابا لا امر
يقضي ذلك كإغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة
او حذف (اي حذف احدهما للجزم ولذا اخرجتهما) والحركة
ثلاثة ضمة) سميت بها لضم الشقين عندها (وفتحه) لفتح
الف عندها (وكسرة) لفتح الف عندها فكانت بكسر
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومرتت زيد والحرف اربعة واو
والف وياه نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومرتت يابه ونون نحو
يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلاثة حذف
الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون
نحو لم يضربا فمجموع) اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثاني) منها تقسيمه
بحسب المحل فهو (اي المحل الذي يحسبه هذا التقسيم) اما
معرب او متين (بالحرركات المحضة) لامع الحذف
او بالحروف المحضة) لامعه (او بالحركات مع الحذف او بالحروف
مع الحذف والاول) وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب
ملتبس او معرب) بالحركات الثلاث (في الاحوال الثلاث غير
تابع بعضها البعض في بعض الاحوال) بالضمه رفعا (اي مرفوعا
او حالة الرفع) والفتحة نصبا والكسرة جرا (هذا هو الاصل
ايضا اذ بالشركة تحتل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة
لشئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى
فما وجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله (فهو
اي تام الاعراب مما بالحركة المحضة) (الاسم المفرد) لا المثني

اي كما كان الحركة هي
الاصل

والجموع بقرينة ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكر او مؤنثا
وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احتزبه عن السالم مذكرا
او مؤنثا اذا عراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص
المنصرفان) لاحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما
فيحتاج اليهما كما سيبي احتزبه من غير المنصرف لان اعرابه
غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
فان المنصرف على ما فسر غير صادق على المعرب بالحروف
كاسيحي (نحو جاءني رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا
ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب بالحركتين) فقط
وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واسار اليه
بقوله (اما بالضمه رفعا او الفتحه نصبا وجرا فهو) اي ناقص الاعراب
بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءني احد ورايت احد
ومررت باحد) وسيجي ترك الكسرة فيه وانما حل فيه على
النصب للناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه
علامة العمد والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحه وهو ما اشار
اليه بقوله (واما بالضمه رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اي ما
بالحركتين المذكورتين (جمع الموث السالم) وحل نصبه على
الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيبي
نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني
وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اي كالحركات المحضة (اما تام
الاعراب بالحروف الثلاثة) في الاحوال الثلاث على ما هو الاصل
كافي الاعراب بالحركة (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
فهو) اي تام الاعراب مما بالحروف المحضة (الاسماء الستة

دفع خبره
لا يحتاج خبره فوجد مبتدأ
هذا لئلا يضل الزجر والحوار

(المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غير ياء المتكلم) اذ المضافة
اليها بالحركة تقدير اكسائر الاسماء المضافة اليها كما سيبي (المفردة
اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما
ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف) (المكبرة
اذ الصغيرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بأبيه وانما جعل اعرابهما بالحروف لانها اسماء او اخرها ثابتة
في حال الاضافة سمعا بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد
بخلاف نحو المصافيهت الزائدة فامكن جعلها علامة كافي التنبيه
والجمع والسالك من التحريك فانقلب الحال ههنا بسبب
العارض فصار الحرف اصلا لحقته دون الحركة بخلاف نحو دم
اذ يحتاج الى زيادة حرف ليجرد الاعراب وقد صار العين آخر
محلا للاعراب محذوف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام
لا يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضاً من الكلمة
والاعراب وصف فتافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب
سكون ياء عاد الى اصل الحركة ذكره في الامتهان (واما ناقص
الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا) هذا هو الاصل فيه كالضمه
والالف فرع له فيه للضرورة والنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى
عكس ما في الكافية واللب (والياء نصبا وجرا فهو) اي ناقص
الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم) وهو ما لم يتغير بناء
واحد للجمعية والتغير في نحو سمنين وارضين وشين وقاين
من السواد بعد فتح الجمعية (واولو) جمع ذو ومن غير لفظه
وعشرون واخوانها) اي نصائرهما من ثلاثين الى تسعين (نحو جاءني
مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورايت مسلمين واولي

لم يقل لاماتها ليشمل عين
فم وذو فان لا يهمل ما حذف
نسيا في كل حال صار
عين هما آخرين كلام
الاربعة الباقية
عدل عن قول الفاضل
الجاي حين الاعراب
حذرا عن لزوم المصادرة
خبر بعد خبر لا واخرها
والمزاد بالحذف عدم
التلفظ فيم القلب في فم
هذا في ذو فرضي حلا
على احوالها اذ لا يقع عن
الاضافة اصلا

شبين ثار
اصر شبت بمعنى جماعت
اصر قلت بمعنى جند

مال وعشرين او بالالف رفعوا والياء نصبوا وجرا فهو (اي ناقص
 الاعراب يهذين الحرفين) (الثنى) وقد سبق ما هو (واثنان) وكذا
 اثنان وثنان (وكلا) وكذا كلنا بلاتين وواو بلا اضافة قال
 الفاضل العصام (مضاف الى مضمر) اذ لو كان مضافا الى مظهر
 لكان معربا بالحركة التقديرية (نحو جاءني مسلمان واثنان
 وكلاهما) ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
 وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق
 الإشارة اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتمال عن الالف
 في الاحوال الثلاث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العدة
 احق بالامتيان الذاتي والذني لكونها اكثر اولى بالالف الاخف
 ولكونه ضمير في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخا للضممة
 أولى رفع الجمع من الباء فلزم اشتراك الاربع في البناء ففتحوا
 ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى
 التثنية والجمع لم يخصص للاعراب تخفض الحركة فارتفع الجبر
 وايضا لم يمكن الحاق التثنية والجمع على ما كان جذرا من الساكنين
 فزادوا نونا عوضا عنهما قبل نظر الى الاول لم تسقط مع اللام
 والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالتبهي وكسروها
 في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد نزول العلامة
 الاولى بالاعلال نحو مصطفيين ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر
 لانها كالثنى لفظا ومعنى واما كذا فقد لفظ ومنه المعنى
 فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الحق بالاصل الاخف
 جانب لفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا
 اصل في الاعراب وكذا كلنا والحق باب عشرين ايضا ظاهر

لكونها

اي كدالاتها على معنى
 التثنية والجمع

الجمع والجمع والتثنية

يعني ان الواضع اعبر عند
 الوضع دلالة هذه الحروف
 على المعاني الخفية ايضا
 وعدم تخصيصها فيها وعدم
 امكان الحاق التثنية بعد
 التركيب فرادوا نونا عوضا
 عنها ولا منافات بين هذا
 وبين ما سبق فافهم

لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولواو عدم النون للزوم الاضافة
 كذا في الامتحان (والثالث) وهو ما بالحركة مع الحذف (لا يكون
 الا تام الاعراب وهو) اي الثالث (قسمان لان محذوفه اما حركة
 او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع
 الذي لم يتصل باخره ضمير) مرفوع بقربة الاق اذ بانصال
 المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال
 وهو في عرفهم ما لبس آخره حرف علة (فرفعه) اي رفع ذلك
 المضارع (بالضممة ونصبه بالفتحة) ولونقدرا كما في الوقف
 ولا يخفى ان لبس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه
 بمحذوف الحركة) ولونقدرا كما اذا اتى الساكن بعده (نحو يضرب
 ولن يضرب ولم يضرب) ولم يضرب الفوم (والثاني) وهو
 ما كان محذوفه حرفا للفعل (المضارع المذكور) الذي لم يتصل
 باخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واوا او ياء والفا (فرفعه
 بالضممة) نقديرا لاستثقالها عليها (ونصبه بالفتحة) ولونقدرا
 كما اذا كان الاخر الفا (وجزمه بمحذوف الاخر) مطلقا لان الجازم
 لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يغزو) ويرى
 ويخشى (ولن يغزو) ولن يرى وان يخشى (ولم يغزو) ولم يرى
 ولم يخش (والرابع) وهو ما كان بالحرف مع الحذف (لا يكون
 الا ناقص الاعراب وهو) اي الرابع (الفعل المضارع الذي اتصل
 باخره ضمير مرفوع غير النون) الذي هو للجمع المؤنث اذا المضارع
 لو اتصل هو به لكان مبنا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتي
 فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بمحذوفه (لان الضمير المرفوع لما عدا
 جزءا بدليل سكون آخر ضميرنا دون ضميرنا جعلوا الاعراب بعده

ولم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جطوا اعرابه بالنون
 لعدم امكان حذف الحركة في الجزم حذف الحركة
 وحلوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب
 يناسبه في مخرج اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل
 على الجر دون الرفع في الاسماء فتناسب بدله فيحمل عليه في الافعال
 ايضا (نحو يضربان) ويضربون وتضربين وربان وربون
 وزمين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربي ولن ربمان ولن
 ربوا ولن زمي (ولم يضربا ولم يضربوا الى آخره) (فالمجموع) اي
 مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة
 ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقصة
 المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد
 منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان
 للثاني احكاما اخر لا بد من معرفتها احتاج الى بيانها فقال
 والمراد في الاصطلاح (بالمنصرف) سمي به لكونه صرفا في الاسمية
 ولذا سمي امكن اول حوصه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة
 اول غيره بدخول الجر والتوين او لزيادة به قدمه لاصالته
 ولكون مفهومه وجوديا (ما) اي اسم (دخلة الجر) بالكسر
 لتبادره لاصالته كما سبق (والتوين) لعدم مشابته بالفعل
 وهذا لا يصدق على العرب بالحروف (وبغير المنصرف) سمي به
 لعدم ما ذكر في المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج المعرب
 بالحروف لان المنع انما يصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك
 واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان (لا بدخلة الجر) بالكسر
 فدمه نذيرها على ان منه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض (والتوين

قول صرف بكسر الهمزة وفتح حاءه قد يكون
 بفتح الصاد ففي هذه النسخة معان اول معنى
 التغيير والثاني بمعنى الزيادة والثالث بمعنى
 التحويل

المتكسر

للممكن لانه لما شابه الفعل في تحققي الفرعتين اذا الفعل فرع الاسم
 في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه مانع من الفعل
 اعني الكسر والتوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة
 الافراد ليحري عليها الاحكام وهذه لا يحصل بتعريف ابن
 الجايب بل بمعرفة جميع العلل وشرايط تأثيرها وهي لا تبين
 الا بالتفصيل الا في بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان
 الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة لتقرينية وهو محل التعريف
 كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واسكت في ما يفيد معرفة
 الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف
 على الاعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل بل الا في
 فافهم (وهو) اي غير المنصرف (على نوعين) الاول (سماعي)
 وهو ما يتوقف منه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه
 قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد وموحد
 وثناء وثني وثلاث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضي هذه
 مجموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصلا لا عشارا والمجرد
 والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس
 ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان وثمان وسباع
 ومنبع بلا سماع بل المسموع مع بقاء النسبة نحو خماسي الى تساعي
 هذا قال القاضل المصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة
 مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعول ولا في فعال في السعة
 ولم يجعل ايضا ما جاء مع الباء دليلا على السماع لجواز ان يكون
 النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعول وجعل ابن مالك
 خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد

ولذا خصها المص
 بالذكر

المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل
 جاءني القوم احاد او موحد جساوا واحدا واحدا وكذا البواقي
 واخرى جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه
 في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن
 او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
 من احدها فقبل انه معدول عما معه من موافقة المعدول للمعدول
 عنه في التكرير وقبل عما معه اللام لموافقته الموصوف افرادا
 وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانياً ولم يذهب الى ذلك ولم يعد ولا يعمامة
 الاضافة لانها توجب التثنية او التثنية او اضافة اخرى مثلها
 كما مر وليس في اخر شيء من ذلك وقال الفاضل المصمم ان هذا
 الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها
 في الاصل المعدول عنه وينبغي ان يكون بعيدا والوجه الوجه
 ان جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني الرجل ورجل آخر
 لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الاما ذكر او لا
 ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولاين فروعاً المناسبة بين الحال
 والاصل وحكمه بانه معدول عن احدي الصورتين منعت تلك
 الالفاظ او مثلتها حال كونها (صفات) اذ لو كانت اعلاما
 للذكر صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للموصف
 فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
 الاصل مع العمليّة ولو للاثبات لم تنصرف بالانفصال للتثنية
 مع العمليّة لكنها لا يكون حبيذاً بما نحن فيه والسبب في كل منها
 العدل التحقيقي والوصفي اذ العارضي صار اصلياً في المعدول
 لاعتباره في وضعه (و) نحو (جمع وكنع وبيع وبضع) حال كونها

مخرجت وباتيم نيم عدي وقبل

اي التفضيل على ما ذكر

لاصل

جوعا

جوعا (فان جمع جمع جوعاء مؤنث اجمع وقياسه تكسير فعلا
 صفة فعل واسما فعلا فيهم ومعدول عن احدهما واجمعون شاذ
 وان كان اجمع في الاصل افعول تفضيل بجمعاء شاذ وقس
 عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصفي الاعلى
 على الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي
 لانه بتقدير جوعهم حيث لا يوثق كدها الا المعرفة وعدم ملائمة
 ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها
 وقيل التعريف الوضفي وهو التعريف بلاداة فهو يشبه
 العمليّة ولهذا الاختلاف لم يقيد بالصفات كما في الاول وانما قيد
 بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق
 (و) نحو (عمر وزفر وزحل) اسم نجسم من الجنس (وقزح
 اسم جبل في مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها
 العدل التقديري والعلم والاولم تكن اعلاما بان تكررت لانصرفت
 لبقائها على سبب واحد (و) الثاني (فياسي) وهو ما لا يتوقف
 منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
 موضوعها غير محصور كما اشار اليه بادات السور الكلي في قوله
 وهو كل علم على وزن) اي هيئة (مخصوص بالفعل) في الوضع
 الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولاً عن الفعل او الجعم (كضرب
 مجهولا) وشمرا (مشدد العين) لم يفرس الحجاج معناه في الاصل
 اسرع في المشي وبقي منقولاً من الجعم (وانقطع واجتمع
 واستخرج) وغير ذلك من اوزان الخماسي والسادسي معلومة
 او مجهولة وكذا فوعل مجهولا (اوقي) محل (اوله)
 اي الوزن او مجازا بالحلول (احدي زوائد المضارع) التي لها

بضم الهمزة وفتح الواو
راذله

عنوان في...

...

نوع اختصاص به وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن غير قابل للتاء (المتحركة للتانيث لان حوقها به يخرج عن كون ذلك الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتانيث كعملة وارملة اذا سمى بها قيد خل في قوله كل علم فيه تاء التانيث لا الوزن الفعل كما لا يخفى (نحو يزيد ويشكر واجد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعال التفضيل والصفة (اي كل ما كان على وزن افعال موضوعا للتفضيل او الصفة (نحو افضل) للتفضيل (وايض) للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعال التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعي اذ موث الاول فعلى وموثن الثاني فعلاء (وكل اسم اعجمي) غير عربي في الاصل (استعمل في اول نقوله الى العرب علما) سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمة وما وجبه من التعميم الحقيقي والحكمي مجتمع بين الحقيقة والجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة لاكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط به العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لصر في العرب بادخال اللام والاصافة والتعريب والتغير فيكون كالفظة العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر (وهو اي والحال ان ذلك الاعجمي (زائد) حروفه (على الاحرف (الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون) كان في لغة

وزن

وقوله علما علم لان العلم

سرخ

الروم

الروم اسم جنس بمعنى الجند ثم نقل علما لاحد روة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكليف (و ابراهيم هما مثالان لزانده على الثلاثة الاول الثاني والثاني الاول (وشتر وسقرفنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ما وجور فيجوز في نوح الوجهان كما يذهب للزمخشري وقد زعموا بان التانيث امر حقيقي وله علامة فظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هذا اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ما للتقوية لا للاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحريك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتبارها في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شي فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولاً مؤدياً الى القلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرابع وهذا السبب و اكثر النجاة وارتضاء الرضى والثالث اعتبارها بدليل منع نحو سقرفنوح وهذا لا ينحصر في محمولك اسم رجل ولم يسمع منه ذكر في الامتحان ونوع ان الحجب في هذه الرسالة (وكل موث) علما اولاً بالالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والمراد بها الهجزة المنقلبة لاما قبلها والتسمية بالالف باعتبار انكون وبالممدودة باعتبار السببية فانهم

ولو قيل لا طريق الى معونتها الا السماع

قيام التانيث مقام الرابع القائم مقام التاء

على وزن عَضَدَ وهو ابونوح

ط
بعد ان يعمد المصنف من قول جلدوان
كلامه سبب في معناه لا يشك من ذلك بل لازم الحكمة
ومستطاب

ط
وقال جلدوان

نحو حبل وحراء) قبل انما قامت مقام اللتين للزومها الكلمة وضعا
مثلا لا يقال حبل ولا حراء بخلاف التاء فانها ان لم تزلت بعارض
كالعلمية ورده المصنف بانه ان ارادوا عموم الحلب في التاء فنقص
بنحو ظلية اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذلك الا فان
نحو ذكرى وضراء وان ارادوا اجبي التاء للفرق مطرد في بعض
الصفات فكذلك المقصورة في افعال التفضيل الا ان يدعوا مع عدم التغير
للصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء هاء
وهي حرف خفي كانه معدوم فقلب مقارفة التاء وندره مقارفة الالفين
فالحكم للبالغ والناذر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التانيث لفظا
زائدا على الثلاثة او ثلثا متحرك الاوسط اولا) نحو فاطمة وحرة
او تقديرا (انما شرط فيه العلمية لبعيد التاء لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولا نهيا وضع ثاب فيكون التاء
حرف مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهو) اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه
على (الاحرف) الثلاثة (علم الموثث اولا) نحو زينب او (هو
متحرك الاوسط) حال كونه (علم الموثث نحو قدّم اسم امرأة
وبدعي ان يقول او عجمة ليشمل ما به وجود وجه هذا الاشتراط
ضعف البناء المقدرة فلا تقوى قوة الملاحظة الا بقيام شيء في اللفظ
مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم
ظهورها في عقرب مع وجوبه في مثل قديمة وحركة الاوسط
قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل تجزئ مع جواز
مثل حيلوي والجمجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاث الساكن الاوسط
على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث والضعف هذين لا يوازنان

ط
الثانيه ونقل الاولين ظاهره كونه العجوة
فان لسان العجوة ينقل على لسان العرب

الافيماني مسماء تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم الموثث
وقبل السلامة ينقل احد الامور عن مقبلة الحنية لنقل احد
السبيين ومن احتمل لتأثيره ورده المصنف بانه لا طائل له اما اولا
فلان تأثير العليل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم
الثقل فكيف والعلمية والوصيف والعيدل لا يتصور فيها
الثقل بل حصول الحقة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصرف
نحو قدم وماء وجوراعلاما للذكور بدل على ان مدار الاشتراط
وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الحقة والمقاومة سرتما في الحالين
ولو سمي به (اي بذلك المتحرك الاوسط) مذكرا صرفا (لغاية
ضعف التانيث حينئذ فلا يقويه الا لتمام مقامه بالذات فلو سمي
بازائد على الثلاثة منع لو تانيث اصليا والا فصرف في كل حال
ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه يتاويل الجماعت ولا يلزم
الجواز تاويله بالجمع قبل كلاب اذا سمي به مذكرا صرفا (ولو كان
علم الموثث ثلثا ساكن الاوسط يجوز صرفه) لضعف تانيثه
ومنع (لوجود السبين ولو كان احدهما ضعيفا) نحو هند
وكل علم (في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة
وهذا اولي من قولهم لبأمن من الزال فيحصل له نوع قوة
ذكره في الامتحان (مركب من اسمين) في الاصل لان نحو الجهم
وبصري علمين منصرفان لان الحرف اعدم استقلاله لا يعتد
بحزبته وكانها لا تركيب فيها حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا
وزيدا مع الضمير وتاويل شرا علم المحكيات فلا يظن فيها منع الصرف
ليس احدهما عاملا في الآخر (بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل
احترزه عن مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظن

ط
في كثره اذ الحقة في الجمع على تقدير
خروج من جمع بالسكون لا
بسيان

ط
من قوله تعالى
معدود

ط
بعض ما

فيهما المنع ولان الاضافة لما اثر في المضاف المصروف فلا نور
 في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يورث الضدين فان النار
 لا تورث الحرارة والماء الآبرودة (ولا الثاني صوتا) في الاصل
 مثل سبيويه فانه مبنى او محكى بناؤه (ولا متعينا لمعنى الحرف
 في لاسل عا طه ك اوجارا ك خمسة عشر وجارى بيت بيت
 علمان لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع
 ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين صكما اصاب
 في زيادة اسمين اكن لابد من ان يزيد ولا معر باقبل العلبة احسرازا
 من مثل حيوان اطلق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا
 بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله بس احدهما عاملا في الآخر ولو زاد
 ايضا ولا مبدا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قل بعد قوله
 مركب بدون النسبة او مع الامتزاج اكان اخصر واشمل وامنع
 وانما اوضح كالاتفي (محر بعلبك وحضر موت) على اللغة الفصحى
 كما يحى ويب المنع العلبة والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان
 في الآخر لا اصليتان) ولذا سمينا زديتين وسميان مضارعتين لشبههما
 بالتي تأتي قبل في امتناع دخول التاء وقبل في كونهما زديتين (علما
 لمتنع العلبة عن التاء ويتحقق المشابهة بهما) او وصفا لا بدخلة التاء
 لما من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون
 والعلمية (وكران) مثال او صفته موهنت لا بدخلة التاء كسكرى
 ورحمان) مثال او صفته موهنت ففعله لا بدخولها والسبب
 الالف والنون والوصف (وكل جمع) حابا او اصليا كضاجر
 نجفة بالرفع يرا كسر او يل (على وزن فاعل) ال فاعل ال (بان يكون
 اوله فتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلاثة احرف

على من نظر في الامتحان
 وحاشاله منه

ط
 مثل حسان

او عليها

اوسطها ما كن ولو في الاصل بجوار فانه غير مصروف على الاصح
 ومثل ذوات وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكرار
 مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمى منتهى الجموع فيقوى
 الجمعية لم يقل بلاهاء ولا بلاء احترازا عن مثل فرارئة ومدائني هذه
 على ان المتبادر كونه على وزن احدهم بدون اتصال شي وهو الظاهر
 من المثال على ان المختار عنده كون التاء في مثل فرارئة جزءا فيخرج
 باتصاله عن الوزن المتبقي فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان
 نحو مساجد ومصاييح) وفي الثقل بهما دون نحو دراهم
 ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيرى لا التصغيرى
 وهو ما يمتنع فيه مجرد مقابلة التحرك بالتحرك والساكن بالساكن
 بدون اشتراط التعبير عن اصول بالفاء والعين واللام وعن
 الزائد بلفظه كما في التصغيرى ويقال له وزن عروضى ايضا
 كما صرح به الفاضل العصام (ويجوز صرفه) اى لا يمنع جعل
 غير المنصرف منصرا فاحقيقة بادخال الكسر والتون لما مر
 من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يخل بالوزن او سلامته
 لو منع فالاول كقوله ثبت على مصائب لو انها صبت
 على الايام صرن لياليا والثاني كقوله اعذ ذكر ثمان لنا ان ذكره
 هو المسك ما كررته بضوع (او للتاسب) اى ليهصل
 المناسبة بينه وبين ما يليه من المصروف (نحو سلا سلا
 على قراءة نافع والكسائي صرف لينا سب اغلا لا بعده
 وقواريرا) لينا سب تقدير ابعده (وكل ما لا ينصرف اذا
 اضيف) الى شي (او دخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد
 فيه البيان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التون

ط
 الموزون باعتبار مرادف
 ط
 الموزون باعتبار مرادف
 ط
 الموزون باعتبار مرادف
 ط
 الموزون باعتبار مرادف

وهو الشارح الاول منه
 ومن فسر بجعله في حكم
 المنصرف فقد انصرف
 عن مذهب المصنف
 ونسب تعريفه للمنصرف
 وغير المنصرف منه

كاملون در

للاضافة او اللام لا تمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاجر
مثال الثاني قدمه على مثال الاول لتلايق الفصل بين المثال
والمثال (او احمرنا) مثال الاول ولا يجوز لعدم الفصل فيه
فافهم (والتقسيم الثالث) منها تقسيمه (بحسب النوع وهو
اي الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما
مشتركان بين الاسم والفعل (غير مختص كل منهما بكل
منهما لكن معناه في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل
ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما
كذا ذكره الفاضل العصام (وجر مختص بالاسم) لا يوجد
في غيره معناه علم الاضافة (وجر مختص بالفعل) معناه
ما يشبه الجر في الاختصاص (وعلامة الرفع) اي علامة هي الرفع
فالاضافة كشهر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه الرفع
لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على راي
من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو
الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة) في الاسم والفعل (وواو
اي واو الجمع المذكور السالم والاسماء الستة في الاسم) والفاء
اي الف التثنية في الاسم (وفون) اي فون التثنية والجمع المذكور
والواحدة المخاطبة في الفعل (وعلامة النصب خسة فتحة
في الاسم والفعل (وكسرة) في الاسم الذي هو الجمع المثنى
السالم (والفاء) في الاسماء الستة السابقة (وياء) اي ياء
التثنية وجمع المذكر السالم (وحذف النون بعلامة الجر
لان كسرة) في المصدر (وفحة) في غير المصدر (وياء
اي ياء التثنية والجمع المذكور السالم والاسماء الستة وعلامة

الجزء ثلاثة حذف الحركة) من آخر المضارع الصحيح الذي
لم يتصل باخيه ضمير (وحذف الآخر) من المضارع المذكور
اذا كان معتل الآخر (وحذف النون) المذكور (والتقسيم
الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه (بحسب الصفة
فهو) اي الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظي يظهر في اللفظ) اي
لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحققها الظهور
وتقديري ومثلي فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما
لفظي (لانحصار الاعراب في هذه الثلاثة ولا حاجة الى الذكر
وفيه بحث لان من مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره
من المواضع السبعة له وهو ما يمكن آخره لجره التخفيف والادغام
فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم
ملك يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره
بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب نحو الملائكة اسجدوا بضم الراء
على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن
البصري ونحو يارب الطريف بضم الفاء وتحرضت حرب بالجر
الجواري في حرب اذ ليس حركة آخره بتائية ولا اعرابية بل للمناسبة
والاعراب مقدر صرح به الدمامني فيكون التسمية بالجر للمشاكلية
اللهم الا ان يقال ان يقول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك
في اشتغال الآخر بالسكون وان في المحكي الاشتراك في اشتغال
الآخر بالحركة الغير اعرابية فافهم (فالتقديري ما لا يظهر
في اللفظ بل يقدر في آخره لما في غير الاعراب الحقيقية) اذ لو كان
حقيقا يكون محليا كما يحكي (ولا يكون) التقديري (الا في ما عدا
الاصطلاح) كما بان من ذلك (التقديري) في سبعة مواضع

فيجب علينا ان نذكر

بمعنى

وجعلها البيضاءوى ثمانية والمصنف نقصها وجعلها خمسة
 بان ادخل في الثاني ما جعله رابعا وجعل الساس مشملا
 على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتبه
 ولا تكن من الغافلين الموضع (الاول) معرب (مفرد اخره الف
 وان حذف لالتقاء الساكنين) لا مجرد الحقة فهو منوى لا منسى
 فيكون كالمفوض (فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه
 في الاحوال اثنان تقديري) لتعذر الحركة على الالف لمفوضا
 او مقدرا (نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه
 تقديري) لوجود ذلك الالف في تينك الجالين (وجزئه) يحدف
 ذلك الالف (لفظي) لوجوده في اللفظ (نحو يخشى) ويخشى الله
 وان يخشى (ولن يخشى الناس) ولم يخش (الموضع) الثاني ما
 اى اسم معرب مطلقا (اضيف الى باء المنكلم) ولو حذف
 او قبلت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون
 اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلمان ومسلمي ومسلمي
 بالثنية (فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم
 فرفعه تقديري) للزوم القلب والادغام (فقط) دون نصبه وجزه
 فانها لفظيان بياء مدغم فالاولى تدغم كسما في الاواني (نحو
 جاءني مسلمي اصلا مساوي) قلبت الواو بياء وادغمت (وان كان
 غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعرابه (تقديري
 سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او موهنا سالما اوجوب الكسر
 او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون
 والحركتين مثلين او ضدتين بعده ولم يمكن جعل الكسرة
 والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف

الثانية قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبديل
 باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور
 اذا لاضافة الى الضمير لا يوجب نحو غلامك وغلامه (نحو غلامي
 وابي (ورجالى ومسلماني و) الموضع (الثالث ما) اى اسم معرب
 مطلقا (في آخره اعراب محكي) اى حركة او حرف محكية
 والتسمية بالاعراب مجاز بان يكون اذ ليست باعراب في الحال كما اشار
 اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديرية
 للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع
 عكس ما في اللب حال كونه (اماجلة) في الاصل (منقولة) في الحال
 الى العلمية نحو تباطى (فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقبل
 مبنى كسما قبل العلمية (او مفردا في قول) القوم (الحجاري
 واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة
 منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال
 عن زيد المنصوب فمذر رفعة لفظا مقولا (لمن قال ضربت
 زيدا و) نحو (دعني عن تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والمفوض
 حكاية (لمن قال ائتكم تمرتان وكذا) اى كالمذكور في كون اعرابه
 تقديرية لا اشتغال الاخر بالآخر (كل علم مركب جرؤه اشباه في
 معمول) في الاصل (لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار
 اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديرية (نحو ان زيدا وهل زيد
 ومن زيد) ادلا ما قال كلامها معمول في لاصل لما لا اعراب له
 وهو الابتداء في الثاني والخالف في الاول والثالث (بخلاف نحو
 عبد الله و) نحو (مضروب غلامه) علمين من العلم المركب الذي
 يجرؤه الثاني معمول لماله اعراب في الاصل (فان اعراب الجزء

ط
 بالحركة او الحرف في
 او مركبا مفردا

الاول) اى الاعراب الذى يظهر فيه اذلا اعراب له فى الحال
لكونه جزءا كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق
فى الامتحان (منها) اى من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه
لفظي (اظهره) فى لفظ ماله الاعراب وان كان فى وسطه
لكونه ماله اعراب فى الاصل ولما منع فى آخره وذلك اولى
من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول للما
لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا مرفوع وان ناصبا منصوب
وان جارا فيجوز (والثاني مشغول باعراب الحكاية) اى باعراب
متببس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر
او (ما فى آخره) بناء محكي (والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب
نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزءا مبين
كما ينبغي واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديرى (على الاشهر
لانقاء موجب البناء الذى سباني وتغذر ظهور الاعراب فى اللفظة
لما منع هو الحكاية وقيل يكون مبيا كما قبل العلمية ومثله سبويه
كما صرح به فى الامتحان (و) الموضع (الرابع ما) اى اسم او فعل
معرب (فى آخره) الاولى ترك فى كافى الاول (بيا مكسور ما قبلها
وان حذف لائق الساكنين) فانه كالملافوظ لكنه مقدرا
لانه سبيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد (فان كان) ذلك المعرب
اسم فرفعه وجره تقديرى (للزوم تسكين الياء المذكورة لاستقلال
الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي لانه الفتحه عليها
نحو انقضى وقضى) وقاضى البلد (وان كان معلا فرفعه فقط
ون نصبه وجره اذ هما لفظان (تقديرى) لاستقلال الضمة
عليهما بخلاف الفتحه (ان لم يلحق باخره ضمير) مرفوع فانه

فى بحث غير المنصرف
قال لانهما محكيان
على البناء

لوجود الفتح الجزم الذى
هو حذف الآخر فى اللفظ
م

لوالحق به

لوالحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محاييا وار غير
يكون لفظيا فى الاحوال الثلاث نحو يرميان ويرمون وتربين
وان يرميا ولم يرميا الى آخره (نحو يرمى) هو (ورمى) انت اوهى
وارمى) انا (ورمى) نحن (والخامس) منها (فعل آخره
واو ضموم ما قبلها) اذ لم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط
دون نصبه وجره اذ هما لفظان (ايضا) اى فعل آخره ياء
مكسور ما قبلها (تقديرى) لمثل ما مر من استئصال الضمة
على الواو المد كوز (ان لم يلحق باخره ضمير) مذكور اذ لوالحق به
يكون اعرابه لفظيا او محاييا كما مر (نحو يغزو) هو (وغزو
انت اوهى) واغزو) انا (وغزو) نحن (والسادس) منها
اسم) معرب (اعرابه بالحروف ملاق لسب كن بعده اى كلمة
فى اولها همزة وصل) تفسير لساكن فانها تسقط عند الملاقاة
فيجتمع الساكن فيحذف حرف الاعراب (فان كان) ذلك الاسم
من الاسماء الستة المذكورة (من المفردة المكبرة المضافة
الى غير الياء) فاعرابه فى الاحوال الثلاث تقديرى (لعدم ظهوره
فى اللفظ لما مر) نحو جاني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت
بى القاسم وان كان جمع لمذكر السالم فان كان ما قبل حرف
الاعراب مفتوحا نحو مصطفىون ومصطفين (يقع النون
فى النصب والجر) فتحوك الواو (دفعا لساكنين) بالضم
للمجانب (والياء بالكسرة) لما ذكر (ويكون اعرابه لفظيا
فى الاحوال الثلاث) اظهره فى لفظه (نحو جاءنى مصطفىا
القمير) انضم الواو (ورايت مصطفىا القوم ومررت بمصطفى
القوم) بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب

الا نادر اوهو هو

مفتوحا بحذفان (اى الواو والياء للساكنين) فيكون اعرابه
تقدير يا في الاحوال الثلاث نحو جاء في ضاربوا القوم ورايت
ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان (ذلك الاسم
تثنية فرفعه تقديرى) لحذف الالف للساكنين (وفي نصبه
وجره تحريك الياء) للساكنين (بالكسر) للمجنا نسة (فيكون
اعرابه فيهما) لفظيا نحو جاء في غلاما ابنك) بحذف الالف (ورايت
غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع
السابع (من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) اى الذى وقف
عليه (نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان اعرابه
بالحركة) لا بالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كعسكرون وبضربون
فان كان (ذلك الموقوف عليه) غير ممنون بتنوين التمكن (ممنونا
بتنوين المقابلة اولا (او كان في آخره تاء التانيث فاجزاه الثلاث
اى اعرابه فيهما (تقديرى) لعدم ظهوره في اللفظ (نحو احد
في الاحوال الثلاث مثال لغير المنون (وضاربه) كذلك مثال
لما في آخره التاء (وضاربات) مثال المنون بغير التمكن (وان كان
ممنونا) بتنوين التمكن (بغيرها) بلا همزة او بها اى حال كونه
بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنهما (فرفعه وجره تقديرى
لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه بوقف عليه بالالف
فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ما قبله الذى هو النصب (نحو زيد
فانه يقال جاء في زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا
بالالف (واما المحلى) وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره
بل في نفسه لما ناع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما
لاحسن الاول والاخر بدل الثانى (لاسم المعرب المستعمل آخره

باعراب غير محكى لما عرفت انه لو اشتمل على محكى لكان اعرابه
تقدير يا (نحو مررت بزيد فانه يحكم على محلى زيد بالنصب
على المفعولية) فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لانه مع الجار
لان الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى المفعول فهى
اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المفعول كذا في الامتحان
وكذا العجنى ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على
انفاعلية او منصوبة على المفعولية (فى الاول والتانيث فى الثانى
والثانى) منهما (المبني) المراض الذى يتوارد عليه المعانى
المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى انما يكون
فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى فيما
لا يستحقه فالمانع فى نفسه واقول معنى ككون الاعراب محليا
ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى
المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمط - ابقاء لكن فى نفس
اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنا
او مضافا فاليه اومد دخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجردا لمحلية والاستحقاق له
خسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظيا
او تقدير يا نحو باريد وادعوا زيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت
بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه
ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالاته
على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى والحمد لله وحده والثناء على الباء وقالوا معنى
كونه محليا انه فى محلى لرواق فيه معرب لظهور الاعراب فيرد

فقول بعض العرب
الجار مع المجرور منصوب
المحل مسامحة او تجوز
تسمية الكل باسم الجزء

ط
الجمهور في بيان الفرق بين المحلى والتقديرى

ط
الاول مثال للمط - لى
والاخير ان للمخصوص
ط
يزوال مانع حتى كونه مبنيا

ط
ولما لم يسمع حذف الجار
فى مررت بزيد مثل ازال
المانع بهذه الابة الكريمة

عليهم ان المحلى قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا
 ان زيدا في مررت زيد وضرب زيد بشديد وعمر وضارب زيد
 منصوب المحل واما نحو تابط شرا علما فالختار انه معرب اعرابه
 تقديرى لكون المانع في الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية
 والمفعولية زالت بالعلية بخلاف المانع في باز يدا ومررت برجل
 ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار وضايفا اليه مانع
 في نفس اللفظ لافي الاخر يمنع عن ظهور المنصب غاية ما في الباب
 ان ذلك المانع اوجب في الاخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى
 باعتبار المانع لازل دون الاخر فلذا اوزال الاول وبقى الثاني صار
 الاعراب تقديرى فانحو تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه (وهو) اي
 المبني عارضا او اصليا بالاستخدام (ما) اي كلمة كان حركته وسكونه
 اي حركة اخرى وسكونه (لا يعامل) اي لا بسببه واول دخل عليه بل بان
 الاصل في لبناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيحكي
 واما ذكرنا لارد ان الاسماء المدودة داخلية فيه مع ان كونها
 مبنية مذهب مرجوح والختار عنده مذهب الزمخشري وهو
 كونها معربة موقوفة صرح به في الاستحسان لان حركاتها تكون
 بعد ايل او دخل عليها بليس او ملتبسا (بمخلاف المعرب) فانه
 ليس كذلك وهو من اعرابه اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل
 اظهار المانع لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل
 اوصفه (فهو) اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق
 عطفه بالغاء لان مرتبه بعد مرتبة الاجال (ما) كلمة (كان
 حركته وسكونه) اي حركة اخرى وسكونه (يعامل) اي بسببه
 بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق

غير مبني في التعيين اعرابه محلي

كما سبق انساني وسبغى
 الاول

بشيء
 كجاء الزائد

بشيء على ما يشربه تنكير عامل فانهم لم يقصد شمول هذين
 التعريفين للمبني والمعرب بالحرف مع انه يامد كوران في الاقسام
 لانه اراد التنبيه على ان الحط ساط رتبة ما بالحروف بعدم جعل
 التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام وانه لو اراد
 الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فبهما اصدق في تعريف
 المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده
 يحصل صفة له وهي الدلالة ولادلالة له في المبني حتى يراد به هذه
 الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريف ابن الحاجب
 لعدم حصول الغرض الاصل من التعريف بهما وهو معرفة
 افراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع
 المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه
 لا يفيدان مع اختلافهما في نفسها لانه اطلق المركب واراد
 جزئه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة
 المصفة المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل
 علل جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي
 والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قربنة عليه واكتفى
 بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على
 الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما
 عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل
 وما اختلف آخره به لايها ان الاختلاف بغير عامل حكم المبني
 واثره المرتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ حكمه واثره
 المرتب على بناءه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه
 المطرزي بمساعره المصنف به بعد تعريف المعرب بالاختلاف

ط
 كجمع مودت المضاعف والماضي

مبني في المعرب ومبني
 في المبني
 اي بتعريفه

ط
 ولا يخرج غير المنصرف
 عن تعريف المعرب
 ويدخل في تعريف المبني

لا يخرج من الهمم

والمبنى (مطلقا ولم يضم لثلاثتهم رجوعه الى المعرب
من اول الامر) (على نوعين مبنى الاصل) اى مبنى هو الاصل
ومبنى العارض (اى مبنى هو العارض) (والاول اربعة الحرف
قدمه لكما له فى الاصل اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي
فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا ككاسر) (والماضى
قدمه لكون الامر مختلفا فيه) (والامر بغير اللام عند
البصريين) (قد لاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام
مقدرة كاسر) (والجملة) من حيث هي هى اخرها من الجميع
لكون بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئها الاعراب
وجه البناء عدم تواردها المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها
على المتعلق المطابق واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى
مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى (والثانى) ايضا (على نوعين
لازم وغير لازم واللازم) منهما (ما لا ينطق عن البناء) اصلا
وهو (اى المبنى اللازم) (المضمرات) وجه البناء الاستغناء
بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة على المعانى
الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضع هذا
هو المختار عند كاسر حبه فى الامتحان فى بحث المعرب وقبل
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقبل كونها على لفظ
حرف الخطاب والفصل (واسماء لاشارة) قبل بنيت انضمامها
الاشارة وهى لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع اليها
حرف كما فصلها الرضى وقبل لان وضع بعضها كوضع الحرف
وحمل عليه ما عداه وقبل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لايها
وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق

اى منصف بالبناء بحسب
الاصالة لا العروض

وهو المحذور وتقدم
لأنه حكر فى الضمير
والمعلق فى الحرف

والموصولات) وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير
او وضع بعضها وضع الحرف (غير اى واية فانها معربان
ما لم يحذف صدر صلتها لالتزامهم فيها الاضافة المرتجة بجانب
الاسمية فلا يرد كم رجل وخيبة عشر كعدم لزوم الاضافة
فيها ولا حيث واذا لما سيجى ان الاضافة فيها كالاضافة
فلا ترجح جانب الاسمية وانما ابتدا عند حذف الصدر لتاكدها
بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف متوى فشاها الغايات
ولذا بنى على الضم نحو قوله تعالى لنترعن من كل شعبة ايهن
اشد على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارة
تشتبه بها لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه فى الامتحان
بان افظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا
كلا على وتيرة واحدة من الاعراب وبذل على هذا اعراب
الجزء الاول من اثني عشر مع بناءه فى غيره ككاسر (واسماء
الافعال) بناؤها لمشايتها للمبنى الاصل اعني الماضى والامر
فى المعنى او للفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب
كاف بمعنى انضج واودع بمعنى التوجع واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كذا فى الامتحان (وقد سبق
هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها
وما اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا) معرفة
كفجاء بمعنى الفجرة او فجور (اوصفة نحو بافساق) وبأخبار
بمعنى يافسقة وبأخيثة (او علم الموثق نحو حذام) اسم
امراة قيل بناء هذه الثلاثة لمشايتها فى الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابهة فى المعنى لمبنى الاصل ورده المصنف بان جهتي

وهى الاضافة الى المفرد
التي هى من خواص الاسم
المتكسر

وقيل

المشابهة مخلفان فلا يتنج قياس المساواة بخلاف ما ذكره في بناء
 المنادى المفرد المعرفة كما ينبغي فان قيل لم لم يعتبر العدل
 في جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج
 باعتباره لعدم الخلف فيه قلت لان قياس المساواة لا ينتج
 تاثيره ايضا لانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء
 الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل
 في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج
 الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلا داع للمعدول عن هذا
 الاصل فلا يرد ما ورد الفاضل العصام بان خروج فعـال
 من الفعلية اليه كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد
 اذ هو اداع كالايجنى ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل المحقق
 فساد الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز
 رادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر
 وان ادعى العدل المقدر لا يضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما
 في مع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا
 كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل
 الحجاز) قيد للاخير وهو معرب عند بني نهم الاماني آخره راء
 فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بناء لانهم احرصوا الى امالة
 لا سيما في ذوات الراء والفتح اليها كسيرة فالزومها وقيل
 لان الراء حرق من نقل لكونه في مخرجه كالمرور فاختر فيه البناء
 لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسم سهل من سلوك طرائق
 مختلفة وقال المصنف وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيها
 انها يقتضيان عدم التحصيص سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل

فقد عرفت ان المعدول عن
 شئ لا يرد ما ورد الفاضل

فقد عرفت ان المعدول عن
 شئ لا يرد ما ورد الفاضل

وان

وان ضموا ما ذكره الحجازيون للقاما ذكروا الكفاية الا ان يقولوا
 هو ضعيف لا يبلغ درجة الانحساب الا ان يضم ما ذكرنا والحصص
 للاصل دون الضميمة (والاصوات وهو) اى الصوت في عرف
 النحاة اكل (لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع للمنى
 بدلالة تكبيره واختياره على اللفظ سواء كان الحيوانات والجمادات
 كغاق) والحكاية اما نفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نج
 او نج واما بمشابهة نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
 او قلت غاق فاصدا اصدا ما يشابهه صوت الغراب عن نفسك
 من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم
 السمو لى الكل معنى وحكما والغرض الاصل الى من الحوم معرفة
 الزايب كيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول
 مع انه حيث لم ينحصر المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه حيث
 اسم لا صوت بعينه تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف
 النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عدة من اقسام
 الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت الحيوان او صدر عن طبع
 وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه حيث يصبر
 القسمان قسما واحدا سهوا والثاني نفس ما صوت والداخل
 في الاول حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو
 انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب
 الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه
 جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي المحكية
 كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي
 انه لما نعترا وتعدرا الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية

قيد به لئلا يرد الدور لانه
 اخذ في التعريف صوت
 فافهم

او كبر
 دور

حجاز

جنى

ادى

المشابهة فنعوا عن الاعراب لئلا ينفذ وتحريك آخر نحو
غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى
ذكره في الامتحان فعدم هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغي
او صوت به للبهائم كخ (بفتح الذون وكسر الحاء المجهة او فتحها
مع تشديد ها او يسكونها مع التخفيف لاناخذ البعير قال بعض
الحماة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارضاء الرضى
وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا وجه
لعدم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا
افتداء لهم لانه مختاره وقال فيه ايضا بقسم ثالث للصوت
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للتوجع واخ للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكي
دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به
للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم
وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا يرتك
في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف (وبعض المركبات
اذ ليس كلها من المبنيات فنه ما صار اسما واحدا كبعليك
وسبيويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئية
وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) في الاصل
او في الحال فيعمل ستة اقسام (ليس احدهما عاملة في الاخرى
في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب او لا احتراز عن مثل
ناطع شرا ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا لاما اذ كل منها
يحكى اعرابه تقديرى وينبغي ان يقول اسمين كما فيما سبق

من ان اعرابه تقديرى
لاشمل
ليشمل مالاخر للتصويت
من قضاء تعجب او تسكين
توابع او تخفيف تحسر
فيشمل القسم الثالث
شده

للاحتراز عن مثل النجم والصق وان يقول ولا عربين قبل
العلمية للاحتراز عن زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر
بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب (جعلنا
اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد
وان كان الثاني صوتانيا (اى الجزآن اما الاول فلانه ليس محل
للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يخرج الى سبب البناء
واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك
مسلك الغير والا فقدم ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل
الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى (وكسر الثاني) عند
الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك (وقع
الاول) للحقة (نحو سبيويه) معناه قبل العلمية الراغب في السبب
وهو التفاسيح او الراجح اياه اى الواجد ريجح سمي به امام الحماة
عمرو بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه
وان لم يكن (الثاني) صوتا بنى الاول على الفتح (لما مر) ان كان
آخره حرفا صحيحا نحو بعليك (اسم بلد بالشام مركب من بعل
وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم
او من بك عنقه اى دفنها (وحضر موت) اسم بلد وقبيلة وهما
اسمان في الاصل جعلنا اسما واحدا (وعلى السكون ان كان
آخره (حرف علة) انقل الحركة عليها من حيث هي حركة
وان كان فتحة (نحو معدى كرب واعرب الثاني) حال كونه
غير منصرف (للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير
المنصرف انما هما المجموع لاثاني فقط لكن لما كان الاعراب
والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا

او تجوزا (على اللغة الفصحى) متعلق بالبناء والاعراب معا
اما على غيرهما فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط
تنوينه بالتركيب فيجرب الاعراب فيه لفظا او تقديرًا على حسب
العامل وقيل يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء واسكانه في نصبه
ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجرب مع
منع الصرف على راي ان قدر انه اسم الموصوف كما اذا قدر ان كرب
اسم لا كربة وبك اسم للكمة يقال هذا بعابك وزايت بعابك
ومررت بعابك بالحركات الثلاث في اللام وفتح الكاف في الاحوال
الثلاث ومع الصرف على راي آخر ان قدر انه اسم للمذكور
كما اذا قدر ان كرب اسم للحرث وبك اسم لمكان او صاحب البلد
فيكسر الكاف في الاحوال الثلاث ويبنى الثاني ايضا على راي
تشبيها له بخمسة عشر وجدهم فصاحبه هذه اللغة كونها مبنية
على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل
كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالة على المعنى في الاصل
على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقب الاول غير
صالح لمساواة البناء اذا لمضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انها
غير مبنيان وان فاس المساوات غير منتج فيه كما مر (وان لم نجعل
ان الاثنين (اسماء واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا) عالمفا
او جارا (فان لم يكن الاول لفظا مبني) اي اللفظان
الاول والثاني قبل البناء الاول فلو وقع آخره في وسط الكلمة الذي
يسمى بالاعراب والاسم الثاني فلهذا الحرف والاسم فلهذا
ان كان اللفظان لفظا من اللفظ على جزء المعنى وايضا
الاسم فلهذا الحرف والاسم على ما سبق في اللفظ الذي هو

واما اذا لم يكون التقدير
بالموصوف فيصرف كالموت
في حضرموت

اي مع في العبرة
مساعدة لوزن بنسبة
الاسم المضاف
يشير الى ان المعبر راجع
الى المضاف الاول
لا الى الثاني
لأن التشبيه

ان تضمن الجزئين معا فلذا بنينا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك
الجمهور (على الفصحى) ان كان آخرهما حرفا محججا وعلى السكون
ان كان آخرهما (حرف علة) اسما (نحو واحد عشر واحدى
عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة
والزائد عليها متبها) الى تسع عشرة وتسعة عشرة) بزيادة مادون
العشرين و فوق العشرة سواء اربعة المتعدد وهو القسم الاول
او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول ظاهر لا في الثاني
اذ ليس المعنى حادى عشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد
من المتعدد اسما على صبغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر
ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم
الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العديد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة
ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو
حادى عشر وبقى في نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو
اي فلان (جارى بيت بيت) اي ملاصقا بيتي وبيتك او بيت منه منه
اي بيت مني وملصق بيت مني بمعنى به اطارا القريب (و) هو (بين بين
اي وقع بين هذا وبين ذلك يقال هذا الشي بين بين اي بين الجيد
وبين الردي اسما بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كان
الاولى لفظا مبني) اللفظ (الثاني) لانه من التضمن (واعرب
الاول وحذف ثونه) قبل لما حذف العاطف كان على صورة لمضاف
مخذف النون واعرب وفيه ان هذه امانة وض مثل خمسة عشر كما لا يخفى
وقبل اجراء لباية الثانية يجرى واحد وهم الذين بقوا ونون باعراب
هذان والذات وان حذف النون لا يفسد المطارب وابتناس

واحد عشر و ثلثة عشر

لان التشبيه المذكور ماض
بسبب البناء فارجع الى
اصله الذي هو الاعراب

وقال الفاضل العصام
هذا اقرب الى الضبط
وابعد عن التحكم في الفرق
بين اللذان واثنى عشر

المحتوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون
اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدل عليه
عدم جواز اثنى عشر ك وجواز ثلاثة عشر ك (نحو جاءني اثناعشر
رجلا ورايت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض
الكنايات) لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس
من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوي
وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض
كالاتهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى عنه (وهو
اي ذلك البعض) (كم) ويجي لمعينين محتاجين الى التمييز
ففرقوا بين تمييزهما في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه
يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز
حملا على ضمير العدد الوصفان خبر الامور اوسطها والحمل
على ضمير احد الطرفين تحكيم) (نحو كرجلاو) يكون للخبرية
عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها
خبر تمييزا بينهما (بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل
اورجال لانه نقيض ريب او مثله فحمل عليه في الجربة خبر العدد
المنضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليها دفعا
للتحكيم وبنائها لكونها موضوعا وضع الحرف ولكون
الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها (وكذا
عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجي لغيره ايضا نحو
خرجت يوم كذا كتابة عن يوم الجمعة مثلا) ينصب ما بعده على
التمييز) لما مر في كم الاستفهامية وبنائها لكونها في الاصل
زاد حمل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة

وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين

تتميز

كذلك من غير
غير

بمعنى

بمعنى كم فبنى ذاعلى اصل بناثا (نحو عندي كذا درهمان) قال
في الامتحان ويتبعني ان يذكر كباين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية
واصلها كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما
واحدا مبنا على السكون آخره نون ساكنة لان نون ولذا يكتب
بالنون (وكيت وذيت) بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين
بواو العطف يكونان (للتحديث) اى الكتابة عنه نحو قال كيت
وكيت وكان من الامر زيت وزيت وبنا لكونها عبارتين
عن الجملة التى حدثت من مبني الاصل (والكلمات المتضمنة
بمعنى ان الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر
غير اى واية) فانها معربان لما مر (وبعض الظروف) لان جميعها
ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية
لعدم صحتها في مذومين ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف
المبادر وقال المصنف ذكرهما لشيءهما بالظرف في الدلالة
على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكما فيشمل كيف
الذى للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فن قيل
ذكر المكنى في باب ما يناسبه (نحو امس) بنى لتضمنه معنى خرف
التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين
وكونه اصلا في تحريك الساكن (وقط) بفتح القاف وضم الطاء
المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضم الطاء وقد يستكن الطاء فهذه خمس لغات
كلها للوقت الماضي المبنى فعلة مثل ما رايتك قط اى ابدأ وبناء
الخفيفة اكون وضعها وضع الحرف والمشددة لتحمل عليها
وقيل لتضمن معنى الحرف لان معانيها الى هذا الان وقيل لشيء

ط
ما لم يحذف صدره
فهيما الاضافة
المرجحة لجانب
الأكبر

بالحرف لأنها مثل ما في استغراق النفي (وعوض) بفتح العين
 وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرهما
 وهو للزمان المستقبل المتني فعليه نحو لا آراه عوض أي أيدا
 وبنائه على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة كقبل بدليل
 أعرايه معهما نحو عوض العا ثمين أي دهر الداهرين
 والداهر ما بقي على وجه الأرض (ومذ ومند) وبنائهما
 لموافقتهما أيهما جرفين وكونهما مقطوعين عن الإضافة كقبل
 ولذا بنى الثاني على الضم والاجتماع الساكنين ونى الأول
 على السكون لعدم اجتماعهما وإذا بنى الساكن يضم آخره للإتياع
 أو لأن أصله مند بدليل أنه لو سمي به يصغر على منيد ويجمع
 على أمائد بر فلما احتجج إلى التحريك عاد إلى أصله نحو هذا اليوم قدمه
 على منيد لما مر وقيل إن بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ
 محمول عليه وقد الفاضل العصام أو ثبت هذا ثبت أن منذ ليس
 أصلا له والأكيف يكون أصلا في البناء سابقا عليه ولأنه غالب
 في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لأن الحذف
 لا يلحق الجروف ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له أدنى
 استعداد (وإذا) بنى للزوم إضافته إلى الجملة وما ضيف إليها
 فهو في الحقيقة مضاف إلى مضمونها وهو غير مذكور صريحا
 فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لأن الألف لا يحتمل
 وإذا بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون
 مع أن مقتضى العلة الأولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام
 في شرح التلخيص وهو وقوع أمر أو وقوع غيره بحيث يكون
 وقوع الثاني مع الأول معية السبب مع السبب المقضى فيلزم

لاستئصال اجتماع الضمة
 مع الواو ولتحصل الحقة
 بالأول ولكون الثاني أصلا
 في تحريك الساكن منه

أي في كون المخفف غالبا
 في الاسم والأصل
 في الحرف منه

أي عند الإضافة منه

من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وأبو علي وابن جني
 وجساعة إلى أن الزمان مدلوله وأنه ظرف بمعنى حين وذهب ابن
 جزوف بصحة (لما) سلم دخل الجملة واجيب بأنه مبني على المبالغة
 وقول سيويه إنما يكون مثل أو محتمل إلى أنه مشاع في الماضي
 أو في عدم العمل أو في الظرفية وقال ابن مالك أنه بمعنى أنه واستحسنه
 ابن هشام بأنه مختص بالماضي وبالإضافة إلى الجملة قوى القول
 بالظرفية ولعل ميل المصنف إلى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء
 مامر (ومنى) استقيها ما أو شرط للزمان (وأنى) استقيها ما أو شرط
 للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما أيهما (وأيان) استقيها ما للزمان
 وكيف) استقيها ما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما أياه وإن كان
 بعده اسم فهو خبر نحو كيف أنت وإن كان فعل غير تام خ
 حال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف إلى الجملة
 أكثر بأوجه البناء فيه مامر في إذا (ولدى) بالف مقصورة قال الرضي
 لأوجه لبنائه لأنه بمعنى عند وهو مغرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامله
 معاملة على وإلى يثبت مع الظاهر وينقلب باء مع الضمير غايا وحكي
 سيويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف إلى الضمير مقصور
 لأصل لافه سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون
 النون وهو أصل للغات وقد يتصرف فيه بقل الضمة إلى الفاء فيدفع
 الالتقاء بكسر النون وبساكن العين المتخفيف كما في عضد فيلاني
 الساكن فيدفع بفتحة أو كسرة أو كسر النون أو حذفه أشار إليه
 بقوله (ولد) بفتح اللام أو ضمها وسكون الدال وقد يتصرف بنقل
 الضمة إلى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون أو حذفه فيقال لدن أو لد
 وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد

بمعنى الصفة لا الزمان منه

الآلة لا يستعمل إلا ما هو
 حاضر قريب منك وعند
 يستعمل في بعيد في حرك
 ذكره الفاضل العصام

بفتح اللام وضم الدال فهذا شبيه لغات وعبارة المصنف
 تختمها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة
 الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة
 والمعتبرة في البناء حال الآخر دون الوسط والقول بان الآخر
 فيها منسى والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف اعلية لا ينسى نعم
 يصح ذلك في الدال بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين
 بحذف الحرف الصحيح لانظيره لكن جراهم على ذلك حذف النون
 في لد بلا علة انتهى قبل بنيت اوضع بعضها وضع الحروف
 وحل الباقي عليه ورد الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف
 ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمشايمته بالحرف فالوضع
 وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجهها لالبناء والفاضل العصام
 بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه
 فان وجوده بعد بناء كما هو الظاهر وقال الرضى لا يستلزامها
 الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب
 ان يقال انضمته معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا
 لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضى (والكافي
 الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبعد المنهم اي عن اسنان مثل
 البرد الذائب للطاقتها) وعلى (بمعنى فوق نحو من عليه) وعن
 بمعنى الجانب نحو من عن يميني (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة
 والقريبة على اسميتها دخول الحرف الجر عليها لامتناع دخولها
 على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الاول
 ما (اي اسم مطلقا) قطع عن الاضافة) بحذف المضاف
 اليه بلا عوض اذا عوض عنه مكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو

لانه لما حذف بلا علة راو
 اخذ فيه ادفع الالتقاء اولي
 منه

اي بعضها او هو لدن الذي
 هو الاصل والباقي محمول
 عليه

في غير

في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
 وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكا داغص بالساء الفرات
 والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى في المبنى
 ومنسى في المعرب وقال الرضى الحق هو الاول (منوى يا فيه
 المضاف اليه) اذا و كان منسيا كافي الظرف يعرب مع التثوين
 نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى في غيره (نحو
 قبل وبعد وتحت) وقوف (وقدام) وامام (وخلف ووراء
 واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما عتاهها نحو
 يمين وشمال) ولا غير وليس غير وحسب) وجه البناء في الجميع
 المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا
 للمقصان باقوى الحركات (والان) عطف على ما ولو قدمه
 لكان ارلى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف
 بزع اللام وبالثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الإشارة
 او حرف التعريف والظاهرة زائدة وعده من غير اللازم مبنى
 على راي من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملان
 لم يتغيرا والاصل من الان حذف ثون من وكسرتون الان لدخول
 من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بناءيا
 الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدمامني وفيه نظر لعل وجهه
 ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر
 ولم يثبت (و) الثاني (النادي) وهو ما نودي بحرف النداء لفظا
 او تقديرا نحو يارب ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا
 مثل يا الله ويا اسماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاسب
 المفرد) لا المضاف ولا المشابهة (المعرفة) قبل النداء او بعده

المشروط حرف التعريف
 ان تدخل على النسكرة
 والان لم يسمع مجردا عنها
 منه

اما قبل النداء فيكون
 اسنادا برفع الى المنادى
 باعتبار ما يؤول اليه واما
 بعده فيكون التعبير عن
 المسند اليه بالمنادى
 باعتبار ما كان منه

فانه مبني على ما رفع (ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظا
او تقدير او محلا) راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة
التي هي الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع
انما بني اوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشاهاة لها افرادا
او تعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا
ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستعمده بعض الكمل
بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد
لا يكفي في المشابهة والا لبني التكرار المفرد ثم قال والاشبه عندي
ان بناءه لتضمة معنى الامر كفعال واجب وانما بين المضاف
لما رضى الاضافة بسبب البناء وحل عليه شبه المضاف ولا المقول
لغير معين لان الامر خطاب المعين والمقول لغيره ليس بخطاب
في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما رفع به للفرق بين حركتي
المنادى المرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضى
هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدل عنه داع كما اشار
اليه بقوله (ان لم يلحق باخره الف الاستغنية او التبدية) هذا
الشرط اذا بقيد في الواحد اذا لالف مادام الف متناف لضم ما قبله
دون المثنى والجمع اذ هما مبتدیان على ما رفع به لحق باخرهما
الف او لا نحو بان يداناه ويازيد وناه لا تنفاه المتساوات حينئذ
او جود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاختصار على قوله
وان لحق باخره الف يبني على الفخ لان البناء على الفخ انما يتصور
في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق
الالف بتاوهما ايضا على ما رفع به لين حكمهما ايضا ولك
ان تريد بالاخر ما راد به في تعريف الاعراب فينبذ لا يلحق باخرهما

عبدى الثوى

ولا ينبغي ان الشرط الاول
غير مفيد في معهما على
هذا لانه ايضا فلا تغفل
ش

الف بل او لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى
ولا باوله لام (للاستغنية او التمجيد او التهديد اذ به لا يبقى البناء
فضلا عن كونه على ما رفع به (نحو يا زيد) مثال للمعرفة قبل
النداء والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام
ويا مسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف بلا الف ولا لام
ويا مسلمون) مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما
ويا هذا وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد
بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع بل ما يقابل المضاف وشبهه
ويرشدك اليه قوله (وان كان) المنادى (مضافا او مشاهيا
به) اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت له جملة
او ظرف او مفعول عليه على ان يكون اسماء شي واحد (او تكرة
بنصب) على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا
او تقدير او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم او غيره لعدم
الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجع جانب الاسمية
وتجمل المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل
اذ قيل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا
او تقدير او بشكل بمثل يا بوم لا ينفع مال ولا بنون وبمثل ما ينفعنى
ويا غير ما يضربني مبنيا على الفخ لان كلا منها لم ينصب لفظا
او تقدير او محلا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سبويه وهو
الصحيح فاضل يا عبد الله ادعوا وانادى عبد الله حذف فعله انشاء
حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خيرا ثم انيب عنه حرف النداء
ليدل عليه فاكدا الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والنوب
وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة

مثال للمبني على الضم محلا
ش

نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد (مثال لشبه المضاف وما من تمامه
معقول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يجعل
ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه
معطوف عليه على ان يكون اسما لشي واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو (ويا رجلا) لغير معين بان اريد
من باقى اى رجل كان (وان لحق باخيه) اى اخر المتادى
المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقضائه فتح
ما قبله (نحو يا زيدا وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره
لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء وهذه اللام مفتوحة جلا على لك واو عطف بغير يا نحو
يا لكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا بالكونها
اشهر وانما اعرب معها الضعف مشابهة للحرف بدخول خاصة
الاسم (نحو يا زيد) في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا
لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحمل اخويه ولما لم يحز الحكم
الائى في التوابع كلها بل في بعضها ولم يحز فيما هو جار فيه مطلقا
بل في بعضه قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقييد
فيما هو محتاج اليه فقال (والبديل) من المتادى المبني على ما رفع به
مطلقا (والمعطوف) عليه (الحالى عن اللام) اذ الحكم الاى
لا يجرى في غيره (حكمة) اى حكم كل واحد منهما (حكم المتادى
المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البديل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول (نحو يا رجلا زيدا) في المفرد

سواء كان كل منهما مفردا
او مضافا او مشابها
او نكرة

المعرفة (و) الثاني نحو (يا زيد وعمرو) كذلك ونحو يا زيدا
عمرو او واخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او طالعا جبلا
في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او رجلا صالحا في النكرة انما
لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض
ابن الحاجب واليضاوى لكونها كتوابع ساثر المبني في كونها تابعة
لحل متبوعها دون لفظه وقولهم رفع جلا على لفظه ليس
كما ينبغي اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعرب التابع من جنس
اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقنى والحكمى جمع بين
الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد
والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجرا الجوارى صرح به في الامتحان
فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المتادى المبني كما لا يخفى
على الزكى (وحروف النداء) مبتداء خبره بمجموع (يا) وما
عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة
والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو البعيد حقيقة كقولك
يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله ويا رب
والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من جبل وریده لكن
الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل
وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير ان هذا دليل اقتناعي
لابرهان فان الداعى يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليها
من جبل الورد فان من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل
وشرحه للداعى فظهر ان الاختصاص له للبعيد (واما وهما
هما للبعيد فدهما لمناسبتهما لبا الوجوده فيهما وقدم الاول
على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده وآوى

كما هو مختار ابن الحاجب
وارنضاه الرضى

بالمدهما للبعد ايضا كما في التسهيل (واي) بالقصر للقريب
وقيل للتوسط قد منه لما سجد لاني كونه على حرفين (و) والهمزة
للقريب (ووا) عده منها لان الحق عده ككون المندوب
من المادي كما صرح في الامتحان وهو (مختص بالندبة) لا يستعمل
في غيرها بخلاف ما قانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لا
التي اني الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا او شبهه
لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية (نكرة متصلة بلا) اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها
لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها
غير مكررة (اذ حكم المكررة سيجي) نحو (لا رجل) في الدار
ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه معنى
من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل
قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المادي
من انه انما بني على ما رفع به للفرق الى آخره فلا بد من بيان الفرق
حتى يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينزل عنه
فعل حركة مع موله المبني موافقا لعمله المحلى وهو النصب
ليكون اشارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المادي
فانه قوي لا ينزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير
هذا ما نسخ لخطا طر الحد الفقير والعالم بالحقيقة عند العلم
الخيز (و) الرابع (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
بني به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون جملا على
الماضي (او نون التاكيد) خفيفة او ثقيلة انما بني بها

نكرة او معرفة مفردا
او مضافا او شبهه
فيصير الاسم ما يستحقه
في اصل اعني الاعراب
اما في المعرفة فلا متاع
اثر فيها واما في المفصول
فلضعفه عن التاثير حيثئذ

لكنها

لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط
الكلمة واودخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبني على الضم
في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره
في الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثاني على الفتح ان لم يقع
بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقدير الوقوع
الفصل بينهما بالضمير ونظر التحرير اذ وبالقول احق لان
هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا
من الفعل استدلالا بسكون آخر ضمير بنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا
مثال الاول (نحو يضربن للغائبة) وتضربن (للمحاضرة) (و) مثال
الثاني (هل يضربن) بفتح الباء او ضمها (وهل تضربن) بفتح الباء
او ضمها او كسرهما والنون فيها خفيفة او ثقيلة (وهذه الالفاظ
من نحو قل الى هنا) يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود
شروطها وان كان بناؤها غير لازمة لا تنفاه عند عدم احدها
واما جاز البناء فالظروف المضافة الى الجملة (و) الى (اذ) المضافة
اليها (فانها) اي الظروف المذكورة (يجوز بناؤها
لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها) (على الفتح) خفته
نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (و) نحو (حيثئذ
ويومئذ) اي حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم
لزوم الاكتساب (وكذلك) في جواز البناء على الفتح للاكتساب
والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ماو) الى (ان) المصدريتين
مع مدخولهما (و) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامي مثل مقام زيد
وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول

عيشي الثروي

والموصل بجزء الشيء
متصل بذلك الشيء

بل يجوز اعرابها ايضا

واسم لا عطف على الظروف (الذكررة) صفة لا المتصل بها
 المفردة النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة
 والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (محو لا حول) عن المعصية
 ولافة) على الطاعة (الابتهاد) (الله) وعنايته (فانه يجوز
 بناؤه على الفتح) على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد
 او جملة بتقدير الخبر الاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السئوال
 لانه جواب ابغى الله حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور
 مع نصب الثاني) عطف على لفظه الاول او محله القريب منون لا اعرابه
 (ورفعه) عطف على محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف
 على النصب (ورفع الاول) بالرفع على ان لا بمعنى ايسر او على الغاء
 العمل بالتركيب (مع فتح الثاني) على الاصل المذكور
 وهذه الوجوه (حجة اوجه تجوز في) اسماء (امثاله) اي
 امثال لا حول ولا قوة الا بالله فيكون لا مكررة متصلا بها اسمها
 مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امارة فيها (وصفة اسم لا) عطف
 على الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المرب
 فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة
 المتصلة به) اي الاسم صفتان للصفة احتراز بالاول عن المضافة
 فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالتالي
 عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا
 بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها) اي الصفة المذكورة
 على الفتح) حلا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال
 وتوجد النفي بها حقيقة فكان لا بأس بها (نحو لا رجل ظريف
 بالفتح) ويجوز اعرابها رفعا) حلا على محله البعيد (ونصبا

لعدم الاتحاد في الاول
 والاتصال في الثاني
 فان معنى لا رجل ظريف
 نفي ظرافته لا نفي صفة
 صفة المنادى المبني كازيد
 الظريف فانه غير
 مقصورة بالتداء ولهذا
 لم يبين

حلا على لفظه او محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالرفع
 وظريفنا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع حلا
 على محله البعيد وينصب حلا على لفظه او محله القريب ولا يجوز
 بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه
 في جائر البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص
 عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسي ان ما عداهما كتوابع المنادى
 قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار بعون
 الملك العزيز الغفار على يد اضعف الوري الشيخ
 مصطفى في الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء السابع
 والعشرين من رمضان المبارك
 من سنة خمس وثمانين
 والف

قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب
 في دار الطباع العامرة للدولة العلية العثمانية لازالت محفوظة
 بتأييدات الصمدانية بمعرفة الفقير الى آلاء ربه القدير
 عبدالرحمن المدرس ورئيس بدار الطباع العامرة
 وذلك في عام تسع وعشر بعد المائتين والف
 في واسط شوال المكرم



اي معطوف اسمهما
 المبني
 وهو نصبه بلا قبل البناء
 اذ لو كان معرفة وجب
 الرفع

ملكن اولاده ترتيب سنته لكنه في مرتبة اولاده

عامل مجهول اعراب

عامل اعزب معقول

معمول عامل اعزب

معمول اعراب عامل

اعراب عامل معقول

اعراب معہول عامل

عزیز

۱۹۷۰

عادی

عاصی احمد

عاضی

الحمد